

صوبت مالد خطه لجنة المناقشة على ارساله

المشرف: المحامي

المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا

فرع الفقه وأصوله

شعبة أصول الفقه

لجنة المناقشة:

حسين بن علي

بواقعة مجلس

العلية عام

٢٠١٠ - ٢٠١١

# التكليف



في الشريعة الإسلامية

بمحت مقدم لنيل درجة الدكتوراه

اعداد الطالبة

لطيفة بن محمد قاري

بإشراف

فضيلة الاستاذ الدكتور

أحمد بن محمد بن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فلا نعالى

لا يعطف الله نفساً إلا

وسمها

لها ما نسب وعلمها ما النسب

# المقدمة

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أسبع نعمه على عباده المؤمنين ، فأكمل لهم

الدين وأوضح لهم طريقه ، وأرسى قواعده ، وجعله نورا يهتدى به .

أحمده جل شأنه حمد العالمين بأسمائه وصفاته ، وأشكره شكر العارفين بجلال

نعمائه على ما شرع لنا من الاحكام ، وما فصل لنا من الحلال والحرام ، وما بين لنا

مما يصلح ديننا ودنيانا ، ويجلب النفع لنا ويدفع الضر عنا .

وأستعين به على ما أنا بسبيله ، راجية أن يهديني الى السراط المستقيم وأن ينفعني

بما فيه خير ديني ودنياي .

وأتوكل عليه في انجاز هذه الرسالة معتمدة على تيسيره وتسهيله .

راجية أن يجعل ما ألاقه في انجاز عملي هذا من جهد وعناء خالما لوجهه الكريم .

وأعوذ بالله من سخطه ومن شر نفسي ، وأبتهل اليه أن يجنبني الخطأ والذل ، و يلهمني

الصواب والسداد في القول والعمل . وينير لي طريق الخير .

من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأصلي وأسلم

على رسوله المبعوث رحمة الى الناس كافة ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومسسن

تبعهم باحسان الى يوم الدين .

وبعد :

فان عناية الله تبارك وتعالى بالانسان قد تجلت فيما أنعم به عليه بأن سخر لسه

الكون لينتفع بما فيه كما قال جل شأنه :

( وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ) . (١)

وأوجده لتحقيق ثلاثة أمور :

عبادته سبحانه وتعالى كما قال جل وعلا :

( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) . (١)

والخلافة في الأرض كما قال عز وجل :

( ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون ) . (٢)

وعمارته لها كما قال تعالى :

( هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ) . (٣)

ولهذا :

كرمه ووهبه العقل وفضله على كثير ممن خلق .

ولما كان العقل قاصرا عن الاهتداء به الى تنظيم الحياة على النحو الذي أرده سبحانه

كان لا بد له من نور يزيده في هدايته وارشاده

وهي الشرائع التي أنزلها الله على مر الزمان . فكانت كل شريعة تناسب الزمان الذي

أنزلت فيه والقوم الذين بعث رسوله اليهم . كما قال تعالى :

( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) . (٤)

الى أن أشرق نور الاسلام وخاتم الأديان على أمة محمد صلى الله عليه وسلم فوصف

الله الكتاب الذي أنزل به بأنه هدى للمتقين . ووصف الرسول الذي جاء به بأنه رحمة

للعالمين ، ووصف هذا الدين بأنه الروح التي تحيي بها النفوس والنور الذي يخرج

---

(١) سورة الذاريات آية ٥٦ .

(٢) سورة الاعراف آية ١٢٩ .

(٣) سورة هود آية ٦١ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٨ .

الناس من ظلمات الحياة كما قال تعالى :

(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَفْهَمُ مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ  
وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا) . (١)

وكان عماد هذا الدين :

أوامر تلزم الناس بما فيه مصالحهم ، ونواهي تبعدهم عما فيه

الشر والفساد ، وأحكاما مخبرة لهم بما يعلم سبحانه أن فيه يسرهم ورخائهم .

وكان جماع ذلك كله :

هو التكليف بالخطابات التي وجهها الله الى عباده ،

ووضع سبحانه لهذا التكليف قواعده التي تحكمه وضوابطه التي تنظمه ،

فعالج أول ما عالج قضية العقيدة والعبادة لأنها الملة الوثيقة بين العبد وربه

وإذا صلحت علاقة الفرد بربه صلح سلوكه في جميع شئون حياته كما قال تعالى :

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) . (٢)

ثم عالج قضية المنافع التي تكفل استمرار الحياة الكريمة من المعاملات المالية

والأسرية ، والعادات بالحث علي التحلي بالأخلاق الكريمة والتخلي عن

الأخلاق الذميمة ، وأحكام التقاضي لفض الخصومات ، والعقوبات

التي تعتبر زواجر لمن يعتدي على هذا الدين أو يعتدي على المجتمع .

---

(١) سورة الشورى آية ٥٢

(٢) سورة البينة آية ٥٥

ولما يسر الله لى دراسة العلوم الشرعية، والتخصص فى جانب من أهم جوانبها  
ألا وهو الجانب الذى عنى بوضع قواعد هى أساس لا استنباط الأحكام الفقهية مسن  
أدلتها التفصيلية ، وبيان قصد الشارع من وضع هذه الأحكام .

ومنّ علىّ بالحصول على درجة الماجستير فى هذا الجانب .  
فكرت فيما أجعله موضوعا لرسالة الدكتوراه فأرشدنى أستاذى المشرف فضيلة  
الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد فهمى أبو سنة الى ما هو سنام هذا الدين وهو  
التكليف لأجعله موضوع هذه الرسالة .

فصادف ذلك قبولا منى وهوى فى نفسى على الرغم مما يكتنف هذا الموضوع من  
البحوث المعضلة ، والمسائل التى تحتاج فى عرضها الى عناء ، ولكنى سرت فى  
بحته متوكلة على الله راجية منه الهداية والمعونة .

وها هى ثمرة عملى أقدمها خالصة لوجهه الكريم  
فان كانت صوابا فمنه سبحانه ، وان كان فيها خطأ رجوت الله أن يوفقنى الى  
املاحه .

وكانت خطة السير فى هذا الموضوع على النحو الآتى :

فالرسالة مؤلفة من مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة :

فقد احتوت على سبب اختيارى للموضوع وخطة البحث ومنهجه .  
تمشيا مع ما جرت به العادة فى كتابة الرسائل فى الجامعات .

**وعقدت الباب الأول :**

لتعريف التكليف وما يتصل به

ويشتمل على فصلين :



## الفصل الأول :

فى تعريف التكليف وملته بكل من علم الأصول والحكم والأهلية.

وفيه خمسة مباحث :

### المبحث الأول :

فى تعريف التكليف

### المبحث الثانى :

فى صلة التكليف بعلم أصول الفقه

### المبحث الثالث :

فى صلة التكليف بالحكم الشرعى

### المبحث الرابع :

فى صلة التكليف بالأهلية

### المبحث الخامس :

فى العوارض على الأهلية ١ جملة

## الفصل الثانى :

فى بيان المقصد من التكليف

وفيه خمسة مباحث :

### المبحث الأول :

فى تعريف المقصد

### المبحث الثانى:

فى بيان الحاجة الى التكليف .

#### المبحث الثالث :

• في بيان أن التكليف كان منذ بدء الخلق •

#### المبحث الرابع :

• في التكليف بشريعة الاسلام •

#### المبحث الخامس :

• المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية •

#### وعقدت الباب الثاني :

• للكلام عن المكلف وشروطه •

ويشتمل على تسعة فصول :

#### الفصل الأول :

• في تعريف المكلف وشروط تكليفه الاجمالية •

#### الفصل الثاني:

• في تعريف العقل وضابطه •

وفيه مبحثان :

#### المبحث الأول :

• في تعريف العقل وَضَابِطُهُ وَاشْتِرَاطُهُمَا في التكليف •

#### المبحث الثاني :

• في حكم تكليف المصبي والمجنون •

#### الفصل الثالث :

• في حكم تكليف المميز والمعتسوه •

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

في حكم تكليف المصبي المميز

المبحث الثاني :

في تعريف العتة وحكمه •

الفصل الرابع :

في اشتراط الفهم •

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول :

في تعريف النوم وحكمه

المبحث الثاني :

في تعريف الاغماء وحكمه

المبحث الثالث :

في تعريف النسيان وحكمه

المبحث الرابع :

في تعريف السكر وحكمه

المبحث الخامس :

في بيان أن تكليف الغافل من باب التكليف المحال

الفصل الخامس :

في اشتراط العلم في التكليف وفيه حكم الجهل بالأحكام •

الفصل السادس :

في اشتراط القصد في التكليف وفيه الكلام عن تكليف المخطيء

#### الفصل السابع :

فى اشتراط الاختيار وحكم تكليف الملجأ والمكره

#### الفصل الثامن :

فى حكم تكليف المعدوم

#### الفصل التاسع :

هل يشترط فى التكليف بفروع الشريعة الايمان ؟

#### وعقدت الباب الثالث :

للكلام عن الفعل المكلف به وشروطه .

وفيه خمسة فصول :

#### الفصل الأول :

فى أنه لا تكليف الا بالفعل .

#### الفصل الثانى :

فى اشتراط القدرة فى التكليف .

وفيه مبحثان :

#### المبحث الأول:

فى تعريف القدرة واشتراطها فى التكليف .

#### المبحث الثانى :

فى تقسيم الفعل الى ممكن ومستحيل .

والمستحيل الى : مستحيل لذاته ومستحيل لغيره .

#### الفصل الثالث :

فى أنه لا تكليف بالافعال الجبليسة .

#### الفصل الرابع :

فى تقسيم القدرة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

فى القدرة الممكنة •

المبحث الثانى :

القدرة الميسرة

الفصل الخامس :

فى أنه لا تكليف بالمقدور اذا كان شاقا •

وعقدت الباب الرابع :

للكلام عن تقسيم الأفعال المكلف بها •

وفيه تمهيد واربعة فصول :

الفصل الأول :

فى تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية •

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول :

فى تعريف الواجب •

المبحث الثانى :

فى الكلام عن الفرض والواجب والفرق بينهما

المبحث الثالث :

فى تعريف المندوب

المبحث الرابع :

فى تعريف المباح

المبحث الخامس :

فى الكلام عن الحرام وأقسامه

#### المبحث السادس :

في تعريف المكروه وأقسامه •

#### الفصل الثاني :

في تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة الى عزيمة ورخصة •  
وفيه تحدثت عن تعريفهما واختلاف العلماء فيهما وعن بيان الرخصة  
عند الضرورة والحرج •

#### الفصل الثالث :

في تقسيم الأفعال المكلف بها باعتبار المستحق لها •  
وفيه تمهيد ومبحثان :

#### المبحث الأول :

في أقسام الحق

#### المبحث الثاني :

فيما يشتمل عليه حق الله

#### الفصل الرابع :

في تقسيم الأفعال المكلف بها من حيث أحكامها الى معللة  
وغير معللة •

وفيه تمهيد وأربعة مباحث •

#### المبحث الأول :

في تعريف العبادة •

#### المبحث الثاني :

في الكلام عن العادات والمعاملات •

#### المبحث الثالث :

في الكلام عن الجنایات •

#### المبحث الرابع :

في الكلام عن الحلال والحرام •

#### الخاتمة :

وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال هذه الدراسة •

أما المنهج الذي سلكته في بحثي يتلخص فيما يأتي :

#### أولا :

الاعتماد على المصادر القديمة لأصالتها بالرغم من صعوبة فهمها •

#### ثانيا :

تقضى وبحث كل ما يتصل بالتكليف وله علاقة مباشرة به قدر الامكان •

#### ثالثا :

لقد سلكت سبيل الأصوليين في البحث من ذكر المسألة ثم بيان الاتفاق

والخلاف •

فان كان المطلب متفقاً عليه بينت ذلك •

وان كان فيه خلاف ذكرته واقمت الدليل على كل رأي •

ثم اخترت ما ترجح عندي •

#### رابعا :

قد جمعت في كل مسألة ما وجدته من آراء الأصوليين الحنفية وغير الحنفية،

وضمنت الى ذلك ما وجدته لأبي اسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات •

#### خامسا :

حاولت أن أقرن مطالب الموضوع بالأ مثلة الفقهية •

# شکر و تقدیر



## شكر وتقدير

فالى الله العلى القدير - الذى أفاض علىّ من نعم آلائه وجميل عطائه بأن  
هدانى لأن أسلك طريق العلم وأنهل منه ما قدّر لى ويسر لى التعمق فى دراسة  
العلوم الشرعية •

أتوجه بالشكر العميق والثناء الجزيل •

قال صلى الله عليه وسلم :

( من سلك طريقا يلتمس به علما سهل الله له به طريقا )

الى الجنة ( ١ )

وقال تعالى :

( لئن شكرتم لأزيدنكم ) • ( ٢ )

ثم أتوجه بجزيل شكرى اعترافا بالجميل للقائمين على التعليم فى المملكة  
العربية السعودية بصفة عامة لما بذلوه من توفير وسائل التعليم لتواكب الفتىاة  
سبرها فى العلم حتى أعلى درجاته •

والقائمين على كلية الشريعة بجامعة أم القرى بصفة خاصة على ما يبذلونه من جهود  
فى تذليل الصعاب أمام طلاب السعلم وطالباته •

كما أخص بالشكر أستاذى الفاضل الجليل الدكتور أحمد فهمى أبو سنسة  
الذى كان لى وما يزال نعم المربى والمعلم •

فقد أفاض علىّ من علمه الغزير الذى مهما نهلت منه لا يمكن أن أكون الا كقطرة فى  
محيط •

---

( ١ ) أخرجه الترمذى وقال حديث حسن • انظر سنن الترمذى ج ٤ ص ١٣٧

( ٢ ) سورة ابراهيم آية ٧ •

وأعطاني من وقته الكثير والكثير وهذا دأبه مع كل طلابه . فكان جزاه الله عني

خير الجزاء يستمع إليّ برحابة صدر وسعة بال .

وعند ما لاحظ أنني أحياناً أقرأ عليه وأنا جد متعب من عناء العمل منحني من وقته

أفضله وهو ساعات الصباح المبكر وقت صفاء الذهن من السادسة والنصف حتى الثامنة

صباح كل يوم ولما يقرب من العام والنصف ، ولا أظن أنه يأتي اليوم الذي يمكن أن

أنسى فيه هذه الدروس المباحية طالما حييت .

كما أشكر له حتى على الصبر والتأني أثناء القراءة في كتب الأصول الدقيقة ،

وعلى دعوات علمني إياها أذكره بها كلما قرأتها إن شاء الله .

فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء وأمد في عمره ، وألبسه ثوب الصحة

والعافية .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر العميق لوالدي الكريمين اللذين لهما

الفضل الأول بعد الله عز وجل في حتى على طلب العلم ومواصلته والمثابرة عليه .

وكذلك أشكر كل من ساهم في مد يد العون لي من الأخوة والأهل والمديقات

المخلصات أخص بالذكر منهن الدكتورة فاطمة نجوم .

فأسأل الله عز وجل أن يديم عليّ وعلى الأمة الإسلامية جمعاء نعمة السلام

والإيمان .

وأن ينفع بهذا العمل ويجعله حجة لي يوم يبعث عباد .

والحمد لله رب العالمين .

# الباب الأول

في تعريف التكليف وصلاته بعلم الأصول وبالحكم والأهلية  
وبيان المقصود منه  
ويشتمل على فصلين

الفصل الأول : في تعريف التكليف وصلاته بكل من  
علم الأصول والحكم والأهلية

الفصل الثاني : في بيان المقصود من التكليف

# الفصل الأول

في  
تعريف التكليف وصلاته بكل من علم الأصول والحكم والأهلية  
وفيه خمسة مباحث

البحث الأول : في تعريف التكليف في اللغة والاصطلاح

البحث الثاني : في صلة التكليف بعلم أصول الفقه

البحث الثالث : في صلة التكليف بالحكم الشرعي

البحث الرابع : في صلة التكليف بالأهلية

البحث الخامس : في العوارض على الأهلية

المبحث الأول  
في  
تعريف التكليف في اللغة والاصطلاح

## المبحث الأول

### في تعريف التكليف

التكليف في اللغة :

مصدر كَلَّفَ يَكْلِفُ

ومعناه :

الأمر بالشيء الذي يشق على المأمور به كما في القاموس . (١)

قال في النهاية لابن الأثير :

وكَلَّفَهُ الشيءَ تَكْلِيفًا

إذا أمره بما يشق عليه . (٢)

وقال في المصباح :

كَلَّفْتُ الأمرَ من بابٍ تعبَ حملته على مشقة

وكَلَّفْتُهُ إياه حَمَلْتُهُ إياه على مشقة

والكلغة :

المشاق مفردة تكلفة . (٣)

---

(١) القاموس المحيط للفيروزابادى مادة كلف .

(٢) المصباح المنير مادة كلف .

(٣) النهاية لابن الأثير .

قال الراغب (١) في المفردات :

التكليف اسم لما يفعل بمشقة أو تمنع . (٢)

ومنه قوله تعالى :

( قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ) . (٣)

قال الزمخشري (٤) في الكشاف :

( أي الذين يتمنعون ويمنعون بما ليسوا من أهلها ،

وما عرفتموني قط متمنعا ولا مدعيا ما ليس عندي حتى أنتحل النبوة وأتقـول

القرآن ) . (٥)

والتمنع فيه نوع من المشقة .

(١) هو : أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل ، المعروف بالراغب الاصفهاني ، وصف بأنه أحد أئمة أهل السنة لأنه كان يذهب مذهبهم فيرد على المعتزلة والجبرية والقدرية ، ويفند اقوالهم بالأدلة النقلية الفعلية . من مؤلفاته : تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتین ، الذريعة الى مكارم الشريعة ، محاضرات الأدباء ، المفردات في غريب القرآن تحقيق : محمد سيد الكيلاني .

(٢) المفردات في غريب القرآن مادة كلف .

(٣) سورة ص آية ٨٦ .

(٤) هو : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، الامام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان ، كان امام عصره ، تشدد اليه الرجال في فنونه . صنف التمانيف البديعة منها : الكشاف في تفسير القرآن ،

المحاجة بالمسائل النحوية ، المفرد والمركب في العربية ، وغيرها كثير .

وهو من المعتزلة . توفي رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ . وفيات الاعيان ج ٤ ص ٢٥٤ ، ٢٦٠

بتصرف .

(٥) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزمخشري

ج ٣ ص ٣٨٥ .

ومن مجموع هذه النقول :

علم أن التكليف في لغة العرب يعتمد على الأمر والفعل الشاق

واشتهر بين الكاتبين في علم الأصول :

أن التكليف في اللغة :

هو الإلزام بما فيه مشقة

وانما قالوا ذلك مع اقتصار أهل اللغة على أنه الأمر بما فيه مشقة لعلمهم أن اللغويين

يريدون بالأمر الإلزام

سواء أكان أمراً حقيقياً أم نهياً

ومعلوم أن الأمر في اللغة :

موضوع للإلزام بمعنى الإيجاب

والنهي :

موضوع للإلزام بمعنى التحريم

والظاهر :

أن المراد بالمشقة في التحريم في التعريف اللغوي

ما يشمل المشقة المعتادة التي دل عليها قوله تعالى :

( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا )<sup>(١)</sup> أي ما يسعها ويسهل عليها

بدليل قوله تعالى :

( يُرِيدُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ )<sup>(٢)</sup>.

وما يشمل المشقة الزائدة أيضاً التي دل عليها قوله تعالى :

( زَيْنًا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى النَّحِينِ مِنْ قَبْلِنَا )<sup>(٣)</sup>

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦



والا صد العيب الثقيل

كايجاب ربع عشر المال في الزكاة •

ودل عليها أيضا قوله صلى الله عليه وسلم :

(إِخْوَانُكُمْ خَوَالِكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ

أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمَهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ،

وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَاعَيْنُوهُمْ) (١).

وتشمل المشقة أيضا :

المشقة الخارجة عن الطاقة

التي دل عليها قوله تعالى :

(رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَلًا طَاقَةً لَنَا بِهِ) (٢) .

فالتكليف في اللغة :

الالزام بما فيه المشقة الشاملة للمشاق الثلاث

ولما جاءت الشريعة بينت :

أن التكليف إنما يكون بالمشاق المعتادة

كما تقدم •

---

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك العنق ، باب قول النبى صلى الله عليه

وسلم العبيد اخوانكم ج ٥ ص ١٧٤ ، سنن أبى داود ، وأبو داود هو سليمان

ابن الأشعث السجستاني الامام الحافظ المحدث الفقيه صاحب السنن قال

عن نفسه : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة الف حديث •

توفي بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ ك الأدب ج ٤ ص ٣٤٠

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦

## التكليف في اصطلاح علماء الأصول :

عرف بتعريفات :

الأول : للطوفي<sup>(١)</sup> قال:

انه الزام مقتضى خطاب الشرع . (٢)

شرح التعريف :

الالزام : معناه :

التحتيم وعدم تجويز الترك

والمراد بالمقتضى:

الفعل الذى فيه مشقة معتادة والذى

تعلق به الخطاب .

كالملة : فى قوله تعالى :

(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) . (٣)

---

(١) هو : نجم الدين المصرى : سليمان بن عبدالقوى بن عبدالكريم بن سعيد الطوفى المصرى ، البغدادى ، الحنبلى ، الأصولى ، النحوى ، الملقب بنجم الدين . المكنى بأبى الربيع ، المعروف بابن عباس . ولد سنة ٦٢٢ هـ بقريّة طوفى بالعراق ونشأ بها . عرف عنه أنه يميل الى الشيعة فى نقد بعض كبار الصحابة . فضرب وعزر وحبس اياما ، ثم اطلق سراحه ، واستقام أمره . من مؤلفاته شرح الأربعين للنووى ، ومختصر روضة الموفق فى الأصول . توفى سنة ٧١٦ هـ . طبقات الأصوليين ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) البلبلى فى أصول الفقه ص ١١ .

(٣) سورة البقرة آية ٤٣ .

وكالمصوم : فى قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ  
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (١)

وانما قلنا : مشقة معتادة :

احترازا عن المشقة الزائدة •

فانها خارجة عن التكليف (٢) كما سيأتى •

والمراد بالخطاب :

الكلام اللفظى أو النفسى على اختلاف الاصطلاحين لعلماء الأصول

واضافته الى الشارع لاجراخ خطاب الناس فانه ليس بتكليف شرعا •

والذى قرره العلماء :

ان الحكم التكليفى شامل للايجاب - والتحرير - والندب - والكراهة

وخلاف الأولى - والاباحة •

حيث قالوا فى تعريف الحكم :

الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيرا •

وعلى هذا يرد على التعريف أنه غير جامع :

لاقتصاره على وجوب الفعل وتحريمه •

لأنهما :

هما اللذان يحمل فيهما الالتزام بالفعل أو الكف عنه • (٣)

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٣ •

(٢) الموافقات للشاطبى ج ٢ ص ١٢٣ •

(٣) الفروق للقرافى ج ١ ص ١٦١ •

واعترض عليه بعض المعلماء :

بالاباحة فقط . (١)

لكن الصحيح :

هو الاعتراض بعدم شموله لكل من :

الاباحة والندب والكراهة

وخلاف الأولى .

لأنه لا الزام في كل منها . (٢)

وأجيب عن هذا الاعتراض :

بأن المراد بالالزام :

هو : ايجاب اعتقاد كل من وجوب الواجب .

وحرمة المحرم ، وندب المندوب ، واباحة المباح ، وكراهة المكروه . . . . . الخ . (٣)

ودفع هذا الجواب :

بأنه يغير معنى التكليف .

لأن التكليف :

الزام مقتضى خطاب الشارع .

ومقتضى خطابه :

هو الفعل الذي تعلق به .

---

(١) تيسير التحرير لابن الهمام ج ٢ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) تهذيب الفروق للشيخ محمد المالكي ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤ ، حاشية البناني ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠ .

وهذا الجواب:

يجعل التكليف :

القيام باعتقاد ثبوت الاحكام للافعال التي اشتمل عليها

لا الزام بالافعال .

فلا يكون التكليف عندئذ :

متعلقا بفعل العبد، بل

باعتقاد ثبوت أحكام الشارع

لافعال المكلفين، والاعتقاد

حكم آخر .

لأن وجوب الافعال أو نديها :

حكم ووجوب اعتقاد هذا الوجوب أو النذب حكم آخر . (١)

التعريف الثاني :

وهو لامام الحرمين<sup>(٢)</sup> وأكثر العلماء :

بأنه الزام ما فيه كلفة . (٣)

قال امام الحرمين:

وانما عرف بالالزام لأن التكليف يشعر به .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالله بن يونس الجويني، الاصولي الفقيه الشافعي. ولد فسي ١٨ محرم سنة ٤١٩ هـ، نشأ في بيت التقى والعلم، وتفقه على والده أبي محمد الجويني، وسمع الحديث عليه، ثم رحل في طلب العلم، وبرع في علم الأصول والفقه . من مؤلفاته : النهاية في الفقه، والشامل في اصول الدين والبرهان في أصول الفقه وغيرها . توفي في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٤٧٨ هـ . طبقات الاصوليين ج ١ ص ٢٦٠ .

(٣) البرهان في اصول الفقه للجويني ج ١ ص ١٠١ .

لأن الكلفة :

انما تكون عند الالتزام ، والكلفة : المشقة .(١)

والمراد بالالتزام :

الزام الشارع .

وبما :

الفعل .

وبهذا التفسير :

يكون المراد بهذا التعريف عين المراد بالتعريف الأول

وايثار تقديم التعريف الأول عليه :

لما فيه من ذكر الخطاب الذي يعين ان المراد

تكليف الشارع .

واعترض عليه :

بالاحكام الثلاثة :

– النذب

– والكراهة

– والاباحة

كما اعترض بها على التعريف الأول .(٢)

وأجيب عنه :

بما أجيب به عن هذا الاعتراض في التعريف الأول .(٣)

---

(١) البرهان ج ١ ص ١٠١

(٢) الفروق ج ١ ص ١٦١

(٣) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤

وقد عُرف أنه جواب صحيح •

وقد يُعترض عليه :

بأن فيه دورا لأنه أخذ الكلفة في التعريف وهي أصل ماد تسه

فيتوقف تعريفه على تعريفها •

وبهذا :

يترجح التعريف الأول • على الثاني وإن كان كل منهما معترضا عليه •

التعريف الثالث :

للقاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(١)</sup> والأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني<sup>(٢)</sup> .

قالا :

التكليف : طلب ما فيه كلفه •<sup>(٣)</sup>

وكلمة الطلب :

تشمل وجوب الفعل وحرمة ونده وكراهته وخلاف الأ ولسي

---

(١) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم • المعروف بالباقلاني

البصري المالكي ، الفقيه ، المتكلم ، الأصولي • كنيته ابو بكر ، نشأ بالبصرة •  
كان متكلماً على مذهب أهل السنة وطريقة الاشعري • من مؤلفاته : شرح الابانة  
وشرح اللمع والامامة الكبيرة ، والامامة الصغيرة ، والتبصرة بدقائق الحقائق ،  
والتمهيد في أصول الفقه ، والمقنع في اصول الفقه • توفي سنة ٤٠٣ هـ • طبقات  
الاصوليين ج ١ ص ٢٢١ ، ٢٢٣ • بتصرف •

(٢) هو : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراييني الفقيه الشافعي ، الاصولي

المكنى بأبي اسحاق ، والملقب : بركن الدين • ولد باسفرايين ونشأ بها ، كان  
علما من اعلام الاصوليين والمتكلمين ، وعد من المجتهدين في المذهب • من  
مؤلفاته : الجامع في اصول الدين والرد على الملحدين ، وله رسالة في اصول  
الفقه • توفي سنة ٤١٨ هـ • طبقات الاصوليين ج ١ ص ٢٢٨ • بتصرف •

(٣) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٤٣ •

ونقل هذا التعريف عن أبي بكر امام الحرمين . (١)

وأدخل الاستاذ ابو اسحاق الاباحة في التكليف .

واعترض عليه :

بان الاباحة ليست من التكليف .

قال امام الحرمين :

وادخالها في التكليف هفوة منه . (٢)

واجاب ابن الهمام : (٣) بأن الاباحة ليست من اقسام التكليف .

واطلاقه عليها : من باب التغليب كاطلاق العمرين على أبي بكر وعمر  
وأجاب الباجوري في حاشيته على جوهرة التوحيد بأنها سميت تكليفا  
لأنها من أحكام المكلفين لا من أحكام غيرهم . (٤)

فالا باحة :

(٥) من الاحكام الخمسة وليست من التكليف .  
وهو جواب سديد .

وبهذا يكون التعريف الثالث هو أرجح التعريفات .

(١) قال في البرهان : فأما التكليف فقد قال القاضي أبو بكر رحمه الله :- الباقلاني

انه الامر بما فيه كلفه ، والنهي عما في الامتناع عنه كلفه ، وان جمعتما  
قلت : الدعاء الى ما فيه كلفة ، وعد الامر على الندب والنهي على الكراهة  
من التكليف . انظر البرهان في اصول الفقه ج ١ ص ١٠١ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٢

(٣) هو : محمد بن عبدالواحد . الفقيه الحنفى ، الاصولى ، المتكلم ، النحوى ،

المشهور بابن الهمام . كان عال الهمة ، قوى الارادة ، مشحوذ الفكر .  
برع في المعقول والمنقول . فكان ججة في الفقه واصوله ، وفي اصول الدين  
من مؤلفاته : التحرير في اصول الفقه ، فتح القدير ، زاد الفقير : في الفقه

توفي رحمه الله سنة ٨٦١ هـ . الفتح المبين في طبقات الاصوليين ج ٣ ص ٣٦ ، ٣٩ بتصرف .

(٤) حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد ج ١ ص

(٥) التيسير ج ٢ ص ١٢٩ ، ٢٢٤ .



المبحث الثاني  
في  
صلاة التكليف بعلم أصول الفقه

## المبحث الثاني

### صلة التكليف بعلم أصول الفقه

فعلم أصول الفقه :

هو : القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية

من أدلتها التفصيلية .

والأحكام الشرعية :

جمع حكم .

وهو : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو التخيير أو

الوضع .

وهذا الحكم : اما تكليفي أو وضعي .

والتكليف : انما يتعلق بالحكم التكليفي

وهذا الحكم :

يتحدث فيه علم أصول الفقه :

عن الحاكم وهو : الله تعالى من حيث انه مكلف لعباده بأفعال فيها

ممالحهم ودرأ المفاسد عنهم .

ويتحدث فيه كذلك عن المحكوم عليه وهو الانسان المكلف ، وعن

المحكوم فيه وهو الفعل المكلف به .

ومعلوم في علم أصول الفقه : ان مباحث الأحكام هذه من مقاصد على التحقيق . (١)

---

(١) التقرير والتحبير ، ج ١ ص

فمرتبة التكليف في علم الأصول :

هي : مرتبة الأحكام ، وبما أن الأحكام جزء من الأصول فالتكليف كذلك .

سواء فسرناه بأنه الالتزام ، أو بأنه الطلب .

ومن هنا : بحثنا عن التكليف نفسه ، وعن المكلف وهو الله تعالى ، وعن المكلف

وهو الإنسان ، وعن المكلف به وهو فعل الإنسان .

المبحث الثالث  
في  
صلة التكليف بالحكم الشرعي

### المبحث الثالث

#### صلة التكليف بالحكم الشرعى

عُرِّفَ الحكم عند جمهور علماء الأصول:

بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع . (١)

وُعَرِّفَ التكليف :

بأنه الالتزام بمقتضى خطاب الشارع . (٢)

وبالنظر الى التعريفين :

تبين أن هناك أمرا مشتركا بين الحكم والتكليف وهو فعل

المكلف .

وان التكليف بالتعريف السابق :

شامل لحكمين فقط وهما الايجاب والتحریم

وان عرفناه بطلب فعل المكلف :

كان شاملا زيادة على ما تقدم الندب والكراهية

ولا يشمل الاباحة على التعريفين .

وان الحكم :

شامل للاقسام الخمسة وشامل ايضا لوضع الفعل علة أو سببا أو ركنا

أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا . عند من قال به .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) البلبلى فى اصول الفقه ص ١١ .

وبهذا تبين :

• ان الحكم أعم من التكليف •

ولما قلنا :

• ان فعل المكلف أمر مشترك بين الحكم والتكليف •

لأنه :

هو الذى تعلق به الحكم وهو الذى تعلق به التكليف أيضا •

أورد :

بعض الأمثلة التى تبين ما اشتمل عليه الحكم التكليفى •

وما اشتمل عليه التكليف •

فالوجوب مثلا :

الذى دل عليه قوله تعالى :

(فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (١)

هو حكم ، وفى الوقت نفسه هو تكليف •

حكم :

لأنه خطاب من الشارع بطلب صوم رمضان متعلق بفعل المكلف على سبيل الحتم

والالزام •

وتكليف :

اذ المكلف ملزم بمقتضى ما دل عليه هذا الخطاب •

وهذا الالزام بالمقتضى :

هو وجوب صوم رمضان •

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٥ •

والندب :

الذي دل عليه قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ  
مُسَمًّى فَاصْتَبُوا) . (١) ، (٢)

هو حكم وتكليف في الوقت نفسه .

حكم :

لأنه خطاب من الشارع بطلب كتابة الدين متعلق بفعل المكلف لا على سبيل

الحتم والالزام لوجود القرينة المارفة له عن ذلك .

وتكليف :

لأن المكلف يشاب بالعمل بما يدل عليه هذا الخطاب .

وهو كتابة الدين .

وهذا من التكليف بناء على تعريفه بالطلب .

والتحريم :

الذي دل عليه قوله تعالى :

( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ  
إِلَّا بِالْحَقِّ ) . (٣)

هو حكم وتكليف ايضاً .

حكم :

لأنه خطاب من الشارع بطلب الكف عن قتل النفس بغير

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) قال القرطبي في تفسيره . وقال الجمهور الأمر بالكتب ندب الى حفظ الاموال وازالة

الريب . انظر تفسير القرطبي ج ٣ ص ٣٨٣

(٣) سورة الأنعام آية ١٥١ .

حق ، متعلق بفعل المكلف على سبيل الحتم والالزام .

وتكليف :

اذ المكلف ملزم بمقتضى ما دل عليه هذا الخطاب

وهو الكف عن قتل النفس بغير حق .

والكراهة :

التي دل عليها قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) . (١)

حكم وتكليف معا .

حكم :

لأنه خطاب من الشارع بطلب الكف عن السؤال الذى يترتب عليه

الحرج ، متعلق بفعل المكلف لا على سبيل الحتم والالزام .

وتكليف :

لأن المكلف يثاب بما يدل عليه الخطاب وهو الكف عن السؤال

الذى يكون فيه حرج .

وهذا بناء على تعريف التكليف بالطلب ايضا .

وأما الاباحة :

التي يدل عليها قوله تعالى :

(وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) . (٢)

فهى حكم :

لأنه خطاب من الشارع بالتخيير بين الاصطياد بعد الحل من

---

(١) سورة المائدة آية ١٠١ .

(٢) سورة المائدة أيضا آية (٢) .



الاحرام وبين عدم الاصطیاد.

وليس بتكليف :

لأن الفعل المخیر بین الاتیان به وتركه لا تكليف فيه

وانما يطلق عليه التكليف على سبيل التغليب .

كما بينت هذا في تعريف التكليف .

وبهذا :

تبين أن التكليف أخص من الحكم لمدقه على الأحكام الأربعة الراجعة الى

الطلب أى ما عدا الاباحة .

بخلاف الحكم :

فانه : أعم منه لأنه يدخل فيه الاباحة ، كما يدخل فيه وضع الفعل .

علة أو سببا . . . الخ وهو المعروف بالحكم الوضعي .

هذا ان أردنا بالحكم :

ما هو أعم من التكليفي والوضعي .

وان أردنا به :

التكليفي فقط كان : أعم من التكليف أيضا .

كما قد مت لأن الاباحة :

حكم شرعي لا تكليف .

لكن :

ان قلنا :

ان التكليف يطلق على الاباحة على سبيل التغليب

يمكن أن يتساوى الحكم التكليفي والتكليف فى الناصدق أى الافراد .

**وبناء على هذا :**

يمكن تقسيم التكليف الى خمسة أقسام:

- الوجوب
- والندب
- والاباحة
- والتحريم
- والكراهة

• كما انقسم الحكم الى هذه الأقسام

• فيتساوى الحكم التكليفي والتكليف في الاقسام

وكما بحثوا في باب الحكم عن الحاكم :

نبحث هنا في التكليف عن المكلِّف

• بكسر اللام

فكما أنه :

لا حاكم الا الله رب العالمين

فكذلك :

لا مكلف الا الله رب العالمين

وتكليفه تعالى لعباده :

يكون بخطابه الموجه اليهم

وأدلة هذا الخطاب :

هي القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتماع

المسلمين والقياس الذي هو :

مساواة الفرع للأصل في

حكم الأصل بسبب العلة المشتركة بينهما . (١)

لأن نتيجته :

اعطاء الفرع حكم الأصل لهذه العلة .

وهناك أدلة على الأحكام :

مختلف في دلالتها عليها عند علماء الأصول .

فأله تعالى :

هو المكلف لعباده بالأفعال التي تسعدهم في حياتهم الدنيا

والآخرة .

لأن خلاصتها :

ما يجلب مصالحهم ويدفع المفاسد عنهم .

---

(١) المنتهى لابن الحاجب ص ١٢٢ ، الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٢٢

المبحث الرابع  
في  
صلة التكليف بالأهلية

## المبحث الرابع

### صلة التكليف بالأهلية

التكليف كما قد منا :

هو : الالتزام بالفعل أو طلبه في مرحلة خاصة من مراحل حياة الانسان .

وهي ما بعد البلوغ .

وقد اقتص علماء الحنفية الأصوليون : بالكلام عن الأهلية ، وأرادوا بها بيان الأحكام

المتعلقة بالانسان في اطوار حياته كلها منذ يكون جنينا الى وفاته .

ولهذا : عقدوا لها في أصولهم مبحثا خاصا سموه بالأهلية .

وتقدم معنى التكليف والأحكام التي يصدق عليها وتعلقها بفعل الانسان .

أما الأهلية :

فهي : صلاحية الانسان لتعلق الحقوق به ووجوبها عليه ولصدور التصرفات

الصحيحة منه ، ولمطالبته بالأفعال أو الكف عنها من قبل الشارع . (١)

وقد قسم العلماء هذه الأهلية : الى أهلية وجوب وأهلية أداء .

فأهلية الوجوب :

هي صلاحية الانسان لشغل ذمته بالحق .

والذمة :

وصف في الانسان يكون به أهلا لثبوت الحقوق له ووجوبها عليه . (٢)

وهي توجد في الانسان منذ يكون جنينا في بطن أمه .

---

(١) تيسير التحرير ، ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، شرح التلويح ، ج ٢ ص ١٦٠ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٤٩ ، تسهيل الوصول الى علم الأصول ص ٣٠٦ .

فهي صفة في الإنسان وهو من خواصه ، فلا تثبت لغيره ، كالبهائم والجمادات (١) .  
وهذه الأهلية : قسمان : قاصرة وكاملة .  
القاصرة :

هي صلاحية الإنسان لثبوت الحقوق له منذ يكون جنينا في بطن أمه كاستحقاق  
الارث والوصية ، فلذا مات له قريب أو أوصى له إنسان إستحق الارث والوصية  
ولا تترتب الحقوق عليه كحق الانفاق على الغير اذا كان غنيا .  
الكاملة :

هي : صلاحية الإنسان لثبوت الحقوق له وثبوت الواجبات عليه من ولادته  
الى أن يبلغ سن التمييز .  
فتثبت له حقوق كالملكية بالميراث والوصية ، وتثبت عليه واجبات كوجوب ثمن ما  
اشترى له ، وضمان ما أتلف ، ووجوب الانفاق على أقاربه الفقراء ان كان غنيا .  
ويؤدى عنه وليه هذه الحقوق .  
أما اهلية الاداء فهي أيضا قسمان : اهلية اداء قاصرة واهلية اداء كاملة .  
فأما الأهلية القاصرة :  
فهي صلاحية الإنسان لصحة بعض التصرفات التي تصدر منه ، وهي ما يكون  
فيها نفع محض له كقبول الهبة وما تكون مترددة بين الضر والنفع  
كالبيع والاجارة :

لكن يتوقف القسم المتردد بين النفع والضرر على اجازة الولى .  
أما ما يكون ضررا له فلا يصح منه كهبته لماله ، وكفالتة لغيره .  
وأهلية الاداء القاصرة :

تثبت للصبي من سن التمييز الى أن يبلغ .

وأما الكاملة :

فهى : صلاحية الانسان لصحة صدور التصرفات منه ومطالبته من قبل الشارع

بالأفعال أو الكف عنها . (١)

وهى تثبت للا نسان بمجرد بلوغه فيترتب على البلوغ أمران :

الأول : تكليف الشارع له .

والثاني : أنه اذا صدرت منه أفعال كالبيع والزواج توصف بالصحة أو غيرها .

وهذا معنى قولهم :

ان يكون الانسان أهلا لتوجه خطاب الشارع اليه .

كالزامه بفعل الواجبات والكف عن المحرمات .

ثم ان مطالبته بالأفعال أو الكف عنها :

هو المراد بالتكليف .

وبهذا البيان :

يظهر لنا أن الانسان المؤهل : أعم من الانسان المكلف .

لأن الأهلية تتحقق في أهلية الوجوب بقسميها ، وفي أهلية الأداء بقسميها . ولا يتحقق

التكليف الا في أهلية الأداء الكاملة .

لأن المطالبة بالأفعال أو الكف عنها : أحد نوعيها .

وهو بعينه :

التكليف اذا هو : طلب ما فيه كلفة فعلا أو كفا .

فالنسبة بين المؤهل والمكلف :

هى العموم والخصوص المطلق .

فكل مكلف مؤهل وليس كل مؤهل مكلفا . (٢)

---

(١) تيسير التحرير ، ج ٢ ص ٢٥٣

(٢) شرح التوضيح ، ج ٢ ص ١٦٢ وما بعدها .

المبحث الخامس  
في  
العوارض على الأهلية



## المبحث الخامس

### فى العوارض على الأهلية

عرفنا أن الأهلية :

أما أهلية وجوب أو أداء وأن أهلية الأداء:

أما قاصرة أو كاملة ، وأن أهلية الأداء الكاملة هي أهلية التكليف.

وقد ذكر علماء الحنفية:

صفات تعرض على هذه الأهلية بأنواعها فتؤثر فيها .

أما بالاسقاط كالموت حيث يسقط عن الإنسان أهلية الوجوب والأداء .

وكالنوم حيث يسقط أهلية الأداء.

وأما أن تمنع من ثبوت بعضها كالصغر حيث يمنع من أهلية الأداء الكاملة

أي أهلية التكليف .

وأما أن تغير بعض الأحكام كالاكراه والسفر فانهما لا يسقطان شيئاً من أنواع

الأهلية ، ولكنهما يغيران بعض الأحكام كتغيير السفر لحكم اتمام الصلاة

ووجوب صوم رمضان ، وتغيير الاكراه لأحكام بعض التصرفات كالبيع باتفاق العلماء .

والزواج والطلاق عند الجمهور .

فعوارض الأهلية :

هي خصال مانعة للأهلية من تأثيرها بالاسقاط أو بالمنع أو بتغيير بعض الأحكام .

وهي : جمع عارضة من عرض للإنسان كذا أى حدث له شيء منعه من كذا .

يقال : عرض للمسافر كذا أى جد له أمر منعه من السفر . (١)

---

(١) كشف الأسرار ، ج ٤ ص ٢٦٢ .

وهي نوعان :

- عوارض سماوية .
- عوارض مكتسبة .

**فالعوارض السماوية :**

هي ما ليس للانسان اختيار في حصولها ، بل هي طارئة مسن

قبل الله تعالى وهي :

- الصغر
- الجنون
- العته
- النوم
- النسيان
- الانغماء
- الرق
- الحيض والنفاس
- مرض الموت والموت

**والعوارض المكتسبة :**

ما للانسان اختيار في ايجادها وهي :

- السكر
- السفر
- الاكراه
- الخطأ
- الجهل
- السفه
- والهزل

وانما كان الجهل منها وان كان الانسان خلق في الأصل جاهلاً لقوله تعالى:

( وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ) (١)

:لأن هذا الانسان :

قادر على ازالته بالتعلم ، فقد تقصيره في التعليم اكتساباً للجهل (٢)

وانما جعل السكر منها :

لأن الانسان اكتسب سببه وهو شرب المسكر . (٣)

والاكراه :

من العوارض المكتسبة :

لأنه اريد بالاكْتِسَاب ما اكتسبه الانسان

سواء أكان لنفسه أو لغيره

والاكراه من الثاني .

وقد يعترض :

بأن الصغر ليس من الصفات العارضة على الانسان لأنه نشأ صغيراً-

ويجاب :

بأن المراد بالعوارض :

ما يعرض على حقيقة الانسان

وهي : الحيوان المفكر وليس من حقيقته الصغر

وقد يعترض كذلك :

بخصال تطرأ على الانسان فتغير بعض أحكامه ولم تذكر مسسـن

العوارض .

---

(١) سورة النحل آية ٧٨

(٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٦٢ وما بعدها ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٢ .

(٣) كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٣٠ .

كالشيخوخة القريبة من الفناء والارضاع والحمل .

ويجاب :

بأن هذه الخصال داخلة في المرض (١) .

وصلة هذه العوارض بموضوعنا وهو التكليف - وقد قد منا أنه قسم من أقسام الأهلية - :

لأنه أهلية الأداء الكاملة - وأنها تعرض عليه أيضا فتسقطه ، كالموت والجنون

والنوم والاعماء والنسيان والجهل والسفه في بعض أحوالهما ، أو تمنعه من الثبوت

كالمغر ، أو تغيير بعض أحكامه كباقي العوارض .

وتفاصيل أحكام هذه العوارض مذكورة في أصول الحنفية ولا تحتملها هذه الرسالة

وسياتي بعضها في الكلام عن شروط التكليف . ان شاء الله .

---

(١) كشف الأسرار ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

# الفصل الثاني

## في

### بيان المقصد من التكليف

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول :

في تعريف المقصد

المبحث الثاني :

في بيان الحاجة إلى التكليف

المبحث الثالث :

في بيان أن التكليف مندب والخاسر

المبحث الرابع :

في التكليف بشريعة الإسلام

المبحث الخامس :

المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية

المبحث الأول  
في  
تعريف المقصد

## المبحث الأول

### فى تعريف المقصد

#### المقصد من الشريعة :

هو جلب مصالح الخلق أو تكميلها ودفع المفساد عنهم أو تقليلها بأحكامه

تعالى التى شرعها لعباده . (١)

قاله تعالى : أراد بخلقه أن يسعد لهم الحياة فى الدنيا والآخرة .

ومن أجل ذلك :

أرسل الرسل وأنزل الكتب بالأحكام التى تنظم هذه الحياة بما شرع من

العبادات والمعاملات والعقوبات وغيرها .

ويتحقق هذا المقصد بتحصيل أربعة أنواع :

#### الأول :

جلب المصالح كما فى شرع الصلاة لتنهى عن الفحشاء والمنكر ، وتقوى

العقيدة فى قلوب المؤمنين .

وشرع الزكاة لمواساة المحتاجين وتطهير القلوب من رذيلة البخل .

وشرع الصوم لتهديب النفوس وتعويدها تقوى الله .

وشرع الزواج لبقاء النوع الانسانى على الأرض بالنسل .

وشرح العقوبات للردع عن أسبابها .

#### الثانى :

تكميل هذه المصالح كشرع الجماعة فى الصلاة ، وأن تكون الصدقة فى السر

ومن طيب المال ، وشرع الشهادة والولاية فى الزواج لتؤدى كل من : الصلاة

---

(١) الأحكام فى أصول الأحكام ، للآمدى ، ج ٢ ص ٣٨٩ .

القياس ٢ ص ٤٠٤

والزكاة والزواج ما شرعت له على خير وجه . .

### الثالث :

بدراء المفساد كما في تحريم شرب الخمر لدراء مفسدة الاضرار بالعقل  
وربا الدين لدراء مفسدة الظلم .

### الرابع :

تقليل المفساد كما في تحريم قليل الخمر الذي لا يسكر سدا لذريعة شرب  
الكثير المسكر ، وربا الفضل سدا لذريعة ربا الدين . (١)  
فأنواع المقصد أربعة :

وهي : شاملة لجوانب الحياة ، والتكاليف كلها جاءت لتحصيل هذه الأربعة .  
والله تبارك وتعالى جلب للناس هذه الأنواع بما شرع من الأحكام .  
وبهذا تبين أن :

المقصد العام للشارع من تشريع الأحكام :

هو : حفظ مصالح الخلق .

باستقامة حياة الانسان والرقى به الى حياة كريمة عالية ، لا مجرد حياة كحياة الأنعام  
والنبات .

فان الانسان وان كان له خواص تتحد مع النبات وهي النمو ، ومع الأنعام وهي الاحساس .  
الا أن له خواص أخرى (٢) ، يمتاز بها عنها ، تجعل له شرف الفضل عليها .  
أعظمها :

القوة العقلية التي تمكنه من ادراك الاشياء وفهم اسرار الحياة . والقيام بمهمة  
الخلافة التي أعدها . (٣)

(١) الأحكام في أصول الأحكام للآمدى ، ج ٣ ص ٣٩٠ بتصرف .

(٢) انتماء القامة والنطق والقوى العقلية . انظر : الذريعة الى مكارم الشريعة

ص ٢٦ ، حجة الله البالغة ، ج ١ ص ١٢ وما بعدها .

(٣) المراجع السابقة .



قال تعالى :

( وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونٍ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ عَيْثَا ، وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ  
وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . ) (١)

فا لانسان بهذه الخاصة :

له حاجات ومطالب لا يستطيع القيام بما أعد له الابها .

والله الذى خلق البشر وهو عالم بحاجاتهم ، كما قال تعالى :

( أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ  
وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ . ) (٢)

قد تكفل بها فسخر لهم الأرض لينتفعوا بما فيها .

قال تعالى :

( وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ . ) (٣)

وقال تعالى :

( وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِى الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ . ) (٤)

ولياكلوا مما تخرجه لهم هم وأنعامهم .

كما قال تعالى :

( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ (٥) فَنَخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ  
مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ . ) (٦)

(١) سورة النحل آية ٧٨

(٢) سورة الملك آية ١٤

(٣) سورة الجاثية آية ١٣

(٤) سورة الاعراف آية ١٠

(٥) الجزر : اى الارض التى لا نبات فيها . انظر تفسير النسفى ج ١ ص ٢٩١ .

(٦) سورة السجدة آية ٢٧ .

ووهبهم العقل ومنحهم الكسب<sup>(١)</sup> والاختيار

قال تعالى :

( إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى ) .<sup>(٢)</sup>

وقال عز وجل :

( وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ) .<sup>(٣)</sup>

• أى طريقى الخير والشر

فأعطاهم القدرة على المعرفة ، وحرية الإرادة

ليكونوا :

بهذه القدرة ، وبذلك الكسب :

أهلا للتكليف

وفهم الاحكام التى لا تخرج عن :

- طلب الافعال المصلحة لاحوالهم

- والكف عن الافعال التى تضرهم

- والاختيار فى الاتيان بالافعال التى تنفعهم .<sup>(٤)</sup>

وخلاصة ما خلق الله الانسان فى الارض من أجله ثلاثة أمور هى :

- عبادة الله تعالى

- وعمارة الارض

- والخلافة عن غيره

---

(١) أى الميل الى الخير أو الشر

(٢) سورة طه آية ٥٤

(٣) سورة البلد آية ١٠

(٤) الموافقات ج ٢ ص ٢٥ ، ٢٦

قال تعالى :

( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ) . (١)

وقال عز وجل :

( وَهُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ) . (٢)

وقال جل وعلا :

( هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ ) (٣) .

فالعبادة هي :

الخشوع لله ، وامتنال تكاليفه

وهي :

المقصد الأول الذي يعين على ما بعد هـ

وعمارة الأرض هي :

املاحها وتهيئتها لتكون طريقا الى العيش

كما قال تعالى :

( وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ ) . (٤)

وأصول العيش أربعة جمعها سبحانه وتعالى في قوله آدم :

( إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ) . (٥)

أي لا يصيبك حر الشمس اذ ليس في الجنة شمس ، فأهلها في ظل

ممدود . - نسأل الله أن يجعلنا من أهلها - .

(١) سورة الزاريات آية ٥٦ .

(٢) سورة هود آية ٦١ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٦٥ .

(٤) سورة الاعراف آية ١٠ .

(٥) سورة طه آية ١١٨ ، ١١٩ .

### ومقصد العماره :

يستعان به على مقصد العبادۃ .

فكل يستعان به على الآخر .

### والخلافة في الأرض هي :

سياسة الانسان لنفسه ولغيره

أى تدبير مصالحه ومصالح غيره ليتحقق

العدل والاحسان للذان بهما :

أساس السياسة الراشدة

وجماع المكارم .

الا أن سياسة الانسان لغيره :

لا تملح الا اذا ملحت سياسته لنفسه

كما قال تعالى :

(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) . (١)

وقال عز وجل :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) . (٢)

ومن ملح للخلافة في الأرض :

بأن جمع بين :

- اصلاح الفكرة بالايمان :

لتحصيل العلم والحكمة

---

(١) سورة البقرة آية ٤٤

(٢) سورة الصف آية ٢ ، ٣ .

وإصلاح القوة الشهوية :

بمجاهدة النفس :

لتحصيل العفة والجود

وإصلاح القوة الغضبية :

يكف النفس عن الغضب والخوف :

لتحصيل الحلم والشجاعة

استحق أن يكرم عند الله كما قال تعالى :

(إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١)

المبحث الثاني  
في  
بيان الحاجة إلى التكليف

## المبحث الثاني

### في بيان الحاجة الى التكليف

هذا الانسان :

الذي تعبد به الله تعالى واستخلفه في أرضه وكلفه بعمارته ووهبه العقل ليتفكر في آياته ويتدبر ، قد منحه طائفة من الغرائز والاستعدادات والميول : هي التي تدفعه الى تلبية حاجاته باتخاذ أسلوب معين يسير عليه في سلوكه .  
وجماع قوى الخير في الانسان كما تقدم ثلاثة : الحكمة ، والعفة ، والشجاعة . وكل منها يصل اليه الانسان ، اما بالطبع ، واما بالكسب والتعلم ، واذا اجتمعت فيه كملت قوى النفس المعتدلة وأوصلته الى الغاية من امتثال أحكام الله تعالى في شرائعه .  
وهي : تحقيق العدل والاحسان في الأرض .

فالعدل : هو : تحقيق ما يجب .

والاحسان : هو : اتقان العمل وتحقيق ما وجوده فضل ومكرمة . (١)

الا أن الانسان : مهما بلغ من القوة فهو عاجز عن التغلب على مشكلات الحياة وحده بل لا بد له من شرع السهي يعينه على حل هذه المشكلات ، ثم هو مدني بطبعه لا يستطيع أن يعيش وحده .

فلهذا :

كان مد فوعا الى التعاون مع الآخرين ، وتكوين المجتمعات الانسانية .

وهذه المجتمعات التي يعيش فيها :

مهما علت وارتفعت فهي بحاجة الى قانون ينظم

---

(١) الذريعة الى مكارم الشريعة ، ص ٣١ .

علاقة أفرادها ببعضهم ببعض ، ويحد من طغيان الفرد على مصالح الآخرين .

اذ أن النفس جبلت على اتباع الشهوات .

فلو ترك الانسان وفق أهوائه ورغباته : لنسى أن هذا العقل الذى منحه الله له قد جعل له طاقة محدودة لا يستطيع أن يتعداها . فظن فى لحظة من اللحظات : أنه مستغن عن كفالة الله لكل أمر من أموره فطغى على حقوق الآخرين ، وتحكم القوى فى الضعيف ، كما قال تعالى :

( كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ) (١)

وكما حصل من قوم نوح ، كما قال تعالى :

( وَقَوْمِ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ )

وَأَطْغَى (٢)

وما كان من فرعون ، كما قال تعالى :

( إِذْ هَبَّ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ) (٣)

فكان لابد لهذه المجتمعات فى كل طور من أطوارها من قانون يحتكمون اليه ليخرجهم من دواعى أهوائهم التى لو تركوا عليها لأدت الى الفساد والدمار .

كما قال تعالى :

( وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ) (٤)

وذلك :

نتيجة لقصور العقل البشرى عن وضع منهج متكامل خال من العيوب ، صالح

لتنظيم حياة بشرية كريمة .

اذ أن وضع منهج مثل هذا يحتاج الى معرفة حقيقية كاملة بالكيان البشرى ، واحاطة

(١) سورة العلق آية (٦)

(٢) سورة النجم آية ٥٢

(٣) سورة طه آية ٢٤

(٤) سورة المؤمنون آية ٧١



تامة بماض الجنس البشرى وحاضره ومستقبله .

فيكون واضعه غير متحيز أو متبع لهوى أو شهوة ، والله وحده هو الذى يعلم كل شئ فى حياة البشر ، وعلمه محيط بكل شئ وهو الحكيم فى تدبير شئون هذه الحياة .

فكان تشريعه : هو : المنهج الكامل الصالح لاستقامة الحياة البشرية .  
فاقتضت سنة الله تعالى فى خلقه :

أن يتكفلهم رسول يأتهم بهذا التشريع الالهى ،  
الذى يقوم على أساس مكين ، ويعمل على ربط القلب البشرى بالله ، وتهذيب النفس البشرية ، وغرس القيم والمبادئ الانسانية التى تجعل الانسان قادرا على امثال أحكام الله وقابلا له ، ثم مده بهذه المناهج المنظمة لكل باب من أبواب الحياة لتعمير الأرض بمقتضى هذه المناهج (١) . كما قال تعالى :

( قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ  
بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ) (٢)  
وقال تعالى :

( هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ  
كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ) . (٣)

ودين الحق هو : الشريعة التى تصلح الاعتقاد وتهذب النفس وتنظم شئون الحياة .  
وقال تعالى :

( الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ  
فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَهُلْ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ  
وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ) . (٤)

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٢ ، وما بعدها .

(٢) سورة آل عمران آية ١٦٤ .

(٣) سورة التوبة آية ٣٣ .

(٤) سورة الاعراف آية ١٥٧ .

وخلاصة ما صنعته هذه القوانين الالهية للانسان أمور :

### الأول :

بيان ما يعصهم من الخطأ والذل ، ويغذى قلوب البشر ، وذلك بغرس العقائد الصحيحة والأخلاق الكريمة لما فيها من استنارة للعقل بنور الايمان ، فبنزول نور الايمان من الشرع الى العقل ثم من العقل الى القلب وازدواجه بجبلته .

يتولد بينهما : زاجر يقهر النفس ويزجرها عن المخالفات .

كما يتولد بينهما : ندم يذكر النفس ويعصهما عن الخطأ .

ومن ذلك يتولد : العزم على فعل الطاعات وترك المعاصي ، واللجوء الى الله سبحانه وتعالى بالاستغفار والانابة .<sup>(١)</sup>

ولهذا مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة يربى النفوس في العقائد والأخلاق .

### الثاني :

أن هذه القوانين : يسرت لهم الانتفاع بما خلق الله في الكون وبينت لهم ما أحل الله وما حرمه عليهم . كما قال تعالى :

(يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) (٢) الآية السابقة .

### الثالث :

أنها نظمت العلاقات بين الله وعباده وبين الناس .

وهدت الى طريق الفصل عند المنازعات . (٣)

وفي كل هذه الأمور :

تعمل لمصلحة الفرد والجماعة وتناسب مع طاقاتهم .

---

(١) اغاثة اللفهان ، ج ، ص

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٧ .

(٣) تاريخ التشريع الاسلامي ، ص ١٧ .

كما قال تعالى :

( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) (١) .

وقد اختلفت هذه القوانين باختلاف الرسل في بعض أحكامها الجزئية ، مراعاة لحالة الجماعات الانسانية ، إلا أنها متفقة في قواعدها الأساسية ، إذ أن دعوة الرسول الأساسية : واحدة .

وهي : الدعوة الى الايمان بالله وحده لا شريك له ، كما قال تعالى :

( ولقد بعثنا

في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطغوت ) (٢) .

وقال تعالى :

( وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه أنه لا اله إلا أنا

فاعبدون ) (٣) .

وقال صلى الله عليه وسلم :

(الأنبياء أخوة لعلات ، أمهاتهم شتى ودينهم واحد ) (٤) .

وفي رواية (أولاد علات ) . وأولاد العلات : الأخوة من الأب . (٥)

لكنها في فروعها متغيرة لأن كل عصر له ما يناسبه من الأحكام .

قال تعالى :

( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) . (٦)

وكان من وسائل تقبل هذه القوانين :

أن كل رسول كان يسلك في دعوته الحكمة والموعظة الحسنة

والتبشير للمطيعين والانذار للعاصين في رفق ولين كما قال تعالى :

( أدع الى سبيل ربك

بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ) (٧) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٢) سورة النحل آية ٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٥ .

(٤) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك أحاديث الأنبياء باب واذكر في الكتاب مريم ، ج ٦ ، ص ٤٧٨ .

(٥) فتح الباري ج ٦ ، ص ٤٨٩ .

(٦) سورة المائدة آية ٤٨ .

(٧) سورة النحل آية ١٢٥ .

وقال تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) . (١)

وقال تعالى :

(وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) . (٢)

وكان من أسباب توالى ارسال الرسل الى كل أمة : تفشى الفوضى وانتشار الفساد ،  
والاصابة بالاضطراب والحيرة ، واتباع الهوى والشهوات . (٣)  
ونتيجة لهذا :

انتشرت الجاهليات وتعددت •

فظهرت الجاهلية الفرعونية : وهى :

ادعاء فرعون للألوهية •

والجاهلية اليونانية وهى :

التي تميزت بعبادة العقل والجسم •

والجاهلية الرومانية وهى :

التي تميزت بتقدیس المادة على الروح . (٤)

والجاهلية الهندية وهى :

عبادة البقر والتبرك بأبوالها ودفن المرأة حية مع زوجها الميت . (٥)

والجاهلية الاغريقية وهى :

أن مرتكب الجريمة المفلت من العقاب يعد بطلا •

والجاهلية الفارسية : وهى أن ادعاء ان للعالم الهين اله للخير  
وآخر للشر . (٦)

(١) سورة الأحزاب آية ٤٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٣) تاريخ التشريع الاسلامى ص ٢٥ .

(٤) جاهلية القرن العشرين ص ٥٨ .

(٥) تاريخ الاسلام فى الهند ص ٤٧ ، مأساة كشمير المسلمة ص ٢٨ ، ٣٩ ، ماذا

خسر العالم بانحطاط المسلمين ص ٥٢ .

(٦) اغاثة اللهفان ج ٢ ص ٢٤٤ .

والجاهلية العربية وكان من مظاهرها :

عبادة الأصنام ووأد البنات ، وشرب الخمر ،  
ولعب الميسر ، واباحه الربا ، واباحه أنواع من الزواج : كالمقت والتمتعة والشغار .  
والاستبضاع والاخذان ، وكثرة الطلاق ، وادعاء علم الغيب ، وغير ذلك من  
أمور الفساد والبغى في الأرض . قال تعالى :

( ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ )

بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ . (١)

ففي كل جاهلية :

نرى ألوانا من الاختلالات الاجتماعية والخلقية والنفسية والفكرية .

فكان من نتيجة ذلك كله :

ارسال الرسل في كل أمة لهداية الناس الى الحق .

البحر الثالث  
في  
بيان أن التكليف من بدو الخلق

### المبحث الثالث

#### فى بيان أن التكليف منذ بدء الخلق

فمنذ بدأ الله خلق هذا العالم قال للسماء والأرض : ائتيا طوعا أو كرها

قالتا أتينا طائعين . (١)

ثم كلف الملائكة بالسجود لأدم كما قال تعالى :

( وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ  
بَشَرًا مِّنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ، فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ  
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) . (٢)

ثم وجه الخطاب لأدم عليه السلام بعد خلقه ، فقال تعالى :

( يَتَّذَرُ اسْكُنْ أَنْتَ  
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ  
الظَّالِمِينَ ) . (٣)

وقال تعالى :

( وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ، فَقَالَ أَنْبِئُونِي  
بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ) . (٤)

ثم قال تعالى :

( يَتَّذَرُ أَنْبِئْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبِئْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ  
إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ) . (٥)

(١) وقال تعالى : ( ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا  
أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ) . سورة فصلت ، آية ١١ . تفسير البيضاوى ص ٦٣١

(٢) سورة " ص " آية ٧١ .

(٣) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٤) سورة البقرة آية ٣١ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢ .

ثم قال تعالى محذرا له من وسوسة الشيطان :

( فَقُلْنَا يَنْتَظِرُ إِنْ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ )

وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى . (١)

ولما أكلَا من الشجرة قال تعالى له ولحواء (٢) :

( اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هَدَايَ ، فَلَا يَضِلَّ وَلَا يُشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ) . (٣)

ومن ثم بدأ التكليف لبني آدم :

بالحلقة في الأرض ليقوم بمهمة عمارتها كمسا

جاء في قوله تعالى :

( وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ) . (٤)

وقوله عز وجل :

( وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ ) . (٥)

وقوله جل وعلا :

( وَهُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ) . (٦)

ركلف الناس حين استخلفهم في أرضه أن يسبوا بوحيه سبحانه وتعالى فقال :

( قَامَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ تَبَعَ هَدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ) . (٧)

(١) سورة طه آية ١١٧ .

(٢) تفسير النسفي ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) سورة طه آية ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة آية ٣٠ .

(٥) سورة الانعام آية ١٦٥ .

(٦) سورة هود آية ٦١ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٨ .



وقال تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ

وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ) . (١)

ومن عناية الخالق بالإنسان يوم خلق السموات والأرض واستخلفه في الأرض ،

وكلفه بعمارته :

أن كتب على نفسه أن يحبه في الطاعة ويخوفه من المعصية .

فوضع المجازاة :

بالثواب على الأفعال الحسنة ليرغبه فيها .

وبالعقاب على الأفعال السيئة ليمنعه منها . (٢)

ويدل على ذلك :

١ - قوله تعالى :

(فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) . (٣)

٢ - قوله تعالى :

(وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا ، وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى) . (٤)

٣ - قوله تعالى :

(مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً ، وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) . (٥)

(١) سورة الأنفال آية ٢٤ .

(٢) حجة الله البالغة ج ١ ص ٣١ .

(٣) سورة الزلزلة آية (٧) (٨) .

(٤) سورة النجم آية ٣١ .

(٥) سورة النحل آية ٩٧ .

ومن المجازات بالثواب ما يكون في الدنيا ومنها ما يكون في الآخرة .

فما يكون في الدنيا :

١ - قد يكون في النفس كطمأنينتها وهدايتها الى العمل الصالح .

قال تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ) . (١)

وقال تعالى :

(الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ) . (٢)

وقال تعالى :

(مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً) . (٣)

٢ - وقد يكون في البدن كالصحة .

٣ - وقد يكون في المال : كبسط الرزق .

كما جاء في قوله تعالى في عباد المساجد الذين لم تلهيهم دنياهم عن آخرتهم :

(يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ، لِيَجْزِيَهمَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) . (٤)

وقوله تعالى :

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) . (٥)

وما يكون في الآخرة : هو النعيم المقيم .

كما جاء في قوله تعالى :

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا) . (٦)

(١) سورة يونس آية ٩ .

(٢) سورة الرعد آية ٢٨ .

(٣) سورة النحل آية ٩٧ .

(٤) سورة النور آية (٣٧ ، ٣٨) .

(٥) سورة الطلاق آية (٢) .

(٦) سورة البقرة آية (٢٠١) .

وفى قوله تعالى :

( فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ) . (١)

وفى قوله تعالى :

( أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ) . (٢)

ومن المجازاة بالعقاب ما يكون في الدنيا ومنها ما يكون في الآخرة .

فما يكون في الدنيا :

١ - قد يكون في النفس : كالقلق والاضطراب النفسي

والضلال عن طريق السعادة .

٢ - وقد يكون في البدن : كالاصابة بالمرض .

٣ - وقد يكون في المال : باتلافه أو نزع البركة منه .

كما جاء في قوله تعالى :

( وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ) . (٣)

وقوله تعالى :

( وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ) . (٤)

وما يكون في الآخرة :

هو الخلود في النار .

(١) سورة آل عمران آية ١٩٥

(٢) سورة الاحقاف آية ١٤ .

(٣) سورة النحل آية ١١٢ .

(٤) سورة الشورى آية ٣٠ .

والدليل على ذلك :

١ - قوله تعالى :

( ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ  
إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ) . (١)

٢ - وقوله تعالى :

( وَنَادَىٰ يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ قَالِ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ ) . (٢)

٣ - وقوله صلى الله عليه وسلم :

( يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ )  
ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ( أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ ) (٣) مِنْ خَرْدَلٍ  
مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيَخْرِجُونَ مِنْهَا قَدْ أَسْوَدَّ وَافِيلَقُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ - أَوْ الْحَيَاةِ  
شَاكَ مَالِكٌ - فَيَنْبِتُونَ كَمَا تَنْبِتُ الْحَبَّةُ (٤) فِي جَانِبِ السَّيْلِ ، أَلَمْ تَكُنْ  
أَنْهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً ) (٥) .

وكان العهد بين الله وبين عباده قبل خلق الإنسان على ألا يشركوا به شيئاً

وأن يكون هو المعبود دون سواه كما قال تعالى :

( وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ  
مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ) . (٦)

(١) سورة يونس آية ٥٢ .

(٢) سورة الزخرف آية ٧٧ .

(٣) قال ابن حجر العسقلاني ومثقال حبة ، إشارة إلى ما لا أقل منه .

(٤) الحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت .

(٥) صحيح البخاري بشرح فتح الباري كالايمان باب تفاضل أهل الايمان

في الاعمال ج ١ ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٦) سورة الاعراف آية ١٧٢ .

وكان من رحمة الله بالإنسان :

أنه لم يكلفه بما كلف به الملائكة من التسبيح الدائب ليل

نهار - كما في قوله تعالى :

( قَانَ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ) . (١)

وقوله تعالى :

( وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ) (٢)

انما خلق له عقلا يشتغل بالتفكير .

فجعل حركة جسده وعقله : عبادة اذا توجه بها الى الله تعالى ، والتزم بما أنزله

عليه .

فأصبح سعيه وراء رزقه عبادة ، وعمارته للأرض عبادة ، وطعامه وشرابه عبادة ، وزواجه

ونسله عبادة ، ونومه وقيامه عبادة .

متى قصد بذلك وجهه تعالى .

قال عز وجل :

( قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ

لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ) . (٣)

(١) سورة فصلت آية ٣٨ .

(٢) سورة الانبياء آية ٢٠ ، ١٩ .

(٣) سورة الأنعام آية ( ١٦٢ ، ١٦٣ ) .

فالإنسان بما منحه الله من العقل والادراك : استعد لهذه التكاليف فحمله الله إياها  
ليستعين بها على خلافته في الأرض عبادة وعمارة وليعالج بها ما علق بنفسه من  
الظلم والجهل .

فمن أطاع : رضى الله عنه وتاب عليه .

كما قال تعالى

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَمْلَحُوا وَاعْتَمَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ  
مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١)

ومن عصى : غضب عليه وعذبه .

كما قال تعالى :

﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا  
وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (٢)

وبخاصة :

لأنه تحمل عهدة التكليف التي أبت السموات والأرض والجبال حملها .

كما قال تعالى :

﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا  
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٣) (٤)

(١) سورة النساء آية ١٤٦ .

(٢) سورة النساء آية ١٤ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٧٢ .

(٤) انظر ص ٩٢ .

المبحث الرابع  
في  
التكليف بشرعة الإسلام

## المبحث الرابع

### فى التكليف بشريعة الاسلام

على هذه السنة الالهية :

أقام الله شرائعه ، وأرسل رسله ، وأنزل كتبه على مر الأزمنة  
واختلاف العصور : للمحافظة على خير الناس ومصلحتهم ، ودفع  
الشر والمفاسد عنهم الى أن بعث فى آخر الزمان محمدا صلى الله  
عليه وسلم لانتفاذ الانسانية ، واستئصال ما تفشى فى الأرض من الفساد،

والقضاء على الفوضى والاضطراب التى وصفها الله بقوله :

(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا  
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) . (١)

ولهذا جاء التشريع الاسلامى :

بقوانينه وتعاليمه السامية .

فأصلح الحياة ، وهذب النفوس ، وجعل للكيان البشرى أعلى مرتبة من الرقى والكمال  
كيف لا ؟

والقرآن : هو كتاب جامع بين تربية للنفوس ، ونظام الحياة .

اذ أنه لم يدع جانبا من جوانب الحياة الا تناوله بما يملحه .

فتناول :

علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بمجتمعه ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، والعلاقة

بين أفراد الأسرة ، علاقات المسلمين بغيرهم داخل المجتمع الاسلامى وخارجه . (٢)

---

(١) سورة الروم ، آية (٤١) .

(٢) تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٦ .



وعلى الجملة :

فالقُرآن والسنة : التي جاءت ببيان له عرفانا حقيقة الانسان ووظيفته في الأرض

منذ نشأته ، وغاية خلقه ، ومصيره بعد الموت .

لأن الحياة : لا تنتهي بانتهاء الحياة الدنيا ، بل لا بد كما بينا من البعث والحساب

والجزاء . فلا يستوى المحسن والمسيء في نهاية المطاف ، كما قال تعالى :

﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ  
الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَارِ ﴾ (١).

وقال تعالى :

﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (٢).

---

(١) سورة " ص " آية ٢٨ .

(٢) سورة القلم آية (٣٥ ، ٣٦) .



# المبحث الخامس

## المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية

### المبحث الخامس

#### المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية

وحياة الناس كما قد مت في أول الفصل تقوم على :

حفظ دينهم : لضمان الحياة الكريمة العالية

وحفظ نفوسهم : لبقاء على الحياة

وحفظ نسلهم : لبقاء النوع

وحفظ عرضهم : لبقاء على الكرامة والشرف

وحفظ عقولهم : للابقاء على الفهم والرشد في التصرفات .

وحفظ أموالهم : لبقاء العيش .

وهذه هي :

مقاصد الشارع الضرورية

التي اذا توفرت :

استقام نظام الحياة ، واستقامت مصالح العباد

افرادا وجماعات (١)

وقد شرع الاسلام لكل منها :

أحكاما تقيمها

وأحكاما أخرى تصونها مما يخل بها

فشرع لاقامة الدين :

- وجوب الايمان

- والنطق بالشهادتين

- وأداء الصلاة والصوم والزكاة والحج .

- وسائر العبادات

---

(١) قال الشاطبي : هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا .

أنظر الموافقات ج ٢ ص ٨٠

وشرع لحمايته من العدوان عليه :

- الجهاد

- ومحاربة من يقف في سبيل الدعوة اليه

- وعقوبة من يسيء اليه :

بتغيير حكم من أحكامه أو سنة من سنته

وشرع لبقاء النفس ما تحيي به من :

- مأكلا

- ومشرب

- وملبس

- ومسكن

وشرع لحمايتها ايجاب :

- القصاص

- والدية

- والكفارة

على من يتعدى عليها

وشرع لتربية العقل :

- تعليمه

- والتأمل

- والاطلاع على الاشياء المفيدة

وشرع لوقايتــــه :

- تحريم الخمر وكل مسكر

- وعقاب من يشربها

وشرع لحفظ النسل من جانب الوجود :

- الزواج للتوالد وبقاء النوع
- والعناية بتأديب الاولاد
- وتعريفهم بنظام الحياة وحقوقها .

وشرع لميانتته من الاختلال :

- تحريم الزنا
- واقامة الحد على فاعله
- وتحريم ذرائعه من :
- النظر
- والخلوة وما اليها
- ووجوب الاذن عند دخول البيوت

وشرع لحفظ العرض :

- فعل الطاعات
- والبعد عن المعاصي
- وعما يخل بالمروءة

وشرع لحياتته :

- اقامة الحد على المفترى
- وتعزير من يسيء اليه بقول أو فعل

وشرع لوجود المال :

- السعى لتحصيله وتنميته بتشريع المعاملات من :
- البيع
- والاجارة
- والشركات على اختلافها

وشرح لحمايته من النقص والضياع :

- تحريم السرقة

- وعقوبة السارق

- وتحريم الغصب والغش والخيانة والرشوة

وغيرها مما فيه أكل لاموال الناس بالباطل ، وعقوبة من يأتي بجريمة من هذه الجرائم  
كما حرم اتلاف مال الغير ، وأوجب على المتلف ضمان ما أتلفه .

المقاصد الحاجية :

وتلى مرتبة الضروريات مرتبة الحاجيات

فالأمور الحاجية هي :

ما يتطلبه الناس لليسر والسعة ورفع الحرج والمشقة . (١)

كما قال تعالى :

( وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ) . (٢)

فمنها في العبادات :

مشروعية الرخص مثل :

- التيمم

- وقصر الصلاة

- والا فطار في رمضان للمسافر والمريض

- والحج عن العاجز

ومنها في العادات :

- اباحة الصيد

- والتوسع في الطيبات التي لو لم يباح التمتع بها لوقع الناس في

الضييق والحرج .

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ضوابط المصلحة ص ١١٩ وما بعدها .

(٢) سورة الحج آية ٢٨ .

ومنها في المعاملات :

مشروعية أنواع من العقود واردة على خلاف القياس مثل :

- السلم
- والقرض
- والمضاربة
- والمزارعة

ومنها في الجنايات :

- القسامة
- وتضمن المناع
- ووضع الدية على العاقلة

المقاصد التحسينية :

وهي تلي مرتبة الحاجيات

والامور التحسينية هي :

ما يرجع الى مكارم الاخلاق ومحاسن العادات (١)

فقد اخرج مالك في الموطأ عنه صلى الله عليه وسلم قال :

( إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتِمِّمَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ ) . (٢)

---

(١) الموافقات ، ج ٢ ص ١١ :

(٢) قال السيوطي : وصله قاسم بن أصبغ والحاكم من طريق عبدالعزيز الداروردي عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة . قال ابن عبد البر وهو حديث مدني صحيح ، قال ويدخل فيه الملاح والخير كله والدين والفضل والمروءة والاحسان والعدل . انظر تنوير الحوالك بشرح على موطأ مالك ، ج ٣ ص ٩٧ .

ومنها في المعاملات :

- المنع من بيع النجاسات

- وفضل الماء

- والشركة في المباحات مثل :

- الكلاً

- والماء

- والنار

- والملح

ومنها في الجنايات :

- تحريم قتل :

النساء

والصبيان

والرهبان في الجهاد

- تحريم قتل الحر بالعبد عند من يقول به من الأئمة<sup>(١)</sup>

والله عليم بمصالح عباده ، حكيم في تشريع أحكامه .

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠



# الباب الثاني

في

تعريف المكلف وشروطه

ويشتمل على تسعة فصول

الفصل الأول: في تعريف المكلف وشروطه

الفصل الثاني: في تعريف العقل وضابطه البالغ واشتراطها

في التكليف

الفصل الثالث: في حكم تكليف المميز والعصاة

الفصل الرابع: في اشتراط الفهم وحكم تكليف النائم والناكس

والمغمى عليه والسكران

الفصل الخامس: في اشتراط العلم في التكليف

الفصل السادس: في اشتراط قصد في التكليف

الفصل السابع: في اشتراط الاختيار وحكم تكليف

الماجأ والمكره

الفصل الثامن: في حكم تكليف العدم

الفصل التاسع: هل يشترط في التكليف بفرع الشريعة

الإيمان؟

# الفصل الأول

في  
تعريف المكلف وشروطه

## الفصل الأول

### في تعريف المكلف وشروط تكليفه اجمالاً

تقدم الكلام في الباب الأول عن تعريف التكليف وصلته بالحكم والأهلية وبيان المقصود منه .

وحيث ان التكليف لا بد له من مكلف يقوم به فعلاً وكفا .

لزم تعريف المكلف وبيان شروط تكليفه .

فالمكلف الساذي اهتم الأصوليون بالكلام عنه .

هو الانسان

فليس غير الانسان مكلفاً الا الملائكة والجن

### أما الملائكة :

فهم مكلفون بنص القرآن . قال تعالى في شأنهم :

(بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ

بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يُعْمَلُونَ) . (١)

وكذا الجن :

مكلفون بنص القرآن أيضاً قال تعالى على لسانهم :

(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ

وآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ وَمَنْ لَا يَجِبِ دَاعِيَ

اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، أُولَئِكَ فِي

ضَلَالٍ مُبِينٍ) . (٢)

---

(١) سورة الانبياء آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) سورة الاحقاف آية ٢٢ .

وقال تعالى في سورة الجن على لسانهم أيضا :

( وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ )

فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ، وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا . (١)

وقال عز وجل في سورة الذاريات :

( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ) . (٢)

لكن : تكليف الملائكة والجن ليس من شأن علماء الأصول تفصيل أمره .

ولهذا : لم يتكلموا فيه . (٣)

أما الحيوان والنبات والجماد :

فليس شيء منها مكلفا .

وذلك لأن الانسان :

هو الذي حباه الله الاستعداد لقبول التكليف بما وهبه من

العقل الذي هو آلة الادراك والفهم والتفكير وان كان ضعيف

البنية .

أما الحيوان والنبات والجماد :

ليس لها هذه الخاصة

وهو ما أشار الله تبارك وتعالى اليه بقوله :

( إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَالْجِبَلِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ) . (٤)

فالمراد والله أعلم بالأمانة :

امثال التكليف الشرعية .

(١) سورة الجن آية ١٤ ، ١٥

(٢) سورة الذاريات آية ٥٦

(٣) الابهاج شرح المنهاج ج ١ ص ٤٤

(٤) سورة الاحزاب آية ٧٢

والمراد باباء السموات والارض والجبال حملها :

عدم استعداد هن لذلك الامتثال

وأداء ماتضمنته من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات .

والمراد بقوله تعالى ( وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ) :

تكليف الله له لما حباه من الاستعداد بنساء

على العقل الذي منحه اياه .

فليس هناك عرض ولا اباء ، انما الغرض من الآية :

- الاخبار عن عدم استعداد هذه الاجرام العظام لامثال التكليف .

- وعن استعداد الانسان لها لادراكه ولحاجته الى ما يحفظه من آثار الظلم

والجهل . (١)

فانه بغريزته الغضبية والشهوية كثيرا ما يعتدى وهو جاهل لعاقبة ذلك من عذاب

الله .

فترتب على قبوله للتكليف وتعهده بامتثال أوامر الله ونواهيه :

أن عذب الله العصاة من المنافقين والمشركين

وتاب على المؤمنين لأنه غفور رحيم .

فالآية من باب التمثيل كما قال كثير من المفسرين . (٢)

أي انا اذا قايسنا ثقل الامانة بقوة السموات والارض والجبال :

رأينا أنها لا تطيقها

لعدم استعدادها .

وانها لو تكلمت لأبت واشفقت فعبر عن هذا المعنى بقوله :

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ) .

(١) حجة الله البالغة . باب سر التكليف ج ١ ص ١٩ ، تفسير البيضاوى ص ٥٦٤ ، ٥٦٥

تفسير القرطبي ، ج ١٤ ، ص ٢٥٤ .

(٢) تفسير البيضاوى ص ٥٦٤ ، ٥٦٥ .

وهذا كما نقول :

عرضت الحمل على البعير فأباه ، وأنت تريد قايسة قوته بثقل الحمل  
فرأيت انها تقصر عنه .

وتقول العرب :

لوقيل للشحم أين تذهب ؟ لقال اسوى العوج وهو تعبير عما يؤديه  
من الصحة والقوة للانسان . (١)

**والمراد بالانسان الذى جعلناه تعريفا للمكلف :**

هو الانسان الملزم بما فيه كلفه .

بناء على تعريف التكليف لغة : بالالزام .

وعبر كثير من علماء الأصول عن هذا المعنى بقولهم :

المكلف هو البالغ العاقل<sup>(٢)</sup>

فالبالغ العاقل فى عباراتهم صفتان للانسان .

**وقال بعضهم :**

لا بد أن يزداد فى التعريف الذى بلغته الدعوة .

لأن الانسان قد يكون بالغاً عاقلاً ولا يكلف لعدم بلوغ الدعوة اليه . (٣)

ويأتى تفصيل الكلام فى ذلك :

فى شروط التكليف بمشيئة الله .

---

(١) تفسير الكشاف ج ٣ ص ٢٧٧ ، القرطبي ، ج ١٤ ، ص ٢٥٤ .

(٢) انظر ص ٢٧٨

(٣) شرح الاسنوى بهامش التقرير ج ١ ص ٢٥ .

### شروط التكليف اجمالاً :

هذا وشروط الانسان المكلف على سبيل الاجمال :

أربعة متفق عليها وهي :

- العقل
- والفهم
- والعلم
- والقصد

وأربعة مختلف فيها وهي :

- البلوغ
  - والا سلام
  - والا اختيار
  - وكون الانسان موجوداً
- ويأتى أيضاً تفصيل هذه الشروط فى الفصول التالية ان شاء الله .

# الفصل الثاني

في  
تعريف العقل وضابطه البالغ واشتراطهما في التكليف  
وفيه بحثان

المبحث الأول : في تعريف العقل وضابطه

المبحث الثاني : في حكم تكليف الصبي والمجنون



# البحث الأول في

تعريف العقل ومضابطه واشطرانها في التكليف

## المبحث الأول

### فى تعريف العقل وبيان أن ضابطه البلوغ واشتراطهما فى التكليف

تقدم فى الفصل السابق أن الانسان من مخلوقات الله التى ميزها عن باقى

مخلوقاته بالقوة العقلية وادراك الأشياء وفهم أسرار الحياة .

ولهذا :

أختص الانسان بالتكليف وباستخلافه فى الأرض بعمارته وعبادة الله تعالى

كما قال تعالى : ( وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً ) (١) .

وقال تعالى : ( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ) (٢) .

وقال تعالى : ( هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ) (٣) .

ولما له من الاستعداد للتكليف كما بين ذلك فى قوله تعالى :

( انا عرضنا الأمانة ..... الآية )

وتقدم أيضا :

فى الشروط الاجمالية للمكلف أن العقل من شروط التكليف ، وأنه لا بد من

وجوده فى الانسان حتى يكون صالحا لأن يوجه اليه التكليف .

لأن العقل :

هو أداة الفهم والادراك ويهتد توجه الارادة الى الامثال .

ومن هنا : لم يكلف الله البهائم والأطفال الذين لم يميزوا ، والمجانين لعدم الفهم .

وهنا : أعرف بالعقل وأبين ضابط كماله .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٣٠ .

(٢) سورة الذاريات آية ٥٦ .

(٣) سورة هود آية ٦١ .

### تعريف العقل :

قال الحنفية في تفسيره :

انه نور تدرك النفس الناطقة الأشياء ، وتعرف الخار من النافع بواسطته كما يدرك البصر المرئيات بواسطة الضوء . (١)

فالمدرك :

هي النفس الناطقة .

والمدركات :

هي المعلومات التصويرية والتمثيلية كتصور معنى الانسان والتمديق بشأن الله واحد .

آلة الادراك :

هو العقل (٢) : ومن ذلك قوله تعالى :

( أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ

قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ) (٣) أى عقول .

وقال الغزالي (٤) : في احياء علوم الدين نقلا عن الحارث بن أسد المحاسبى . (٥)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٠ .

(٢) التلويح على التوضيح ج ٢ ص ١٥٦ .

(٣) سورة الحج ، آية (٤٦) .

(٤) هو : محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الملقب بحجة الاسلام .

برع في الفقه وأصوله والجدل والمنطق والحكمة ، من أشهر مصنفيه : الوجيز في الفقه والاقتصاد في الاعتقاد ، احياء علوم الدين ، المستصفى في الأصول ، المنحول في الأصول أيضا وغيرها كثير ، توفي سنة ٥٠٥ هـ ، طبقات الاصوليين ج ٢ ص ٨ بتصرف .

(٥) هو : أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى ، نهل العلم عن رجال الاسناد =

هو : غريزة يتهيأ بها ادراك العلوم النظرية - ومعنى يتهيأ : ينأتى .

فهو نور يقذف فى القلب به يستعد الانسان لادراك العلوم النظرية .

وانما قيد العلوم بالنظرية :

لاخراج العلوم الحسية والضرورية .

فان فى البهائم غريزة يمكنها بها ادراك هذه العلوم .

فقيد النظرية :

لاخراج الغريزة الموجودة فى البهائم ، وان كان الانسان يدرك بعقله وحسسه

العلوم الحسية والضرورية .

لكنه : يمتاز عن البهائم بالعقل الذى يدرك به العلوم النظرية . (١)

والكل يرى أن هذا الادراك يزداد باكتساب العلوم والمعارف .

وقال الغزالي :

فى منزلة الشرع من العقل عند الانسان .

---

= فى وقت مبكر . - يقال سمي المحاسبى لكثرة محاسبته لنفسه .

قال القشيري : كان عديم النظر فى زمانه علما وورعا ومعاملة ومالا ، قال ابن الصلاح : ذكره الاستاذ أبو منصور فى الطبقة الأولى ممن صحب الشافعى ، وقال : كان امام المسلمين فى الفقه والتصوف والحديث والكلام . روى الحديث وروى عنه . كان له أثر كبير على الامام الغزالي . له مصنفات كثيرة فى الزهد ، وأصول الدين ، والرد على المعتزلة والرافضة . أشهر كتبه : الرعاية لحقوق الله ومائئة العقل ، فهم القرآن وغيرها . توفى سنة ٢٤٣هـ .

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٢ ص ٣٩ ، بتصرف ، ميزان الاعتدال ج ١ ص ١٩٩

المنحول للغزالي ص ٤٥ ، الرسالة القشيرية ج ١ ص ٧٢ .

(١) احياء علوم الدين ج ١ ص ٨٥ ، البرهان ج ١ ص ١١٢ ، والعقل وفهم القرآن

للمحاسبى ص ٢٠١ وما بعدها .

( ونسبة القرآن والشرع الى هذه الغريزة فى سياقها <sup>(١)</sup> الى انكشاف العلوم لها كنسبة نور الشمس الى البصر ) يعنى : فكما أن نور الشمس هو الذى يساعد البصر على الرؤية فكذلك الشرع هو الذى يساعد العقل على ادراك المصالح والمفاسد <sup>(٢)</sup> .  
وبهذا تبين كما قال الغزالى :

( أن العقل منبع العلم وأساسه ، والعلم يجرى فيه مجرى الثمر من الشجر والنور من الشمس ، والرؤية من العين ) <sup>(٣)</sup> .

وقد سمي الله فى كتابه هذا العلم المستفاد من الشرع : روحا وحياة .  
فقال تعالى : ( وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ) <sup>(٤)</sup> .  
وقال تعالى : ( أَوَمَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ) <sup>(٥)</sup> .

هذا وقوة ذلك العقل ومنتهى الغرض منه : أن يعرف الانسان عواقب الأمور ويستطيع السيطرة على النفس وقمع شهواتها الداعية الى اللذة العاجلة المشتملة على المضار والمهلك <sup>(٦)</sup> .

فالسعيد : من رزق عقلا يسيطر على نفسه ، والشقى : من عقله لا يمل الى هذه المنزلة .

(١) أى فى تأديها .

(٢) احياء علوم الدين ج ١ ص ٨٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٨٣ .

(٤) سورة الشورى ، آية (٥٢) .

(٥) سورة الأنعام ، آية (١٢٢) .

(٦) احياء علوم الدين ج ١ ص ٨٣ ( كتاب العلم ، باب فى العقل وشرفه وحقيقته ) .

قال النفسى (١) فى تفسير قوله تعالى عن الكفار :

(لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ  
أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ، أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ هُمْ  
أَضَلُّ) . (٢)

فالأدهى :

روحانى شهوانى سماوى أرضى :

فان غلب روحه هواه :

فانى ملائكة السماوات

وان غلب هواه روحه :

فاقت بهائم الأرض (٣)

#### ضابط العقل :

لما كان العقل امرا خفيا فى الانسان وظهوره فيه يكون تدريجيا : جعل الشارع

للقدر الذى يكون مناطا للتكليف :

ضابطاً ظاهراً معلوماً بالحسى

وهو : البلوغ عاقلاً ، وذلك تيسيراً على العباد . (٤)

ويعرف كون الانسان عاقلاً :

بما يصدر عنه من أقوال وأفعال .

فمضى بلغ الانسان بعلامة من علامات البلوغ ولم تظهر عليه أعراض خلل فى قواه العقلية

بأن كانت تصرفاته دالة على الاتزان عند البلوغ :

حكم بكونه مكلفاً .

---

(١) تقدمت الترجمة له ص ٢٢

(٢) سورة الاعراف آية ١٧٩

(٣) تفسير النفسى ج ٢ ص ٨٧

(٤) الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٢١٥ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٦ .

### لأن العقل :

من الشروط المتفق على أنها ضرورية فيمن يوجه اليه التكليف

اذ الغرض من التكليف الامثال .

والامثال :

قصد الطاعة

ولا يتأتى هذا الا اذا كان المكلف عالما أى متصورا :

— للفعل المكلف به

— وللتكليف على وجه الكمال . (١)

### وهذا العلم :

لا يتأتى الا من العاقل كامل العقل .

وقد عرف كمال العقل بالبلوغ .

### ولا يقال :

يكتفى في التكليف بالاتيان بالفعل ولا حاجة الى قصد الامثال

لقوله تعالى :

( لِيَبْلُوكُمْ أَيَكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ) . (٢)

حيث بين تعالى أن الغرض من التكليف :

اختيار المكلف أي تمثل أمر الله أو لا ؟

ولا يتأتى هذا الا امثال الا لمن عنده علم وقصد . (٣)

---

(١) المستصفى ج ١ ص ٨٣ ، شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٩٩ .

(٢) سورة الملك آية (٢)

(٣) المستصفى ج ١ ص ٨٣ ، التيسير ج ٢ ص ٢٤١ وما بعدها .

ولما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِمْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) . (١)

حيث بين صلى الله عليه وسلم :

أنه لا عبرة للعمل الا بالنية

وهي القصد كما قد مت . (٢)

---

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك بدء الوحي باب ما جاء ان الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى ج ١ ص ١٣٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ك الامارة باب قوله صلى الله عليه وسلم : انما الأعمال بالنية ج ١٣ ص ٥٣ .

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .



المبحث الثاني  
في  
حكم تكليف الصبي والمجنون

## المبحث الثاني

### فى حكم تكليف المصبي والمجنون

بناء على اعتبار البلوغ ضابطاً للعقل :

لا يُكلف المصبي سواء أكان مميزاً أم لا .

كما لا يُكلف المجنون .

وقد يقال :

المصبي المميز فاهم للخطاب قاصد للامتثال فيكلف .

والجواب :

انه فاهم للخطاب فى الجملة ، لكنه لا يفهم تفاصيله على وجه الكمال .

كفهمه لتفاصيل التكليف ، وانه من الله تعالى ، وان الله تعالى واجب

الطاعة لأوامره ونواهيه ، وفهمه لتفاصيل الفعل المكلف به وما يترتب على

المخالفة من العقاب وعلى الامتثال من الثواب ؛ فقصده للامتثال غير صحيح

ولا كامل (١) .

وأعترض على نفي تكليف المصبي والمجنون :

• بأن كل منهما يجب عليه ضمان ما أتلفه ، ونفقة من يعوله اتفاقاً ،

• كما يجب عليهما زكاة مالهما عند جمهور الفقهاء (٢) .

---

(١) الاحكام فى اصول الاحكام ج ١ ص ٢١٥ ، المستصفى ج ١ ص ٨٣

(٢) هذا لأنه نقل عن الشافعى وغيره رأيهما أن الزكاة حق مالى كنفقة الزوجات

والأقارب . انظر : تحفة المحتاج ج ٣ ص ٣٣٠ ، المغنى ج ٢ ص ٤٦٥ ، بدايية

المجتهد ج ١ ص ٢٦٢ ، الانصاف ج ٣ ص ٤ ، تقرير الشيخ محمد عlish على

حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٣١ .

ويرى الحنفية : أنها لا تجب عليهما لأن الغالب فيها هو العبادة . انظر : تبين

الحقائق ج ١ ص ٢٥٢ .

فكيف يقال : إنَّهما غير مكلفين (١) ؟

والجواب :

إنَّ وجوب هذه الأشياء ثبت بكتاب الوضع صيانة لحقوق الغير لا بكتاب التكليف .

بمعنى :

ان الشارع جعل اتلافهما للمال سببا في وجوب الضمان ،

وتملكهما لما لهما سببا في وجوب الزكاة والنفقة .

وجوبا : بمعنى شغل ذمتهما بهما .

فهذه الأشياء :

متعلقة بما لهما : ذمتهما ، وذلك ثابت لهما بمجرد الانسانية والخروج الى

الحياة

ومن هنا :

وجد الفرق بينهما وبين البهيمة .

لأن البهيمة :

لو أتلقت شيئا لا ضمان عليها اذ لا تفهم ولا ذمة لها .

فوجوب هذه الأشياء :

بمعنى شغل الذمة ليس من كتاب التكليف . (٢)

نعم كتاب التكليف :

هو وجوب أداء هذا المال .

وهو موجه الى وليهما لا اليهما .

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢١٦ .

(٢) المستمطفي ج ١ ص ٨٣٠ .

# الفصل الثالث

في  
حكم تكليف المميز والمعتوه  
وفيه مبحثان

المبحث الأول : في حكم تكليف الصبي المميز

المبحث الثاني : في تعريف العتوه وحكمه

المبحث الأول  
في  
حكم تكليف الصبي المميز

## المبحث الأول

### فى تكليف الصبى المميز

عرفنا مما تقدم أن الصبى : غير مكلف •

وبهذا قال : الجمهور فى المميز وغير المميز •

وقال الامام أحمد فى بعض رواياته :

إن الصبى المميز مكلف (١) .

بدليل أمره بالصلاة فيما رواه عبد الملك بن الربيع بن سبرة (٢) عنه صلى الله عليه

وسلم : ( **مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ** ..... ) (٣)

الحديث •

وينى على هذه الرواية :

ما ورد عنه من وجوب الصلاة والصوم والحج والزكاة على الصبى المميز

وما ورد عنه من صحة وميته وطلاقه وظهاره وإيلائه •

وحكى هذا البناء الطوفى بلفظ (ولعل الخلاف فى وجوب الصلاة والصوم عليه وصحة

---

(١) الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٦ •

(٢) هو : عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهنى •

تقريب التهذيب ج ١ ص ٥١٩

(٣) جزء من حديث أخرجه الدارقطنى • انظر : سنن الدارقطنى ج ١ ص ٢٣٠

سنن أبى داود ج ١ ص ١٣٣ ، وأخرجه الترمذى وقال هو حديث حسن صحيح

الجامع الصحيح ج ١ ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ •

وصيته وعتقه وتدبيره وطلاقه وظهاره وإيلائه ونحوها مبني على هذا الأصل<sup>(١)</sup>

واختلف الحنابلة في سن التمييز :

أهو ست أم سبع أم عشر ؟

والذي صححه المزدائي في الانصاف :

أن المميز من يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن .

بل يختلف باختلاف الأفهام .

ولعل من ضبطه بسبع مراده أنه يفهم ذلك غالباً .<sup>(٢)</sup>

وفي كتب الشافعية قريب من هذا<sup>(٣)</sup> .

واستدل الجمهور على عدم تكليف المميز :

بأنه لا يفهم الخطاب على وجه الكمال .

كما لا يقصد الامتثال على وجه الكمال وتقدم<sup>(٤)</sup> .

وبنا على هذا :

فالمبني المميز لا يتوجه إليه خطاب التكليف .<sup>(٥)</sup>

قال أبو منصور الماتريدي<sup>(٦)</sup> ، وكثير من أهل العراق الحنفية :

يجب أداء الأيمان على المبني العاقل الذي يستطيع المناظرة في وجود الله

---

(١) البلبيل في أصول الفقه ص ١٢ .

(٢) الانصاف ج ١ ص ٣٩٦ .

(٣) تحفة المحتاج ج ١ ص ٤٥٠ .

(٤) انظر : الفصل الثاني من الباب ص ١٠٦ .

(٥) تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٦) هو : محمد بن محمد بن محمود وكنيته : أبو منصور الماتريدي نسبة إلى ماتريد  
محلة بسمرقند . كان امام المتكلمين ، وعرف بامام الهدى ، له رأي وسط بين =

تعالى ووجدانيته.

ونقلوا عن أبي حنيفة قوله : ( لو لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم ) (١).

وروى عنه أيضا :

( لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من الدلائل على ثبوت وحدانيته بحيث لا مجال للعقل أن يرتاب فيه ) (٢).

وفي رواية :

( لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه ) (٣).

وهذا مبني على أن هؤلاء الحنفية يقولون :

إن العقل يدرك وجوب الإيمان بالله تعالى : أي بوجوده ووحدانيته ونسبة ما هو كمال إليه ، وحرمة الكفر به ونسبة ما هو قبيح إليه (٤).

ووجوب الإيمان : يثبت أول ما يثبت بالعقل.

وما دام للصبي عقل ويستطيع أن يناظر في التوحيد ، فقد وجب عليه الإيمان بالله لهذا الإدراك (٥).

---

= المعتزلة والاشعرية في القول بحسن الأفعال وقبحها ، دافع عن المسلمين ،

ورد شبهات الملحدين . له مؤلفات عدة منها : مأخذ الشرائع في الأصول ، والرد

على القرامطة ، وغيرها . توفي سنة ٣٣٣ هـ . طبقات الصوليين ج ١ ص ١٨٢ بتصرف

(١) تيسير التحرير ج ٢ ص ١٥١ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، الكشف ج ١ ص ٣٣٤ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٨ .

(٣) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، الكشف ج ٤ ص ٣٣٤ .

(٤) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، ١٦٤ ، التيسير ج ٢ ص ١٥٠ .

(٥) التيسير ج ٢ ص ١٥١ .



وهذا المذهب :

- لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة فيما أعلم غير هؤلاء .
- لكن : قد يفهم هذا مما نقل عن الامام أحمد في قوله بتكليف الصبي المميز بالعبادات .
- لأنه يلزم منه التكليف بالايمان .
- والوجوب بالعقل :

مذهب المعتزلة في كل ما اتضح حسنه وقبحه من الافعال سواء أكان من أصول

الدين أم فروعه . (١)

وقال شمس الأئمة السرخسي (٢) وفخر الاسلام البزدوى (٣) والقاضى أبو زيد الدبوسى (٤)

- 
- (١) انظر المعتمد فى أصول الفقه ج ١ ص ٣٦٣ .
  - (٢) هو : محمد بن أحمد بن أبى سهل ، المعروف بشمس الأئمة السرخسى . كان اماما من أئمة الحنفية ، حجة مثبته متكلما . من مؤلفاته : كتاب المبسوط فى الفقه وله فى الأصول كتاب أصول السرخسى ، وشرح كتب محمد ، ومختصر الطحاوية . توفي رحمه الله سنة ٤٨٣ هـ . طبقات الأصيليين ج ١ ص ٢٦٤ بتصرف .
  - (٣) هو : على بن محمد بن الحسن الفقيه الحنفى الأصولى . اشتهر بتبحره فى الفقه والاصول . من مؤلفاته : كنز الوصول الى معرفة الأصول . وقد كان لأصوله أهمية عظيمة دعت العلماء الى الاعتناء بشرحه ، فشرحه عدد منهم ، أهمها شرح عبدالعزيز البخارى المسمى بكشف الأسرار . توفي سنة ٤٨٢ هـ ، الفتح المبين ج ١ ص ٢٦٣ بتصرف .
  - (٤) هو : عبدالله بن عمر بن عيسى القاضى ، وكنيته أبو زيد الدبوسى نسبة الى دبوسه قرية بين بخارى وسمرقند . تفقه على يد علماء عظام ، وكان يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج ، وكان من أكبر الفقهاء الذين كتبوا فى الخلاف بين الأئمة وفى أصول الفقه . له كتاب تأسيس النظر ، وتقويم الادلة فى تقويم اصول الفقه ، والاسرار فى الخلافات الفقهية وغيرها . توفي سنة ٤٣٠ هـ . الفوائد البهية فى طبقات الحنفية ج ١ ص ١٠٩ بتصرف .

وشمس الأئمة الحلواني<sup>(١)</sup> والبخاريون من الحنفية :

ان الايمان لا يجب على الصبي الا بعد البلوغ .<sup>(٢)</sup>

لأن حكمه :

وهو وجوب الأداء ابتلاء لم يتحقق ، انما الذى يتحقق اذا أتى بالايمان هو :

صحة الأداء .

ولهذا :

لا يكلف بالتجدد بعد البلوغ ، ويوصف بالفرضية أيضا .

اذ الفرضية لا تستلزم وجوب الأداء ، بل تتوقف على الوجود كالمسافر اذا أدى صلاة

الجمعة ، فانها لا تجب عليه ومع هذا اذا أدأها وقعت فرضا .<sup>(٣)</sup>

واستدل هؤلاء على أنه لا يجب عليه الايمان بالآتى :

أولا :

بما أخرجه أبو داود عن علي وعائشة رضى الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم :

( رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ ) .<sup>(٤)</sup>

---

(١) هو : عبدالعزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني - بضم الحاء -

البخارى . منسوب الى عمل الحلوى .

أخذ عن الامام السرخسى وفخر الاسلام البزدوى .

من تصنيفاته المبسوط وله كتاب النوادر . توفى رحمه الله سنة ٤٤٨ هـ .

انظر الفوائد البهية ص ٩٥ ، ٩٦ بتصرف .

(٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤١ .

(٣) أصول السرخسى ج ٢ ص ٣٣٧ وما بعدها .

(٤) انظر : مختصر سنن أبى داود مع معالم السنن للخطابى ك الحدود ، باب المجنون =

ثانيا :

بأن المراهق لو كانت تحته امرأة مسلمة وطلب منه ان يصف الايمان فلم يستطع  
لا تبين منه امرأته •

ومعناه :

أنه لا يصير بعدم الايمان كافرا ، فلا يجب عليه أداء الايمان . (١)

وقد يقال :

إذا قرب الصبي من حالة البلوغ ففهمه يكون كاملا كفهمه الموجب لتكليفه  
بعد البلوغ •

والجواب عنه :

أن ذلك اذا سلم فهو خفى يحتاج الى علامة تدل عليه ولم توجد الا عند البلوغ  
وحينئذ يتجه اليه التكليف وقبل ذلك لا يكون مكلفا . (٢)  
وبدل عليه الحديث السابق •

أما الوجوب بمعنى شغل الذمة فقط من غير نظر الى وجوب الأداء الذي هو التكليف:  
فتقدم في مبحث صلة التكليف بالأهلية أن الحنفية أثبتوه قبل البلوغ في حق الصبي •

ومعناه :

شغل الذمة في الأمور التي مقصودها المال صيانة للحقوق •  
كثمن المبيع والاجرة ، والنفقة لمن تجب له عليه كالوالدين والقريب ذي الرحم

---

= يسرق ويصيب حدا ج ٤ ص ٥٦٠ ، وأخرجه النسائي بسنده الى عائشة رضي  
الله عنها في كتاب الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج • سنن النسائي شرح  
السيوطي ج ٦ ص ١٥٦

(١) فوائح الرحموت ج ١ ص ١٥٥ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٨ ، أصول السرخسي ج ٢ ص ٣٤٢

(٢) المستمفي ج ١ ص ٨٤ •

المحرم ، وضمان المتلفات •

لأن الوجوب بالسبب كالبيع والاتلاف :

يمكن أن يترتب عليه حكمه : وهو : وجوب الأداء ••

لأن وليه ينوب عنه في هذا الأداء ••

وهذا متحقق في حقوق العباد ، أما في حقوق الله تعالى فلا يتحقق الوجوب على المصبي

لأن المقصود منها هو : الفعل لا ابتلاء الله للشخص أيأتي به أم لا ؟ كالمصلاة والصوم

والحج •

فهذه :

لا تثبت لعدم تأتي حكم الوجوب وهو وجوب الأداء ••

اذ المصبي :

لا يستطيع ذلك لعدم تحقق ابتلائه •

ولا ينوب عنه الولي في هذا الباب •

والوجوب :

ليس تكليفاً لأنه شغل للذمة فقط كما قدمت •

وانما يتحقق التكليف بوجوب الأداء • (١)

وقد اختلفوا بعد ذلك في وجوب الزكاة بمعنى شغل الذمة •

فقال الجمهور :

تجب على المصبي •

وقال الحنفية :

لا تجب الا في الخارج من الأرض • (٢)

---

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٦ ، اصول السرخسي ج ٢ ص ٣٣٣ وما بعدها ،

كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤١ •

(٢) بدائع المنافع ج ٢ ص ٩٣٠ ، ٨١٤ •

وهذا مبنى على :

أن الغالب في الزكاة هل هو الجانب المالى سدا لحاجة المحتاجين أو هو  
جانب العبادة والابتلاء ؟

فمن قال بالأول :

أوجبها بذ لك لقوله صلى الله عليه وسلم :

( مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ  
لَهُ ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْمَدَقَةُ ) (١).

فهى : حق واجب فى ماله وعلى الولى أدائه عنه كنفقة الأقارب ، بخلاف الصلاة  
والصوم والحج فانها عبادة مختصة بالبدن وبنية الصبى وعقله قاصران  
عنها . (٢)

ومن قال :

ان الغالب فى الزكاة جانب العبادة : لم يوجبها عليه لقوله صلى الله عليه

---

(١) روى هذا الحديث بألفاظ متقاربة وتعددت طرق رواياته ، فروى موقوفا

ومرفوعا وضعفه البعض . وقال الترمذى : ان أكثر أهل الحديث يحتجون

به لأن الصحابة أوجبوا الزكاة فى مال اليتيم . انظر : سنن الترمذى ،

ك الزكاة ، باب ما جاء فى زكاة مال اليتيم ، ج ٢ ص ٧٦ ، وقال البغوى :

ان الزكاة قد أوجبها جماعة من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم .

انظر : شرح السنة للبغوى ، ك الزكاة ، باب زكاة مال الصبى ج ٦ ص ٦٣ .

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٣ ص ٣٣٠ ، حاشية الدسوقى على الشرح

الكبير للدرديرى ج ١ ص ٤٤١ ، المغنى على مختصر الخرقى ج ٢ ص ٤٦٥ ،

الانصاف ج ٣ ص ٤٠٤ .

وسلم :

( رفع القلم عن ثلاث ... ) . الحديث (١)

ولما تقدم . (٢)

---

(١) تقدم تخريجه . ص ١١٤

(٢) نظر الصفحة السابقة .

المبحث الثاني  
في  
تعريف العتة وحكمه

## المبحث الثانى

### فى تعريف العته وحكمه

#### العته :

هو : اختلال العقل اختلالا لا يصل الى حد الجنون .

بل يكون باختلاط الكلام تارة بحيث يشبه كلام المجانين

وعدم اختلاطه أخرى بحيث يشبه كلام العقلاء . (١)

ولا يكون من المعتوه : ضرب ولا شتم كما يكون من المجنون .

فأصل العقل موجود فى المعتوه الا أنه مختل بخلاف المجنون فانه لا عقل له .

وأما تكليفه :

فقال الحنفية :

لا تجب عليه العبادات ولا العقوبات ولا يتحمل الديانة (٢) .

كالصبي المميز (٢) .

وخالف أبو زيد الدبوسى منهم فى العبادات :

فقال :

تجب عليه احتياطا . (٣)

واتفقوا على :

وجوب ضمان المتلفات عليه جبرا للمال المعصوم .

كما تجب عليه إنفاقه قريبا ان كان غنيا . (٤)

---

(١) شرح التوضيح ج ٢ ص ١٦٨ ، تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٢١٠ ، كشف

الاسرار ج ٤ ص ٢٧٤ .

(٢) تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٦٣ ، شرح التلويح ج ٢ ص ١٦٩ .

(٣) كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٧٤ .

(٤) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٦ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٦٣ .



ويتوقف بيعه واجارته على اجازة وليه . (١)

بمعنى أن ذمته تشغل بذ لك .

أما التكليف بمعنى وجوب أداء هذا المال فمتوجة الى وليه . (٢)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة :

ان المعتوه كالمجنون في باب العقوبات .

**فنى المالكية على :**

أن القاتل الذى يقاد هو :

البالغ العاقل المختار للقتل المباشر له

فمن شروط القصاص عندهم :

تكليف الجانى . (٣)

**ونص الشافعية :**

في باب موجبات الدية والكفارة على :

- أن المجنون والمعتوه والنائم وضعيف العقل والمميز غير المتيقظ

جميعهم في معنى الصغير غير المميز .

- وانه لا دية على فقير ورقيق وصبي ومجنون .

لأنهم ليسوا من أهل النصرة .

- وان عمد الصبي والمجنون يعتبر خطأ

وتجب فيه الكفارة احتياطا للحياة

ويتولى العتق عنهما وليهما . (٤)

---

(١) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٩٨٧ .

(٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٦ .

(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٣٧ ، بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٥٦ .

(٤) تحفة المحتاج ج ٩ ص ٢ ، ص ٣١ ، ص ٤٥ .

ونص الحنابلة :

في عقوبة القصاص على :

أن عمد الصبي والمجنون والمعتوه خطأ .

وتجب فيه الكفارة

ويتولى العتق عنهم وليهم

ولم يذكروا المعتوه ممن يصح بيعه . (١)

والظاهر من كلام الشافعية والحنابلة :

عدم وجوب الملة والصوم والحج عليه . (٢)

---

(١) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٧٧ ، ٣٣١ ، المغنى ج ٨ ص ٢٨٤ .

(٢) أنظر مغني المحتاج ج ١ ص ٢٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٣

شرح منتهى الارادات ج ١ ص ١١٨

# الفصل الرابع

في

اشتراط الفهم وحكم تكليف النائم  
والناسي والمغشى عليه والسكران  
وفيه خمسة بابات

المبحث الأول: تعريف النوم وحكمه

المبحث الثاني: تعريف الإغماء وحكمه

المبحث الثالث: تعريف النسيان وحكمه

المبحث الرابع: تعريف السكر وحكمه

المبحث الخامس: تكليف الغافل من باب التكليف السوال  
لا من باب التكليف بالسوال

## الفصل الرابع

### في اشتراط الفهم وحكم تكليف النائم والناسى والمنمى عليه والمكران وحال تكليف الغافل •

لقد تقدم في الفصل الأول من هذا الباب :

- ان الفهم من شروط التكليف المتعلقة بالمكلف .
- والمراد بالفهم : الشعور بالمكلف به وتصوره <sup>(١)</sup> وذلك لأمرين :
- الأول :

- ان التكليف توجيه الخطاب ، ويستحيل على الله توجيه الخطاب :
- لمن لم يفهم أصله لعدم الاستعداد كالجماد والبهيمة
- أو لعدم العقل ممن له استعداد كالصبي غير المميز والمجننون
- والمعتوه •
- أو لم يفهم أصله وتفصيله لعدم كمال العقل كالصبي المميز •

الأمر الثانى :

- ان الغرض من التكليف : هو :
- الامتنال
- والاتيان بالفعل على سبيل الامتنال يتوقف على :
- ١ - العلم بالأمر وانه يترتب عليه الثواب والعقاب •
- ٢ - والعلم بالأمر وانه واجب الطاعة •
- ٣ - والعلم بالفعل بالمأمور به كالصلاة والصوم •

---

(١) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٤٣ •

ومن لم يفهم الخطاب :

لا يعلم هذه التفاصيل فلا يستطيع الاتيان بالفعل مع قصد الامتثال فلا يكون

مكلفاً . (١)

وينى على هذا :

انه لا يجوز تكليف النائم والناسى والمغمى عليه والسكران .

وهو المراد بقولهم :

لا يجوز تكليف الغافل .

فان مرادهم بالغافل :

البالغ العاقل غير الفاهم أى غير المدرك للخطاب بسبب النوم أو غيره (٢) .

مع أن معنى الغافل لغة :

هو التارك للشيء سهواً أو اهمالاً (٣) . لكن الأصوليين اصطلاحوا على أن الغافل

هو : البالغ العاقل غير الفاهم .

دليل ذلك :

ان كل من هو لاء وان كان بالغاً عاقلاً لكن ادراكه غير موجود لأنه :

فى النائم : زال بالنوم

وفى الناسى : زال بالنسيان

وفى المغمى عليه : زال بالاغماء

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٧ ، التيسير ج ٢ ص ٢٤٤ ، الاحكام للآمدى ج ١ ص

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٦ ، التمهيد ص ١١٢

(٣) الغفلة : سهو يعتري الانسان من قلة التحفظ والتيقظ . مفردات الراغب ، مادة غفل

الغفلة : غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره لموتستعمل فى ترك الشيء اهمالاً

واعراضاً ، المصباح المنير مادة غفل .

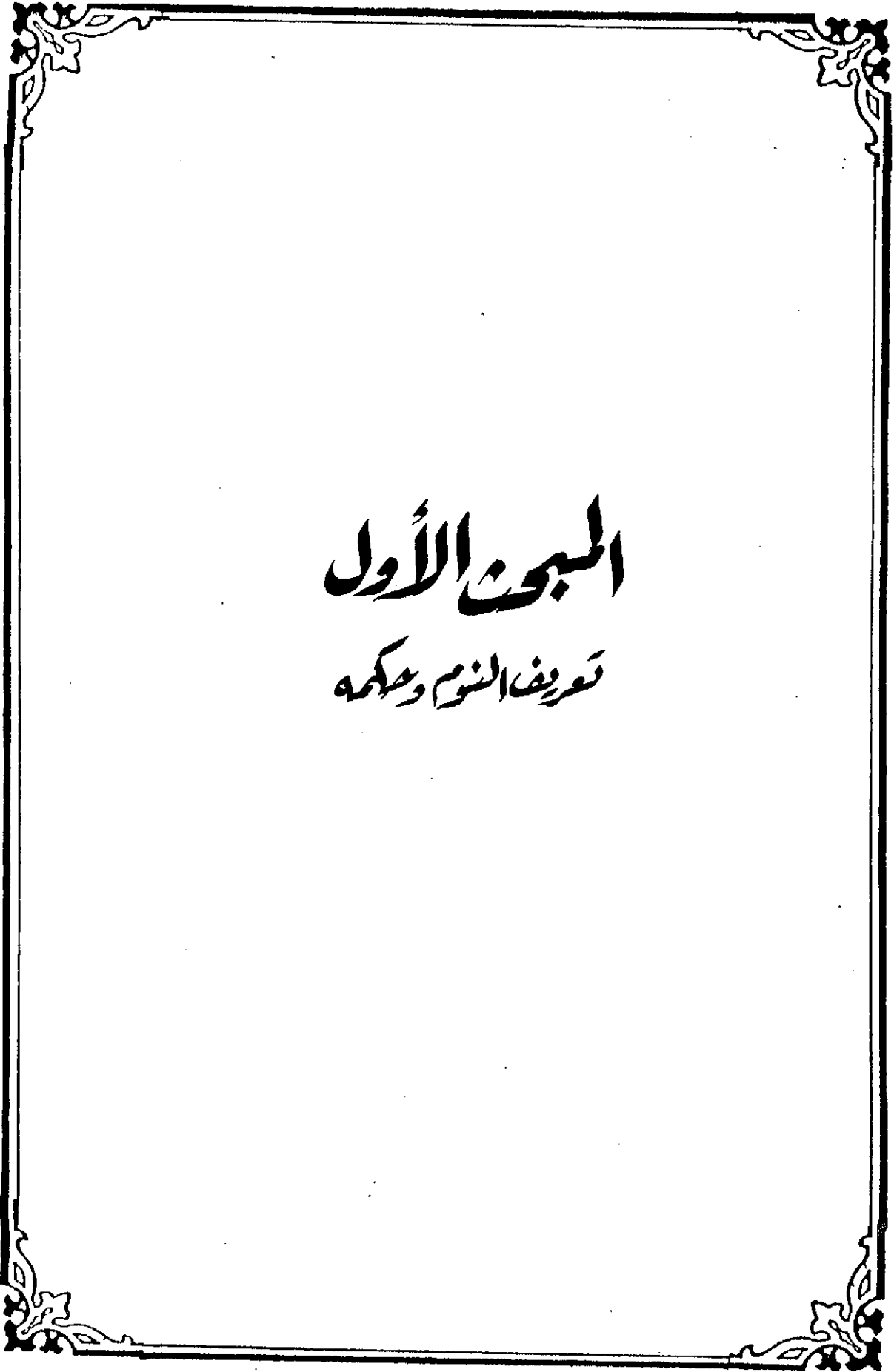
وفي السكران : زال بالسكر .

فلا يكلف ما دامت هذه الأوصاف قائمة به .

بمعنى أنه : لا يجب عليه الإجراء مادامت هذه الصفات قائمه به .

— وان كان يثبت في حقه الوجوب بمعنى شغل الذمة .

كما يثبت في حقه الخطاب الوضعي كالضمان بسبب الاتلاف .



# المبحث الأول

## تعريف النوم وحكمه

## المبحث الأول

### تعريف النوم وحكمه

#### النوم :

حالة تعرض للا نسان مع قيام عقله توجب عجزه عن ادراك المحسوسات والأفعال الاختيارية وعن استعمال العقل ، فهو بالغ عاقل لكنه عد يـم الفهم . (١)

والنوم ينافى التكليف حال وجوده بمعنى أنه لا يجب عليه أداء ما كلف به وهو نائم .

كالصلاة ، ولا تصح العبادات المادرة منه كالبيع والزواج والطلاق .

لكنه : لا ينافى الوجوب بمعنى شغل الذمة لتحقيق فائده .

وهو وجوب الأداء والقضاء .

فاذا دخل وقت الصلاة على الانسان وهو نائم : وجبت عليه ، بمعنى أنه شغلت

ذمته بها ، فاذا استيقظ قبل خروج الوقت وجب عليه الأداء ، واذا استيقظ

بعد خروجه وجب عليه القضاء . (٢)

ثم هو لا ينافى خطاب الوضع في حقه .

فاذا اتلف نائم ما لا ضمنه ، وان انقلب على طفل فمات وجبت عليه الكفارة وعلى عاقلته

دية الطفل . (٣)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٦٤ ، التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ١٧٨ .

(٢) شرح التلويح ج ٢ ص ١٦٩ ، الانصاف ج ١ ص ٣٩٤ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٧٨ ،

تقارير الشيخ عليش على حاشية الد سوقي ج ١ ص ٢٦٣ ، تحفة المحتاج ج ١ ص

٤٢٩ ، حاشية الشرواني ص ٤٣٩ .

(٣) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٧٢ ، تبين الحقائق ج ١ ص ، تحفة المحتاج

ج ٩ ص ٢٠



المبحث الثاني  
تعريف الإغناء وعلمه

## المبحث الثاني

### في تعريف الاغماء وحكمه

#### الاغماء :

عارض ينشأ عن آفة في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحركة عمن أفعالها مع بقاء العقل ، لكنه يكون حال الاغماء مغلوباً<sup>(١)</sup> .

والمراد بالقوى المدركة :

الحواس الظاهرة كالسمع والبصر .

والباطنة ما به الشعور كالشعور بالسرور والحزن .

والمراد بالقوى المحركة :

ما بها تحريك الأعضاء بتمديد الأعصاب وإرخائها .<sup>(٢)</sup>

وحكمه من حيث التكليف :

هو الحكم الذي قد مته في النوم .

لأن الاغماء أشد من النوم في تعطيل القوى وعدم الفهم .

بل ان العقل في المغمى عليه مع بقاءه يكون مغلوباً بخلافه في النائم فهو أشد من النوم في التأثير على الانسان .<sup>(٣)</sup>

---

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٩ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٣) شرح التوضيح ج ٢ ص ١٧٠ .

المبحث الثالث  
تعريف النسيان وعلمه

### المبحث الثالث

#### فى تعريف النسيان وحكمه

#### النسيان :

هو فقد الشيء من الذاكرة وعدم استحضاره عند الحاجة الى الاستحضار . (١)

وهو ينافى التكليف فى حال وجوده .

بمعنى : ان الناسى لا يكلف بإداء العبادات حال النسيان لعدم الفهم والقصد .

لكنه : لا ينافى التكليف بمعنى وجوب القضاء وتدارك ما فات بعد زوال النسيان فى

حقوق الله تعالى :

١ - لوجود العقل والبلوغ غير أن عقله معطل حال النسيان .

٢ - لقوله صلى الله عليه وسلم :

( مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُكْمِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا ) (٢)

وكذلك لا ينافى التكليف فى حقوق العباد ، فمن نسى الانفاق على من يجب الانفاق

عليه ، أو قضاء الدين ، أو أكل مال انسان ناسيا انه له بضمن .

لأن حقوق العباد : معصومة فى دار الاسلام مصونة عن الخياع .

أما فى حقوق الله تعالى فى أحكام الدنيا :

فقد فرق العلماء :

بين ما يعتبر الاتيان به تقصيرا وناشئا من عدم التثبت .

وما لا يعتبر تقصيرا .

---

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٢٦ ، التيسير ج ٢ ص ٢٦٣

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة ، باب من نسي صلاة فليكمل اذا ذكرها  
ج ٢ ص ٧٠  
الجامع الصحيح ك الصلاة ، باب ما جاء فى النوم عن الصلاة ج ١ ص ١١٤ .

سنن أبى داود ك الصلاة باب من نام عن صلاة أو نسيها ج ١ ص ١١٩ .

فقال علماء الحنفية :

إذا صدر من الناس أمر محظور مع قيام المذكر بالكف عن هذا الأمر  
ولاداعي من الطبع الى إيجاده : يؤاخذ به الناس كالكلاب والأكل في الصلاة  
فإن حال المملى مذكر بالكف عنهما ولاداعي من الطبع اليها .

لقوله صلى الله عليه وسلم :  
(إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَمْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ التَّحْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ)  
رواه مسلم . (١)

فإن أتى بأحدهما : فسدت صلاته .  
وان فقد الأمرين أو أحدهما : لا يؤاخذ .

فمثال الأول :

أكل المائم ناسيا فإنه ليس مع المائم مذكر بعد م الأكل

وطبعه داع اليه .

لأنه في الغالب : يكون جائعا .

يدل عليه :

ما أخرجه البخاري بسنده الى أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم :

(إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) (٢) متفق عليه .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام في الصلاة

ج ٥ ص ٢٠ .

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ، كتاب الصوم ، باب الضائم إذا أكل أو شرب

ناسيا ج ٤ ص ١٥٥ .

ومثال الثاني :

### السلام على رأس الركعتين في الصلاة الرباعية •

فان المذكر قائم ، والداعى الى السلام موجود ، وهو كثرة السلام بعد التشهد •

فان نسي وسلم في الرباعية على رأس الركعتين لا تبطل صلاته بل يتمها •

والدليل على ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال :

(صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ أَمَّا الظُّهْرُ وَإِمَامُ الْعَصْرِ فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اتَى جِذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ ، فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضِبًا ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسُ قَصَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ (١) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينًا وَشِمَالًا ، فَقَالَ : مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ قَالُوا : صَدَقَ ، لَمْ تَصِلْ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ ، وَخَبِرْتُ عَنْ عُمَرَ ابْنِ حَصِينٍ (٢) أَنَّهُ قَالَ : وَسَلَّمَ). (٣)

وان فقد المذكر والداعى :

### لا يكلف بالطريق الأولى

كالذي ابح اذا ترك التسمية ناسيا فانه يحل أكل ذبيحته •

- (١) هو : الخزياق بن عمرو السلمى ثبت ذكره في صحيح مسلم من حد يث عمران بن الحصين ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم في ثلاث ركعات ، فقام اليه رجل يقال له : الخزياق ٠٠٠ الحد يث • الاصابة ج ١ ص ٤٢٢
- (٢) عمران بن حصين بن خلف الخزاعى ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عسدة أحاد يث ، وكان اسلامه عام خيبر ، وغزا عدة غزوات ، وكان صاحب راية خزاعية يوم الفتح ، مات بالبصرة وكان عمر بعثه ليفقه أهلها • وهو من فضلاء الصحابة وفقهاتهم • مات سنة ٥٢ هـ • الاصابة ج ٣ ص ٢٦ بتصرف •
- (٣) صحيح مسلم بشرح النووي ك المساجد ، باب السهو في الصلاة ج ٥ ص ٦٨

يبدل عليه :

ما أخرج سعيد بن منصور <sup>(١)</sup> بسنده عن راشد بن ربيعة عنه صلى الله عليه وسلم:

(ذبيحة المسلم حلال) <sup>(٢)</sup> ، هذا كله مذهب الحنفية <sup>(٣)</sup>.

وهو مسقط لوجوب الأداء . أما القضاء فلا يسقط الا بنص وارد فيه .

والظاهر : أن الشافعية والحنابلة كالحنفية في هذه القاعدة .

وقال الشافعية :

النسيان مسقط للآثم في ترك المأمورات وفعل المنهيات .

وفرّقوا في حكم الدنيا بين المأمور به والمنهي عنه .

فقالوا :

ان ترك الناسي مأمورا به كالصلاة والصوم وجب تداركه والظاهر أن الحنفية

لا يخالفونهم في هذا وان فعل منهيا عنه ولم يكن اتلافا لمال كلبس الرجل المخيط

في الحج فلا شيء فيه ، وان كان فيه اتلاف كقتل المحرم الصيد لم يسقط الضمان ،

وان كان يوجب عقوبة كان النسيان شبهة في اسقاطها كمن أفطر في رمضان ناسيا

فلا تجب عليه الكفارة <sup>(٤)</sup>.

---

(١) هو : أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني ، نزيل مكة ، ثقة ، مصنف ،

وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به . مات سنة سبع وعشرين وقيل بعدها .

تقريب التهذيب ج ٢١ ص ٣٠٦

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري لك الذبائح والصيد ، باب ذبيحة الاعراب

ونحوهم ج ٩ ص ٦٣٦ .

(٣) التيسير ج ٢ ص ٣٦٤ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٧٨٠ ، كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٧٧

(٤) الأشباه والنظائر ص ١٨٨ .

والنسيان :

فى جميع حالاته عند الكل عذر مسقط لاثم الآخرة تخفيفا من الله على عباده .

لتعليمه تعالى لعباده أن يدعوا : ( رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ) (١)

وفى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول : ( قد فعلت ) (٢).

وفى الحديث أيضا ( رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانُ ) أى عذرهما . (٣)

واعترض على هذا الأصل :

بأن غير الفاهم كالنائم والناسى والمغنى عليه .

تجب فى حقهم الغرامات المالية بالاتلاف .

وأجيب :

بأن وجوب الغرامات فى حقهم ليس من باب التكليف .

بل هو من باب ربط الأسباب بمسبباتها وهو قول الجمهور .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ .

(٢) جاء فى تفسير الطبرى أنه لما أنزل الله عز وجل ( رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ..... ) الآية . وقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله ( قد فعلت ) . تفسير الطبرى ج ٣ ص ١٢٠ .

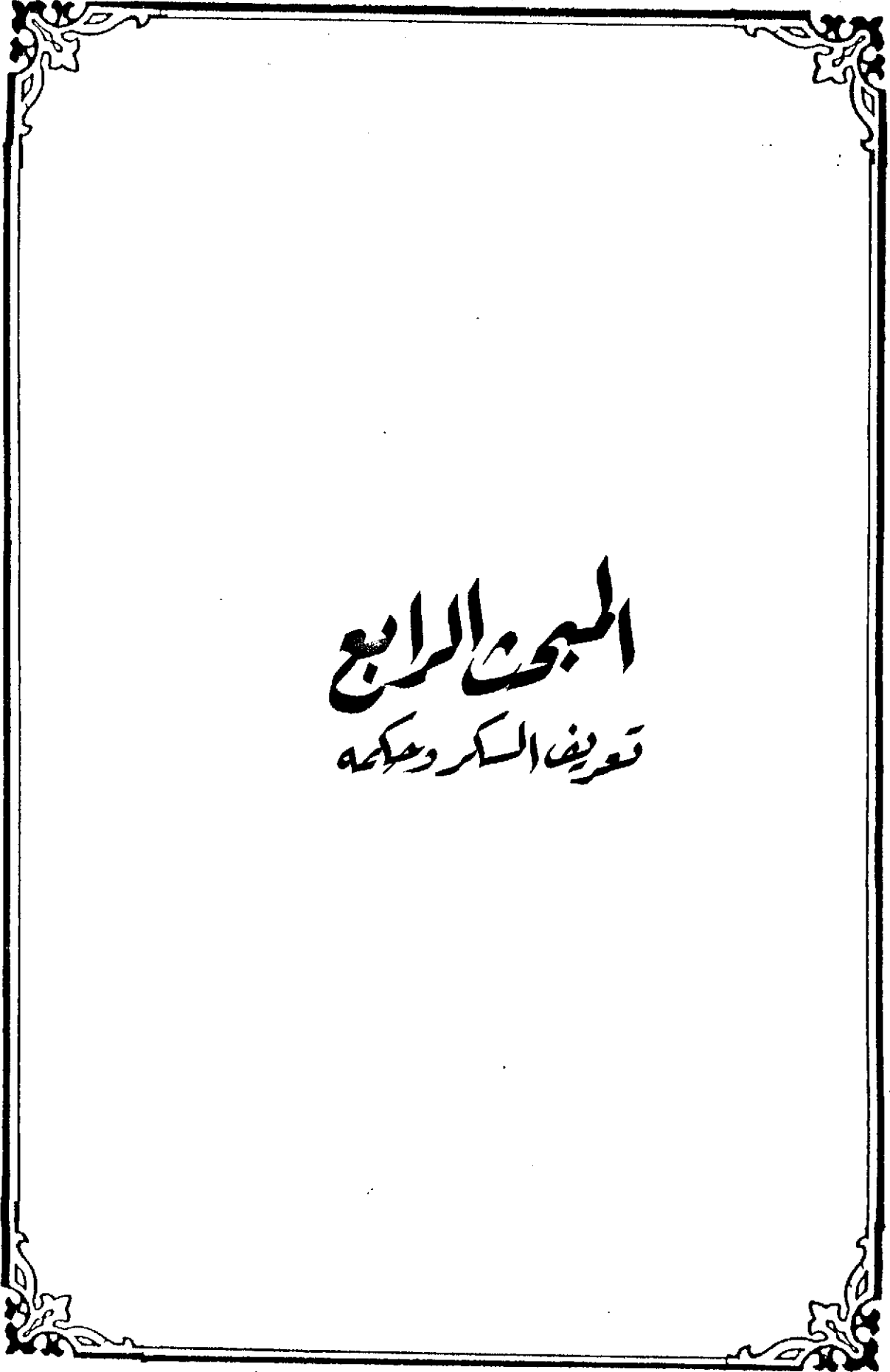
(٣) ورد هذا الحديث من طرق متعددة بألفاظ متقاربة لا تخلو من مقال ولذلك

رده بعض علماء الحديث وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

المستدرک ج ٢ ص ١٨٩ ، معانى الآثار ج ٣ ص ٢٥٩ ، تلخيص الحبير

ج ١ ص ٢٨١ .





# المبحث الرابع

## تعريف السكر ومكمنه

## المبحث الرابع

### في تعريف السكر وحكمه

#### السكر :

هو اختلاط الكلام والهذيان بسبب تعاطي المسكر . (١)  
ولا يكلف السكران .

لأنه : غير فاهم للخطاب كالمجنون والنائم ، بل هو أشد حالا منهما .  
اذ المجنون قد يفهم بعض الكلام ، والنائم قابل للتنبيه بالايقاظ . (٢)

#### وقد نسب الى الشافعي :

جواز تكليف من لا يفهم الخطاب أخذاً من قوله بتكليف السكران  
بوقوع طلاقه ، وعتقه ، وإقامة الحد عليه بعد إفاقته ولم تصح  
هذه النسبة .

لأنه :

انما قال بتكليف السكران : تغليظاً عليه لتعاطيه المحرم باختياره  
فعوقب بالزامه ما يترتب عليه ، وبإقامة الحد عليه تغليظاً وان كان  
في الواقع غير مكلف لأنه غير فاهم للخطاب . (٣)

#### ومذهب الحنفية :

كمذهب الشافعية : فقد قالوا :

ان السكر اذا كان من تعاطي محرم : كشرب الخمر لضرورة دفع  
الهلاك كشدة العطش وإزالة الغصة .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٨٩ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ١٦٥ ، وقال الحنابلة  
(هو اختلاط العقل) . واختلاط العقل هو سبب اختلاط الكلام . الروض المربع ص ٤٤٨

(٢) المستصفى ج ١ ص ٨٤ .

(٣) تحفة المحتاج ج ٨ ص ٤ ، ج ٩ ص ١١٩ ، البرهان ج ١ ص ١٠٥ .

أو كان بسبب تعاطي مباح كالأغذية والأدوية :

لا يكلف بسببه السكران ، لأنه غير فاهم للخطاب كالمغمى عليه

وان كان بسبب تعاطي محرم : لغير ضرورة :

تصح عباراته كالطلاق والبيع ، وتجب عليه العبادات تغليظا عليه

لا اعتدائه بالسكر من محرم ، لا لأنه مكلف ، بل هو من باب ربط

الأسباب بمسبباتها .

وفائدة وجوب العبادة عليه :

الاثم بتفويتها ، ووجوب قضائها بعد الاقامة . (١)

مذهب الحنابلة :

أن الصلاة تجب عليه تغليظا عليه

ولم يتكلموا عن الصوم

أما الطلاق :

ان كان السكر من تعاطي محرم طوعا : يقع

وان كان كرها : لا يقع

وأما اقامة الحد :

فهي واجبة عليه . (٢)

---

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٩٣ .

(٢) الروض المربع ص ٤٦ ، ص ٣٧٢ ، ص ٤٤٨ .

# المبحث الخامس

تكليف الغافل من باب التكليف المحال لا من  
باب التكليف بالحوال

### المبحث الخامس

## تكليف الغافل من باب التكليف المحال لا من باب التكليف بالمحال

هذا :

ويسمى تكليف الغافل تكليفاً محالاً

والفرق بينه وبين التكليف بالمحال :

**ان التكليف المحال :**

هو ما يرجع سبب الاستحالة فيه الى الشخص كعدم الفهم .

**أما التكليف بالمحال :**

فهو : ما يرجع سبب الاستحالة فيه الى الفعل

كعدم القدرة عليه .

**وكل من منع التكليف بالمحال :**

وهم المعتزلة والحنفية والأشعرى : منع التكليف المحال بالطريق

الأولى (١) .

**وبعض من جوز التكليف بالمحال كأتباع الأشعرى :**

منع تكليف المحال للفرق بينهما (٢) .

**والفرق :**

ان التكليف بالمحال : عند من قال به : له فائدة

وهي : ابتلاء الشخص واختباره في محاولته الاغثال ، وبأخذه فسى

الأسباب ان كان مظيعاً كمن كلف بحمل صخرة : لا يطيق حملها

---

(١) البرهان في أصول الفقه ج ١ ص ١٠٢ وما بعدها .

(٢) مسلم الثبوت ج ١ ص ١٢٣ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٧ .

فان فائدة التكليف :

تخترتب بمحاولته حمل الصخرة وان لم يحملها . (١)

**أما التكليف المحال :**

فلا فائدة فيه .

لأن المقصود منه : وهو الاتيان بالفعل بقصد الامتثال : لا يتأتى ممن فقد

شرط التكليف كالعقل والفهم . (٢)

**واعترض على منع تكليف الغافل :**

بأن السكران وهو غافل لعدم فهمه الخطاب : قد كلف بالامتناع من

الصلاة بقوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) (٣) .

ولما ثبت بالبرهان استحالة خطاب من لا يفهم .

أجيب عن الآية بأحد جوابين :

**الأول :**

أن المراد منها :

النهي عن السكر لمن أراد الصلاة .

بمعنى : أنه نهى غير السكران عن السكر اذا أراد الصلاة .

لأنه : اذا سكر صلى وهو سكران .

ووجه هذه الدلالة :

ان النهى اذا ورد على واجب مفيد يكون النهى عن القيد لا عن الواجب .

---

(١) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ج ١ ص ١٤٣

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٤٣ ، شرح البدخشى ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) سورة النساء ، آية ٤٣ .

### والقيد هنا :

قوله تعالى :

( وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) لأنه حال

فالنهي إذا عن السكر حال الصلاة لا عن الصلاة

كقوله تعالى ( فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) (١).

فإن النهي فيه : عن ترك الاسلام لا عن الموت

لأن قوله تعالى ( وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) حال ، والحال هو القيد هنا . (٢)

### وقد يقال :

دلت الآية بمفهومها المخالف عند من يقول به على اباحة السكر

عند عدم ارادة الصلاة مع أن السكر حرام في جميع الأحوال . (٣)

### والجواب :

ان قلنا بالمفهوم فلا مانع من دلالة الآية على هذا المعنى

لأن ذلك :

كان في أول الاسلام (٤) ، ثم نسخت اباحتها في جميع الأحوال

بقوله تعالى في الخمر والميسر والأنصاب والازلام ( فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

تَفْلِحُونَ ) (٥).

---

(١) سورة البقرة آية ١٣٣

(٢) قال الآمدي : ( بل النهي عن السكر في وقت ارادة الصلاة وتقديره : إذا أردتم الصلاة فلا تسكروا ) . انظر الاحكام للآمدي ج ١ ص ٢١٨ ، وقال في التيسير جوابا عن الاعتراض : أجيب عن الآية بجوابين أحدهما : أنه نهى عند قصد الصلاة . انظر التيسير ج ٢ ص ٢٤٤ ،

شرح البدخشي ج ١ ص ١٣٨

(٣) الاحكام في أصول الاحكام للآمدي ج ١ ص ٢١٨

(٤) المرجع السابق

(٥) سورة المائدة آية ٩٠

### والجواب الثانى :

هو تأويل الآية بأن المراد بقوله تعالى ( وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) وأنتم فسى مبادئ السكر قبل يغلب على العقل . وهم فى هذه الحالة فاهمون للخطاب ، فقد خوطبوا وهم فاهمون للخطاب بآلا يصلوا وهم سكارى حتى يزول السكر ويتبينوا ماذا يقولون ويفعلون ، كما يقال لمن عنده مبادئ الغضب اصبر حتى يزول غضبك فيعود اليك رشذك .

كما دل على ذلك قوله تعالى :

( حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) : فهم عند توجيه الخطاب

كانوا فاهمين له ، لأن أصل العقل موجود قبل أن يستر بالسكر . (١)

والتعبير عمن هو فى أوائل السكر : بالسكران تعبیر مجازى علاقته اعتبار

ما سيؤول اليه ، كما أطلق على العنب خمرا فى قوله تعالى :

( قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ) (٢)

والذى دعا الى هذا التأويل :

الدليل القاطع الذى أقمته فى أول الفصل على استحالة تكليس

الغافل .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٤٥ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) سورة يوسف ، آية ٣٦ .



الفصل الخامس  
في  
اشتراط العلم في التكليف

## الفصل الخامس

### في اشتراط العلم في التكليف

كما ان الفهم من شروط التكليف المتعلقة بالمكلف كذلك العلم

#### فمن شروط المكلف :

ان يكون عالما بالمكلف به .

ومعناه :

أن يكون عالما بحقيقة الفعل المكلف به ، وبأنه مطالب بالاتباع به أو بالكف عنه

من الشارع .

والدليل على ذلك أمران :

#### الأول :

ان الغرض من التكليف امتثال المكلف به وفعله على سبيل الطاعة وهذا

لا يتأتى الا اذا كان عالما بالأمرين .<sup>(١)</sup>

#### الثاني :

قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى

تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ )<sup>(٢)</sup> فان الآية لم تصح الصلاة الا اذا كان المملى عالما

بحقيقتها ، وبأنه مأمور بها من قبل الله تعالى .<sup>(٣)</sup>

ويلزم من ذلك : أن لا يخاطب الا في حال تكون الصلاة فيها صحيحة اذا أتى بها .

والمراد بالعلم : اما حقيقته واما التمكن منه .

---

(١) المستصفى ج ١ ص ٨٦ ، فقه النوازل - التقنين والا لزام ص ٢٧ .

(٢) سورة النساء آية ٤٣ .

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٤٦ .

فاذا وجد أحد الا مرين تحقق التكليف  
لأن الاول : عالم - والثانى : متمكن من العلم

ومثال حقيقة العلم :

ما أخرج البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قال : (كنت سآهى القوم فى منزل  
أبى طلحة فنزل تحريم الخمر ، فأمر مناديا ينادى ، فقال أبو طلحة : اخرج  
فانظر ما هذا الصوت ؟ قال : فخرجت فقلت : هذا مناد ينادى . ألا ان الخمر  
قد حرمت ، فقال : اذهب فاهرقها ) (١) .

والمراد بالتمكن :

قدرة الشخص على تحصيل العلم بعد بلوغ الدعوة الى الاسلام له .  
بالنظر فى ملكوت السموات والأرض لمعرفة وجود الله تعالى ووحدانيته  
وفى المعجزة لمعرفة نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم . (٢)

واستثنى أبو منصور الماترىدى من اشتراط بلوغ الدعوة :

الايمان بوجود الله ووحدانيته ، فانه واجب على الانسان العاقل ولو لم تبلغه  
الدعوة لقدرة العقل على الاهتداء اليه بالتفكير فى ملكوت السموات والأرض . (٣)  
وكالقدرة على التعلم أو على سؤال أهل العلم . (٤)

ولهذا قالوا :

لا يعذر الانسان بالجهل فى دار الاسلام لقدرة على التعلم أو على سؤال أهل  
الذكر .

- 
- (١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الاشربة باب نزل تحريم الخمر ج ١٠ ص ٢٨ ،  
صحيح مسلم بشرح النووى ك الاشربة باب تحريم الخمر ج ١٣ ص ١٤٨ ، الجامع  
لاحكام القرآن ج ٦ ص ٢٩٣ ، التيسير ج ٤ ص ٢٢٥
- (٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٦٣ .
- (٣) المستصفى ج ١ ص ٨٦ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٨ ، كشف  
الاسرار ج ٤ ص ٣٣٤
- (٤)

### وقالوا :

لا يكلف من نشأ في شاطئ جبل ولم تبلغه الدعوة لعدم القدرة •  
ولا يكلف من أسلم في دار الحرب ، وكان جاهلا لأحكام الاسلام أو لبعضها ، لأنه  
لم تبلغه الدعوة الى هذه الأحكام •  
ولا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة والصوم وغيرها . (١)

### ولهذا :

رفع الجناح عن الذين شربوا الخمر قبل تحريمها •  
وعذر بالجهل الصحابة الذين كانوا يصلون الى بيت المقدس قبل تحويل القبلة  
الى الكعبة ، وقبل علمهم بهذا التحويل ، كما وقع لأهل قباء (٢) اذ كانوا يصلون  
الى بيت المقدس الى أن أتاهم الآتي فأخبرهم بالناسخ فمالوا نحو الكعبة •

### ويدل عليه :

ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ( بَيْنَمَا النَّاسُ بِقَبَاءَ فِي صَلَاةِ  
الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أُنْزِلَ  
عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا ، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ  
إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ ) (٣).

أما الذين كانوا يصلون الى بيت المقدس وماتوا قبل أن تحول القبلة الى الكعبة  
فهؤلاء ليسوا من مسألتنا •

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٥١ ، ٢٤٩ ، ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، حاشية الشرواني ج ١ ص ٤٤٥ •

(٢) قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد الى مكة وبها مسجد التقوى  
(عن معجم ياقوت) تفسير القرطبي ج ٢ ص ١٤٨ ، المصباح المنير مادة قبو •

(٣) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة باب ما جاء في القبلة ج ١ ص ٥٠٦ ،  
صحيح مسلم بشرح النووي ك المساجد باب تحول القبلة ج ٥ ص ١٠ •

لأن التكليف بالتوجه الى الكعبة حدث بعد وفاتهم ، وفيهم نزل قوله تعالى

( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ ) (١)

فالمراد بالايمان فى الآية :

الصلاة التى صلوها الى بيت المقدس قبل تحول القبلة . (٢)

وخرّج البخارى عن البراء بن عازب (٣) : أن النبى صلى الله عليه وسلم :

( صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا الْعَصْرُ وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ مَلَىَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَكَّةَ ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ قَبْلَ الْبَيْتِ : رَجَالٌ قَتَلُوا لَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ) الآية . (٤)

(١) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٥٧ .

(٣) البراء بن عازب بن الحارث بن عدى الانصارى الاوسى ، يكنى أبا عماره ، ويقال ابا عمرو ، له ولأبيه صحبة ، روى عنه انه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عشرة غزوة ، وشهد مع على الجمل ، وقتال الخوارج ، ونزل الكوفة توفى سنة ٧٢ هـ . الاصابة فى تمييز الصحابة ج ١ ص ١٤٢ بتصرف .

(٤) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الايمان باب الصلاة من الايمان ج ١ ص ٩٥ وكذلك ك الصلاة باب التوجه نحو القبلة ج ١ ص ٥٠٢ ، صحيح مسلم بشرح النووى ك المساجد باب تحويل القبلة ج ٥ ص ٩ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٤٨ .

ومثل هؤلاء :

المحابة الذين ماتوا قبل أن تحرّم الخمر ، فانهم ما توا قبل التكليف بحرمتها  
فلا اثم عليهم بما شربوا ، وفيهم نزل قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا  
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ )  
الآية (٢)

وقد يرد :

ان الشريعة عامة بدليل قوله تعالى ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا  
وَنَذِيرًا ) (٣) . وفي الناس من لا يفهم العربية فلا يستطيعون فهم أدلة  
التكليف الشرعية التي وردت باللسان العربي بدليل قوله تعالى ( يَلِسَانٍ  
عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ) (٤) . فكيف يعلم هؤلاء ، وكيف يوجه الخطاب باللسان العربي لمن لم  
يفهمه ؟

ويجاب :

بأنه لا يلزم منه تكليف غير الفاهم ب شرائع الاسلام

لأن غير العربي :

يمكن أن يفهم ذلك بأحد أمور ثلاث :

الأول :

ترجمت أدلة التكليف الشرعية الى اللغات الأخرى بحيث يستطيع

---

(١) سورة المائدة آية ٩٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٢٩٤ ، التيسير ج ٤ ص ٢٢٥ .

(٣) سورة سبأ آية ٢٨ .

(٤) سورة الشعراء آية ١٩٥ .

غير العرب فهم ما كلفوا به .

كما روى من عمل النبي صلى الله عليه وسلم فقد أرسل كتباً مكتوبة بلغات المرسل اليهم كقيصر وكسرى والنجاشي وغيرهم من الملوك والأمرء ، وهم من غير العرب ، ولا طريق الى افهامهم في هذا الوقت الا بالترجمة .

ومن ذلك :

كتاب قيصر<sup>(١)</sup> وفيه قوله تعالى ( قُلْ يَٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ )<sup>(٢)</sup>

ولا بد أن تكون هذه الآية قد ترجم معناها لقيصر حتى فهمها .

وما جاز في آية يجوز في غيرها .

وهذا :

يمكن أن يكون دليلاً على جواز ترجمة معاني القرآن ، وتعتبر ترجمة للتفسير للقرآن ، اذ تتعذر الترجمة الحقيقية .

الأمر الثاني :

ان ندعو غير العرب لتعلم اللغة العربية حتى يتمكنوا من فهم النصوص الشرعية التي يكلفون بها .

الأمر الثالث :

ان تقوم طائفة من المسلمين بتعلم لغات الامم الأخرى ومخاطبتهم بلغتهم حتى يعملوا على نشر عقائد الاسلام وأحكامه وعظاته .

---

(١) عظيم الروم هرقل

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤

### وهذا الأمر :

هو : الطريق القويم لنشر مبادئ الاسلام بين الأمم الاخرى .  
فيكون فرضا كفاثيا في الأمة العربية كما قال تعالى ( وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ  
يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ  
الْمُفْلِحُونَ ) (١)

ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أشهد الله أنه يبلغ  
رسالته ، وأمر المسلمين أن يبلغ الشاهد منهم الغائب .

### والواقع :

- أن كلَّ من هذه الأمور الثلاثة : وجد على مر العصور .
- فترجمت الكتب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
- وكان ذلك واجبا مخييرا لتوقف واجب تبليغ الدعوة عليه .
- وتعلم الفرس وغيرهم اللغة العربية حتى نبغوا فيها وصاروا كأهلها في فهم  
نصوص الاسلام ، وكان ذلك واجبا مخييرا عليهم ليعلموا أحكام الاسلام  
التي كلفهم الله بالعمل بها .
- وقامت فئات من الدعاة في بلاد كثيرة في افريقيا وغيرها بنشر الاسلام  
بلجنة أهلها قياما بواجب الدعوة الى الله . (٢)

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٤ .

(٢) الموافقات ج ٢ (النوع الثاني من مقاصد الشارع) ص ٦٤ وما بعدها .



الفصل السادس  
في  
اشتراط القصر في التكليف

## الفصل السادس

### في اشتراط القصد في التكليف

يشترط في التكليف بالفعل أن يكون مقصودا للمكلف عند الاتيان به فلا

يصح تكليف المخطئ<sup>(١)</sup>.

#### والمخطئ :

هو : من يقصد بفعله غير المحل الذي وقعت فيه الجناية

فيقع الفعل في محلها .<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف العلماء في تكليفه :

#### فقال المعتزلة :

إنَّ المخطئ غير مكلف لأنه غير قاصد

فاذا رمى صيدا : وأصاب آد ميا .

فإنَّ محل الجناية : الآد ميا : ولم يقصد بالرمي .

انما المقصود بذلك هو الصيد .

واذا تمضمض الصائم فتسرب الماء الى حلقه :

فإنَّ محل الجناية على الصوم : هو الحلق : ولم يقصد بالمضمضة

إنما المقصود بها الفم . فلاجناية عندئذ مترتبة على فعله .

---

(١) المسطوفى ج ١ ص ٨٣ .

(٢) هذا التعريف الاصطلاحي ، أما التعريف اللغوي فقد ذكر الراغب في مفرداته للخطأ تعريفات منها : أنه يريد ما يحسن فعله ولكن يقع منه خلاف ما يريد فيكون قد اصاب في الازادة وأخطأ في الفعل وهو المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم ( رفع عن امتي الخطأ والنسيان ) مفردات الراغب مادة خطأ .

لأنه غير قاصد ، وما دامت ليست هناك جناية فلا مؤاخذة على فعله

وإذا انتفت المؤاخذة انتفى التكليف في حقه كالمصبي والمجنون<sup>(١)</sup>.

### وقال أهل السنة :

المخطيء مكلف في الجملة .

لأنه جانٍ ، وجنابته تستوجب المؤاخذة لتركه التثبت والاحتياط .

فيكون خطئه ناشئاً عن أمر اختياري : وهو : عدم التثبت .

وعدم التثبت لا يخلو عن القصد ، لذا استوجب المؤاخذة .

### والدليل على مؤاخذته عقلاً :

ان الله سبحانه وتعالى علمنا أن نسأل العفو وعدم المؤاخذة .

بهذا السؤال في قوله تعالى ( رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا  
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ  
مَآلَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا  
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ )<sup>(٢)</sup>.

فلو لم تصح المؤاخذة على الخطأ لكان السؤال عبثاً ، لأن المستحيل عقلاً

لا يسأل عدم المؤاخذة عليه ، اذ هو منعدم بطبيعته ، فصحة المؤاخذة يلزمها

تكليف سابق ، فيكون الخطأ غير مانع من التكليف<sup>(٣)</sup>.

### والدليل عليه من السمع :

ايجاب الكفارة على المخطيء في القتل الخطأ .

---

(١) تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٥ ، مسلم الثبوت ج ١ / ١٦٥ ، شرح التلويح

ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٣) تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٥ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٥ .

وتعليقه بالتوبة الذى يدل على أنه ارتكب ذنبا بهذا القتل .  
قال تعالى ( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ) الى  
أن قال : ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما ) (١)

ولكن :

جعله الله عذرا فى سقوط الاثم فى الآخرة كما قال صلى الله عليه وسلم :

( رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ) . (٢)

فان اجتهد المجتهد فى الحكم الفقهى فأخطأ لم يَأْثُم ، بل ان أصاب فله أجران

وان أخطأ فله أجر واحد وهو أجر الاجتهاد .

وقد أخرج البخارى ومسلم بسندهما عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول : ( إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَّمَ  
فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ) (٣) .

وجعله أيضا شبهة مسقطه للعقوبة الكاملة فلا يؤاخذ على جنابته بحد

أو قصاص .

لأن الجنابة منه :

غير كاملة اذ هى : جنابة من وجه لعدم تثبته واحتياطه

وليست جنابة من وجه آخر لعدم كمال قصده .

فكان فعله : نوع جنابة .

---

(١) سورة النساء آية ٩٢

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٦

(٣) صحيح البخارى ك الاعتصام باب أجر الحاكم اذا اجتهد ..... ج ٨ ص ١٥٧ ،

صحيح مسلم بشرح النووى ك الاقضية باب أجر الحاكم اذا اجتهد ج ١٢ ص ١٣

ولهذا :

وجبت عليه الكفارة المترددة بين العبادة والعقوبة فهي جزاء الفعل الصادر منه  
وأما وجوب الدية : فبالحكم الوضعي لأنها جزاء للمحل الذي أتلّفه وبهذا  
قال فخر الاسلام (١) .

فكون فعله شبهة مسقطا للعقوبة الكاملة لا يعنى سقوط ضمان ما أتلّفه  
لأن حقوق العباد يجب ضمان ما أتلّف منها (٢) .

فان الصبي وهو غير عاقل يضمن ما أتلّفه من حقوق العباد .  
فالمخطئ من باب أولى ، لأنه عاقل بالغ .

وفرق الحنفية بين الافطار ناسيا والافطار مخطئا .

فقالوا :

من افطر ناسيا بقى على صومه ، ومن افطر مخطئا فسد صومه .

وفرقوا بين النسيان والخطأ :

بأن الله لم يؤاخذ من افطر ناسيا فى رمضان .

لغلبة النسيان .

ولأن الافطار : اطعام وسقى من الله تعالى كما قال صلى الله عليه وسلم  
( مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ  
وَسَقَاهُ ) (٣) .

---

(١) وجعلها البعض واجبة جزاء للفعل على سبيل الصلّة ون التعويض لأن

الانسان ليس بمال . شرح التلويح ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ٣٠٦ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٥ ، التوضيح ج ٢ ص ١٩٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ك الصوم باب اكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر

ج ٨ ص ٢٥ .

صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصوم باب المائم اذا أكل أو شرب ناسيا

ج ٤ ص ١٥٥ .

(٣) مغنی المحتاج ج ٣ ص ٢٨٧.

### وقال الحنفية :

بوقوعه لأنه وإن كان الاعتبار في الكلام أن يكون مقصودا إلا أن القصد أمر باطن يصعب الوقوف عليه ، فلا بد من اعتبار مظنة القصد ، فأقسام البلوغ والعقل مقامه ، فإذا تكلم به وهو بالغ عاقل اعتبر طلاقه .  
ويخالف النائم حيث لا يقع طلاقه :

اذ عدم القصد في النوم ظاهر

فلا يقام العقل والبلوغ مقامه .

### وقال ابن الهمام : عن بعض الحنفية :

ان اعتبار مظنة القصد من جهة القضاء لا من جهة الديانة . فإذا طلق شخص أمام القاضي ، فليس للقاضي إلا اعتبار مظنة قصد ه والاخذ بكلامه لأنه يبني قضائه على الظاهر من أمره .  
وفيما بين هذا الشخص وبين الله تعالى لا يقع الطلاق لأنه تعالى أعلم بقصد ه فلا يُبنى الحكم في الديانة على اعتبار المظنة ، بل على حقيقة قصد ه .  
والمخطئ : لا قصد له . (١)

ولا يرد علينا الهازل فانه يقع طلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم :  
(ثَلَاثٌ جِدْهِنَّ جِدُّ وَهَزَلُهُنَّ جِدُّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ) وفي رواية  
( النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ ) . (٢)

- 
- (١) انظر تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٧ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٦ .  
(٢) أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم ممن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . سنن الترمذي ، باب ما جاء في الجِدِّ والهزل في الطلاق ج ٢ ص ٣٢٨ ، وأخرجه الدارقطني وقال في التعليق المغني عليه رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، وصححه الحاكم ، وأنكره النسائي ، ووثقه غيره وعلى هذا فهو حسن . سنن الدارقطني مع التعليق ك الطلاق ج ٤ ص ١٩ ، سنن أبي داود ك الطلاق باب في الهزل على الطلاق ج ٢ ص ٢٥٩ .

وذلك :

لأن الهازل قاصد للتلفظ بالطلاق وان لم يقصد حكمه فغلب الله عليه  
بالزامه حكمه بسبب أنه اتخذ آيات الله هزوا .

أما ما يقبل الفسخ من العقود : كالبيع فلا عبرة به اذا صدر من المخطئ  
كالهازل، بل هو أولى، لأن الهازل يقصد اللفظ بدون الحكم، وهذا لا يقصد  
اللفظ ولا الحكم .

فالظاهر :

أنه لا ينعقد بيعه لعدم قصد اللفظ والمعنى كالتائم

لكن الحنفية :

الحقوه بالهازل وحكموا بفساد بيعه غير أنه لا يملك المبيع بالقبض  
مع أن الحكم في البيع الفاسد أن المبيع يملك بالقبض . (١)

والحاصل :

ان المخطئ لا قصد له في خصوص اللفظ ولا في حكمه .

فالأصل :

ألا يُكَلَّفُ إلا فيما صدر عنه وكان له فيه نوع قصد كالقتل الخطأ  
أو فيما تكون فيه مظنة القصد مع خفاء القرينة كالتلفظ بالطلاق  
وبناء على أن المخطئ : ليس بقاصد ، لكن له نوع قصد .  
قالوا : ان الخطأ شبهة مسقطه للعقوبة المرفقة بالحدود والقصاص .

---

(١) انظر تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٧



# الفصل السابع

في

اشتراط الاختيار وحكم تكليف اللجأ والمكره

### الفصل السابع

#### في اشتراط الاختيار وحكم تكليف الملجأ والمكره

فمن شروط التكليف : الاختيار .

والكلام عن عدم الاختيار في أمرين : الالجاء والاكره .

#### أما الالجاء :

فهو في اللغة الاضطراب . (١)

#### وفي عرف الأصوليين :

فعل الشخص مالا مندوحة له عما دفع اليه

ولا قدرة له على منعه . (٢)

كما اذا القي انسان آخر من شاهق ، أو دفعه فسقط في بئر ،

فوقع على انسان فقتله .

والملجأ غير مكلف اتفاقا .

لأن التكليف : فرع القدرة والملجأ غير قادر .

لأنه : لا يقدر على الفعل ولا على الامتناع عنه

اذ الفعل حينئذ واجب الوقوع لاندفاعه اليه ، وعدمه ممتنع الوقوع .

#### ولهذا :

لا يأنم بالقتل ، ولا يكلف بالدية ، بل الدية على من الجاء به الى الوقوع

وهو كذلك غير مختار ، بل مضطر الى ما حدث من القتل بسبب الالجاء .

---

(١) المصباح المنير مادة لجأ .

(٢) تقرير الشربيني ج ١ ص ٦٨ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٧٠ .

وهذا الاجاء : لا يدخل في الاكراه الا تى كما قرر ذلك المحققون . (١)

**فقد قالوا :**

ان الملجأ فقد ثلاثة أشياء القدرة والاختيار والرضا .

**وقيل :**

ان الملجأ مكلف بناء على القول : بجواز تكليف ما لا يطاق عند القائل به

كالتكليف بحمل الصخرة العظيمة .

**ورد :**

بان المقصود من جواز التكليف بما لا يطاق : منتف في تكليف الملجأ

لأن المقصود من التكليف بما لا يطاق هو : اختبار المكلف يأخذ

بالمقدّمات فيكون ممثلاً أو لا يأخذ فيكون غير ممثّل ؟

وهذا المعنى :

غير موجود في الملجأ ، لأنه مسلوب الاختيار . (٢)

---

(١) الذى قسم الفعل الى الجاء واكراه وفرق بين الملجأ والمكره فى المعنى هو

السبكي فى جمع الجوامع ومعه شارحه المحلى ، حاشية البناني ج ١ ص ٧١

أما الاسنوى والآمدى : فانهما أدخلا الاجاء فى الاكراه .

وقسماه الى ملجئ وغير ملجئ وأرادا بغير الملجئ : ما يقدر الشخص على

ايقاع ما اكراه عليه ، ويقدر على الامتناع ولكن يمنع منه خوف الهلاك الذى هدد به .

وأرادا بالملجئ : ما لا يقدر الشخص على الامتناع عنه ولا على عدم مسه

نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٨ ، الاحكام للآمدى ج ١ ص ٢٢٠ ، ٢٢١

(٢) شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٧١ .

### وأما الاكراه :

فهو قول أو فعل يصير به الشخص محمولا على إيقاع أمر لا يرضاه مع بقاء قدرته عليه . (١)

وهو قسمان كما قال الحنفية :

#### الأول :

اكراه بملجئ : وهو الاكراه بأمر لا يطبق المكره الصبر عليه  
الاجتهاد نفسى عظيم ، كالاكراه بقتل أو بقطع عضو أو إحراق بالنار  
على فعل أمر محظور شرعا .

هذا :

والاكراه لا يفقد الاختيار على الصحيح ، لكن يؤثر عليه . (٢)

#### والثانى :

اكراه بغير ملجئ : وهو الاكراه بأمر يطبق المكره الصبر عليه  
لكنه يعد مراضاه به ، كالاكراه بضرب ، أو حبس ، أو أخذ مال ،  
أو ضرب لابنه أو أبيه ، فانه يطبق الصبر على هذا الفعل .  
فاذا اختار فعل ما أكره عليه فقد اختار أخف الضررين  
لكنه غير راضى به ، وكذلك الحال فى الأول .  
فكل منهما يوجد فيه الاختيار وعدم الرضا .

غير أن الحنفية قالوا :

ان الاكراه بالملجأ : يفسد الاختيار ولا يعد مه .

---

(١) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٠٦ ، تقرير الشريينى ج ١ ص ٧١

(٢) التيسير ج ٢ ص ٣٠٧ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٠٦

لأن الاختيار :

هو : القصد الى فعل مقدور عليه متردد بين الوجود والععدم

بترجيح أحد جانبيه على الآخر .

فان استقل الفاعل في قصده فالاختيار صحيح .

وان لم يستقل بأن كان المكروه به لا يطبق المبرر عليه الا بمشقة عظيمة

فالاختيار فاسد .

ففي الاكراه الملجئ :

المكروه : غير مستقل في اختياره ، فالاختيار موجود لكنه فاسد

أما الرضا فهو معدوم . (١)

وأما الثاني : فالاختيار فيه صحيح لكن الرضا معدوم .

غاية الأمر :

أنه يختار أخف الضررين فهو قادر في الحالين على إيقاع المكروه به ونقيضه

ومختار لكنه غير راضى به كما في الاكراه بالملجئ .

وكلام الحنفية :

عن الاختيار صحيح وان لم يتعرض له غيرهم ممن يقول بتكليف المكروه

وأثر هذا التقسيم :

يظهر في ترتيب الاحكام على الاكراه كما يأتي .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٣٠٧ .

وقد اتفق العلماء :

على تكليف المكروه بغير الملجأ .

**واختلفوا :**

في تكليف المكروه بالملجأ .

**فقال الجمهور :**

انه مكلف سواء أكرهه بباطل كالاكراه على القتل .

أو أكرهه بحق كالاكراه على الصلاة .

وذ لك لأمرين :

**الأول :**

انه قادر على إيقاع المكروه عليه ونقيضه وان كان فاسد الاختيار

اذ ان هناك فرقا بين فاسد الاختيار وعديم الاختيار .

فالملجأ :

عديم الاختيار مسلوب الإرادة كما بينت .

والمكروه بالملجأ :

مختار لكنه فاسد الاختيار وهو قادر .

**بدليل :**

انه اذا أكرهه بالقتل على فعل شيء محرم : كان مخيرا بين الفعل وعدمه

وقادر على إيقاع أحدهما .

**الأمر الثاني :**

ان الاحكام تثبت في حقه

فقد يكون الفعل فرضا عليه : كما اذا اكرهه بالقتل على شرب خمر .

أو أكل ميتة ، وغلب على ظنه وقوع ما هدد به ، فحينئذ يفترض عليه الشرب والأكل ، ويأثم بتركهما .

وقد يكون حراما في حقه ، كما اذا أكره بالقتل على قتل انسان فان القتل يكون حراما عليه ، وعليه أن يؤثر المكروه على قتله بالبقاء على نفسه . وقد يكون الفعل رخصة في حقه ، كما اذا أكره بالقتل على النطق بكلمة الكفر فانه يرخص له النطق بها مع التعريض بنية معنى غير مكفر ، وان امتنع عن النطق حتى قتل أجر . (١)

وثبوت الأحكام في حقه :

هو التكليف ، اذ هو طلب ما فيه كلفة .

قال في المستصفى :

(والمكروه يفهم وفعله في حيز الامكان ، اذ يقدر على تحقيقه وتركه) فان أكره على أن يقتل : جاز أن يكلف ترك القتل ، لأنه قادر عليه وان كان فيه خوف الهلاك ، وان كلف على وفق الاكراه فهو ايضا ممكن : بأن يكروه بالسيف على قتل حية همت بقتل مسلم اذ يجب قتلها ، أو أكره الكافر على الاسلام ، فاذا أسلم نقول قد أدى ما كلف به (٢) .

غير أن الاكراه بالملجئ :

قال جمهور العلماء :

ان الأحكام فيه تناط بالمكروه بكسر الراء .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٣٠٨ ، نهاية السؤل ص ١٣٩ حاشية البناني على شرح المحلى على

جمع الجوامع ج ١ ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) المستصفى ج ١ ص ٩٠ .

فان اتلف المَكْرَه شيئا :

همنه المَكْرَه ، بخلاف المَكْرَه بغير الملجأ . (١)

وقالت المعتزلة :

المَكْرَه بالملجئ : غير مكلف بعين المَكْرَه عليه ولا ينقيضه (٢) .

اذ المكلف :

هو الذى اذا أتى بالفعل كان امثالا لأمر الشارع .

وان امتنع عنه كان لقدرته عليه .

وهنا المَكْرَه :

ان فعل عين المكره عليه ، فانما يفعله استجابة للمَكْرَه لا امثالا لله

واحتسابا لوجهه .

وان لم يفعله : فذلك لعجزه عن الفعل لا لقدرته عليه . (٣)

رد قول المعتزلة :

ان الفعل المَكْرَه عليه : ممكن لذاته ، والمَكْرَه قادر عليه

والقادر :

من ان شاء فعل ، وان شاء ترك

وهو قادر على الترك ، فهو قادر على الفعل .

غير أنه :

حين يختار المَكْرَه عليه : يختار اخف الضررين بالنسبة له .

وهذا : دليل جواز التكليف عقلا .

---

(١) التيسير ج ٢ ، ص ٣٠٩

(٢) والقول بهذا هو نقل جمع الجوامع . أما الاسنوى فقال : انه غير مكلف بعين المكره عليه ومكلف بتقيضه كما نقل عن البرهان . انظر نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٨

(٣) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٧٠



وقال في البرهان :

مذهب المعتزلة :

أن المكروه لا يجوز تكليفه بالعبادة .

وبنوا ذلك على أصلهم في وجوب إثابة المكلف .

ومعلوم :

أن المكروه بالملجئ على الشيء لا يثاب عليه

لأنه لا يأتي به امتثالا ، بل استجابة لمن أكرهه

أما المنهى عنه :

كالقتل فيجوز تكليف المكروه بإيجاده

لأن الامتناع عنه اشد في المحنة واقتضاء الثواب

فمبنى المسألة عندهم :

هو أن التكليف للا مثقال وللحصول على الثواب

فمتى تحقق ذلك : جاز التكليف كما في النهي

ومتى لم يتحقق : لا يجوز التكليف كما في الامر بالعبادة . (١)

وقد بحثت في كتاب المعتمد عن هذه المسألة : للتحقق من مذهب المعتزلة فلم

أعثر عليها .

وأما الاكراه بغير الملجئ :

فالمكروه فيه مكلف بالاتفاق لأنه قادر مختار

غاية الأمر :

أنه غير راضٍ ، وعدم الرضا لا يمنع من التكليف . (٢)

---

(١) البرهان ج ١ ص ١٠٦

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ١٢٨ ، المستصفى ج ١ ص ٩٠ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٦

التيسير ج ٢ ص ٣٠٧ ، الاحكام للآمدى ج ١ ص ٢٢٠

والحاصل :

ان للأصوليين فى تحرير هذا الموضوع ثلاث طرائق للتقسيم.

طريقة جمع الجوامع

طريقة الآمدى والاسنوى

طريقة الحنفية.

الفصل الثامن  
في  
حكام تكليف العدم

## الفصل الثامن

### في حكم تكليف المعدوم

من المعلوم أن الله تعالى بعث بنبيه صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة منذ أرسله الى أن تقوم الساعة.

وهم جميعا مأمورون ومنهيون بما جاء في أدلة الشرع مطلقا

**فالموجود :**

مخاطب على الحقيقة

**والمعدوم :**

مخاطب على تقدير وجوده أي أن وجد بصفات التكليف كلسف (١).

كالمبى والمجنون :

مخاطبان على تقدير تأهلها بالبلوغ والعقل

وقد بنى على الخلاف في تفسير الخطاب أهو الكلام الذي بحيث يوجه نحو الغير  
للا فهام أم هو توجيه الكلام ؟ مسألة خلافية فيها بيان أكثر.

**وهي :**

هل يجوز تكليف المعدوم ؟

انقسم العلماء في هذه المسألة الى فريقين :

**فمن قال :**

ان الخطاب : هو الكلام النفسى القديم ، والذي يمكن أن

يتوجه الى المتهىء لفهمه ، والمتنوع فى الأزل الى الأمر

والنهي والخير ..... الخ

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٣٩.

يكون المعد ومون والموجود ون على رأيه :

مخاطبين بهذا الخطاب

يؤيده :

ان جميع المكلفين مخاطبون بالقرآن سواء أكانوا موجودين أو معد ومين الى أن تنتهي دار التكليف .

- كما قال تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم :

(وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا

الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) . (١)

- وقوله صلى الله عليه وسلم :

(أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ) . (٢)

- وقوله صلى الله عليه وسلم :

(وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَبُعِثْتُ

إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) (٣) . وهذه الكلمة تعم بنى آدم على اختلاف أماكنهم

وأزمانهم .

- ولا جماع المسلمين على اختلاف أعصارهم على هذا المعنى . (٤)

وعليه :

يكون الخطاب حكما فى الازل وفيما لا يزال فيتعلق بالموجودين والمعدومين

---

(١) سورة الانعام آية ١٩ .

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك العلم باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) المرجع السابق ك التيمم باب التيمم ج ١ ص ٤٣٦ ، صحيح مسلم بشرح النووى ك المساجد باب مواضع الصلاة ج ٥ ص ٣ .

(٤) التقرير والتحبير ج ١ ص ٢٢٨ ، ص ٢٢٩ .

### أما الموجودون :

فظاهر لأنه متعلق بهم تعلقا تنجيزيا .

### وأما المعدومون :

- فيتعلق بهم تعلقا قد يما قبل وجودهم على سبيل الصلاحية

بمعنى : أنهم اذا وجدوا بشرائط التكليف خطبوا به .

فان الانسان عادة يجد معنى الأمر واقعا في نفسه ومترددا فيها من غير أن

يستلزم ذلك وجود مأمور ولا وقوع أمر .

فمثلا :

من يرجوا في نفسه صلاح ابن له سيوجد ، يكتب له وصية ليعمل بها بعد

أن يكتمل له العقل والرشد .

- ويتعلق بهم تعلقا تنجيزيا حاد ثا بعد وجودهم وتهيؤهم لفهم

الخطاب .

فيكون للكلام القديم تعلقان :

- تعلق صلاحى قديم

- وتعلق تنجيزى حاد ثا . (١)

قال الغزالي : (٢)

ومثل هذا جاز في حق المصبي والمجنون .

---

(١) منهاج العقول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للبديخشى ج ١ ص ١٣٢ ،

التيسير ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٢) سبقت الترجمة له ص ٩٩

فإن انتظار العقل لا يزيد على انتظار الوجود . (١)  
وعلى هذا فما قالوه :

من أن المصبي والمجنون غير مكلفين :

يعنون تكليفا تنجيزيا

أما التكليف التهليقي :

فهو ثابت في حقهما كما قالوا : في المعدوم . (٢)

ومن يقول :

ان الخطاب : هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام ، وانه هو الشفاهي

التنجيزي : لا يرى خطاب المعدوم به .

لأن الخطاب اللفظي :

خطاب شفاهي يستلزم وجود المخاطب والمعدوم : لا يتصور فيه المشافهة .

ويحتجون لرئيسهم :

أولا :

بأننا لو قلنا بخطاب المعدوم للزم وجود أمر بلا مأمور ونهى بلا

منهى . (٣)

وحينئذ :

يستدل على تكليف المعدوم بأدلة أخرى :

كالنصوص السابقة

والاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أرسل الى الناس الى أن تقوم

الساعة .

---

(١) المستصفى في الأصول ج ١ ص ٨٥

(٢) الأحكام للآمدى ج ١ ص ٢٢٠ .

(٣) حاشية التفتازاني ج ٢ ص ١٥ .

### واحتجوا ثانيا :

بأن التكليف ممنوع في حق النائم والناسي ففي حق المعدوم أولى<sup>(١)</sup>.

هذا وفهم مما تقدم :

انه لانزاع في أن المعدوم مكلف بعد وجوده بصفات التكليف

والخلاف انما هو :

في تكليفه حال عدمه ، وهو خلاف لفظي مبني على تفسير الخطاب

وليس خلافا حقيقيا<sup>(٢)</sup>.

فان قلنا :

بأن الخطاب هو : الكلام النفسي القديم : يترتب عليه صحة القول

بتكليف المعدوم تكليفا تعليقيا .

بمعنى أنه :

اذا وجد الانسان بشرائط التكليف :

كلف بأفعال خاصة .

وان قلنا :

بأن الخطاب هو : الشفاهي اللفظي : فهم بعد وجودهم مكلفون

بأدلة أخرى ، وليسوا مكلفين حال عدم .

---

(١) تقرير الشرييني ج ١ ص ٧٧ ، التيسير ج ٢ ص ٢٢٩ ، حاشية الفتازاني

ج ٢ ص ١٥ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٣١ .



# الفصل التاسع

هل يشترط في التكليف بفروع الشريعة الإيمان؟

## الفصل التاسع

### هل يشترط في التكليف بفروع الشريعة الايمان؟

المسألة المترتبة على هذا الشرط :

هي تكليف الكفار بأحكام الشريعة أو عدمه

فهل هم مكلفون بها بمعنى :

انه لا يشترط الايمان في تكليفهم بها

أو هم غير مكلفين بمعنى :

ان الايمان شرط في التكليف ؟

اتفق العلماء :

على أن الكفار مخاطبون بالايمان.(١)

وهو :

التصديق بالله وملائكته ورسوله وكتبه واليوم الآخر ، وبالقضاء

والقدر

والأدلة قاطعة بهذا .

لأن الكفار والمنافقين :

كرر الله في القرآن أمرهم بالايمان بقوله تعالى :

( قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا ) (٢).

وقوله تعالى :

( وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ) (٣).

(١) اصول السرخسي ج ١ ص ٧٣ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٥٥ ، منهاج العقول ج ١ ص ١٥٢

كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤٤ ، الفروق ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) سورة التغابن آية ٨ .

(٣) سورة المائدة آية ٥ .

**واتفقوا كذلك :**

على أن الأفعال التي لا يشترط في صحتها الإيمان الكفار مكلفون بها .

ولهذا قالوا :

انهم مكلفون بالمعاملات فيجب عليهم أن يوقعوها على وجه الصحة ،  
ويحرم عليهم أن يوقعوها على وجه البطلان أو الفساد كالبيع ، والإجارة ،  
والكفالة ، والحوالة ، والهبة .

وقالوا :

انهم مكلفون بالعقوبات كالقصاص والحدود والتعزيرات  
فاذا ارتكبوا اسبابها فقد ارتكبوا محرما ، ووجب عليهم أن يستسلموا  
لايقاع العقوبات المترتبة عليها بهم . (١)

**وشمة هذا التكليف :**

هو وجوب الاتيان بالمعاملات على وجهها في الدنيا والعقوبة على  
مخالفتها في الآخرة .

وعقابهم في الدنيا والآخرة على ما ارتكبوه من الجنايات . (٢)

**وظاهر كلام الأصوليين :**

أن المسألة عامة في الكفار سواء أكانوا ذميين أم حربيين

**لكن بعض الأصوليين :**

علل مخاطبتهم بالمعاملات والعقوبات بأنهم التزموها بعقد الذمة . (٣)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٨ ، اصول السرخسي ج ١ ص ٧٣ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤٢

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٥٠ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٢٨ .

(٣) الذي علل بهذا هو صاحب التيسير وصاحب المسلم . التيسير ج ٢ ص ١٥٠

المسلم ج ٢ ص ١٢٨

وبعضهم :

علل بأن المعاملات لاصلاح الدنيا وهم فى حاجة الى اصلاح  
والعقوبات للزجر عن ارتكاب الجنايات وهم بحاجة الى الزجر . (١)  
والواقع : أن هذا التعليل : لوجوبها عليهم فى الدنيا .

أما العقاب على تركها فى الآخرة :

فهو عام فى الكافر الذمى والحربى كما أفاد ذ لك  
كلامهم قاله السرخسى فى أصوله . (٢)

ويدل عليه :

قول الله تعالى فى وصف عباد الرحمن ( وَالَّذِينَ لَا يُدْعُونَ مَعَ اللَّهِ  
شَيْئاً آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ،  
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) (٣)

فان الآية بعمومها : نص فى مضاعفة عذاب من جمع بين الكفر والقتل والزنا . (٤)

ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى ( يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ )

فان تعدد الآثام ومضاعفة العذاب : لجمعه بين الشرك وهذه المعاصى . (٥)

(١) والذى علل بهذا التعليل هو صاحب كشف الاسرار .

(٢) اصول السرخسى ج ١ ص ٧٣

(٣) سورة الفرقان آية ٦٨ .

(٤) المسطوفى ج ١ ص ٩٢

(٥) تفسير النسفى ج ٣ ص ١٧٥ .

### واختلف العلماء :

فى الفروع التى يكون الايمان شرطا فى صحة الاتيان بها .

وهى : العبادات كالملاة والصوم والاعتكاف والحج والنذر .

**فقال الأئمة الثلاثة** غير الحنفية ، والعراقيون من الحنفية وأبو على الجبائى <sup>(١)</sup>

وأبو هاشم الجبائى <sup>(٢)</sup> ، وأصحابهما من المعتزلة :

هم مخاطبون بها اعتقادا وأداء . <sup>(٣)</sup>

**وقال البخاريون** ومنهم شمس الأئمة السرخسى :

انهم مخاطبون بها اعتقادا لا أداء . <sup>(٤)</sup>

---

(١) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام من شيوخ المعتزلة . صنف كتابا فى

الأصول وكتب فى الرد على الراوندى ، اختلف كثيرا مع تلميذه الاشعرى وألف الأخير عدة رسائل فى الرد على شيخه " أبى على الجبائى " وللجبائى ولد اشهر منه هو أبو هاشم عبد السلام ويعرف اتباعه بالبهشية . وفيات الاعيان ج ٤ ص ٧٥ ، دائرة المعارف الاسلامية ج ٦ ص ٢٧٠ .

(٢) هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ينتهى نسبه الى حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، وكنيته ابو هاشم ولقبه الجبائى ، كان حسن الفهم زكى الفؤاد خبيرا بعلم الكلام ، قوى المعارضة والمجادلة ، اشتهر باعتزاله ، له أراؤه الخاصة فى علم الكلام وعلم الأصول ، من أشهر مؤلفاته الجامع الكبير والجامع الصغير ، وكتاب العوض ، وكتاب الاجتهاد وغيرها . توفى سنة ٣٢١ . طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٧٢ بتصرف .

(٣) تيسير التحرير ج ٢ ص ١٤٨ ، المسلم ج ١ ص ١٢٨ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٥٥ ، شرح المنهاج ج ١ ص ١٧٧ ، البرهان ج ١ ص ١٠٧ .

(٤) اصول السرخسى ج ١ ص ٧٤ .

**وقال السمرقنديون :**

أنهم غير مخاطبين بها لا اعتقادا ولا أداء. (١)

**ونقل البيضاوي : مذهباً رابعاً :**

وهو أن الكفار مخاطبون بالأنفعال المنهي عنها كالربا والزنا والقتل، لا بالمأمورات كالصلاة والصوم. (٢)

**فالاتفاق على أمور :**

**الأول :**

أنهم مخاطبون بالإيمان .

**الثاني :**

أنهم مخاطبون بالفروع التي لا يشترط في صحتها الإيمان .

**الثالث :**

أنهم إذا أتوا بالفروع حال كفرهم لا تصح منهم .

**الرابع :**

أنهم غير مخاطبين بعد الإسلام بقضاء ما فاتهم حال الكفر .

**الخامس :**

أنهم معاقبون على المخالفة ومخلدون في النار .

**أما على رأي السمرقنديين :**

فلتركهم الإيمان بالله .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٨

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ١٥٥ .

وأما على رأى البخاريين :

فلتركهم الايمان والاعتقاد بوجوب العبادات •

وأما على رأى العراقيين والأئمة الثلاثة :

فلتركهم الايمان واعتقاد وجوب العبادات وتركهم أداؤها •

فالعقاب متفاوت باختلاف المذاهب •

فالخلاف اذا :

انما هو فى التكليف بالعبادات •

والمسألة لم يؤثر فيها رأى صريح عن أبى حنيفة وأصحابه ، انما استنبطها العلماء

البخاريون من فقهه •

فمن الفروع التى استنبطوا منها هذا رأى :

ما نقل محمد عن أبى حنيفة فيمن نذر صوم

شهر ثم ارتد ثم اسلم لا يلزمه صوم الشهر ، ولو كان الكفار مخاطبين بالأداء للترثمه •

لكن :

لم يسلم هذا الاستنباط لأن الالتزام بالنذر قرينة والردة تبطل القرب • (١)

ودليل آخر للبخاريين ذكره السرخسى :

وهو ان المرتد اذا ترك صلوات حال رده ثم أسلم لا يجب

عليه قضاؤها ، فلو كان يجب عليه الأداء لوجب عليه القضاء •

ورد السرخسى هذا الدليل :

بأن سقوط القضاء بالمسقط من الشارع وهو قوله تعالى :

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) (٢)

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٩

(٢) سورة الانفال آية ٣٨

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ) (١).

ومما استدل به ايضا على عدم التكليف :

ما أخرجه البخارى بسنده الى ابن عباس رضى

الله عنهما ( أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ  
وَقَالَ لَهُ : أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ  
أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ مَدَقَّةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ  
عَلَى فَقَرَائِهِمْ ) (٢).

وجه الدلالة :

أن النبي صلى الله عليه وسلم رتب التكليف بالملوات الخمس

على الايمان ، وذلك بالتصديق والبنطق بالشهادتين حيث قال :

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ .

ومعناه :

أن الكفار لا يكلفون بالصلاة وغيرها الا بعد أن يؤمنوا .

وأجيب :

بأن التوقف ممنوع بدليل أنه صلى الله عليه وسلم ذكر التكليف

(١) أخرجه مسلم رحمه الله. في صحيحه عن عمر بن العاص رضى الله عنه بلفظ

(أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ) صحيح مسلم بشرح النووي كالايمان

باب كون الاسلام يهدم ما قبله ج ١ ص ١٣٧ ، وأخرجه الامام احمد فى مسنده

بهذا اللفظ. انظر الفتح الربانى فى ترتيب مسند الامام أحمد ج ١ ص ٩٣.

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الزكاة باب وجوب الزكاة ج ٣ ص ٢٦١

وكذلك باب أخذ الصدقة من الاغنياء ص ٣٥٧.



بالزكاة بعد الاجابة الى الصلاة ، ولا قائل بأن الكفار غير مكلفين بالزكاة

الا بعد الاجابة الى الصلاة .

والترتيب في الحديث جار على نسق واحد .

والمراد به :

تقديم ما يعظم الاهتمام به على المهم وهو ههنا الشهادتان .

لأن الايمان أساس قبول الأعمال (١)

قال تعالى :

( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ) (٢)

واستدل القائلون : بالتكليف بالعبادات اعتقادا وأداء بالأدلة التالية :

الأول :

قوله تعالى :

( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) (٣) .

وجه الدلالة :

ان لفظ الناس عام للمؤمنين والكفار ، وقد أوجب الله الحج عليهم

جميعا . والحج من العبادات ولا مخصص للفظ الناس بالمؤمنين لا من

السمع ولا من العقل .

فان قيل :

كيف يكلفون بما لا يصح الا بالايمان ، والايمان مفقود منهم ؟

- فهو مانع للتكليف عقلا .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٥٠ ، اصول السرخسى ج ١ ص ٧٣ .

(٢) سورة النحل آية ٩٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ٩٧ .

قلنا :

لا نسلم أنه مانع .

لأن التكليف بها :

معناه أن عليهم أن يؤمنوا ثم يؤدوا هذه العبادات

فلما لم يؤمنوا ولم يؤدوا عوقبوا على ترك الأمرين جميعا .

وليس معنى التكليف :

أنهم يكلفون حال الكفر بأن يؤدوا مع الكفر ونظيره

المحدث يكلف بالصلاة بمعنى : أنه يكلف بالوضوء وبالصلاة

بعد الوضوء (١) .

الدليل الثاني :

قوله تعالى :  
( يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ) (٢)

وجه الدلالة :

ان لفظ الناس عام للمؤمنين والكفار كما قيل في الدليل الأول

وقد طلبت العبادة منهم جميعا .

فالكفار مطالبون بأن يؤمنوا ثم يعبدوا ربهم كما ذكر ذلك في المطالبة

المحدث بالصلاة (٣) .

---

(١) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٠

(٢) سورة البقرة آية ٢١ .

(٣) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢ .

### الدليل الثالث :

قوله تعالى :

( وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ) (١) .

### وجه الدلالة :

أن الله تعالى أوعد بالعذاب المشركين على كفرهم وامتناعهم عن أداء الزكاة ، فلو لم تكن واجبة عليهم لما كانت سببا في إبعادهم بالعذاب كما يقال : ويل للسراق الذين لا يصلون •  
توعد على السرقة وترك الصلاة • (٢)

وأجاب السمرقنديون :

بأن الزكاة ليس المراد بها الجزء المفروض من المال ،

بل المراد بها تطهير قلوب المشركين بالايان بالله •

وذلك :

لأن الآية مكية نزلت قبل أن تفرض الزكاة •

وأجاب البخاريون : بأن المراد بها الذين لا يعتقدون وجوب الزكاة •

ورد هذا الجوابان :

بأنهما تأويل بعيد •

لأن الزكاة :

من الحقائق الشرعية المستعملة في إعطاء الجزء من المال

والزكاة فرضت اجمالا بمكة • (٣)

ولفظ ( يؤتون ) في الآية صريح في ذلك •

---

(١) سورة فصلت آية ٧ •

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٤٩ ، التقرير والتحبير ج ١ ص ١٢٤ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٦

(٣) فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣١ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٩ •

#### الدليل الرابع :

قوله تعالى :

دُشِّرَ  
( كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ  
يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ، مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ، قَالُوا لَمْ  
نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَلَمْ نَكُ نَطْعِمِ الْمَسْكِينِ ) (١) .

#### ووجه الدلالة:

أن ترك الصلاة واطعام المسكين صارا سببا لتعذيبهم ودخولهم في النار كما حكوا عن أنفسهم ، ولا يتصور ذلك الا بكونهما واجبتين عليهم . (٢)

#### وأجيب :

بأن هذه الآية ايضا مكية ، ولم تكن فرضت الصلاة ولا الزكاة .

فالمراد المصلين :

المؤمنين كقوله صلى الله عليه وسلم :

( نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ ) (٣)

والاطعام مندوب لا يتوعد عليه .

فلا يكون تركه سببا في دخول النار ، فالعقاب بسبب التكذيب بالوحدانية

والنبوة .

---

(١) سورة المذثر آية ٤٢ .

(٢) المستصفى ج ١ ص ٩١ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٩ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٦ .

(٣) جزء من حديث أخرجه ابو داود في سننه ، ك الادب ، باب في الحكم فـ في  
المخنثين ج ٤ ص ٢٨٢ ، ولم يذكر درجته ، وكذا ورد في بذل المجهود في حل  
أبي داود ج ١٩ ص ١٦٨

### ورد هذا الجواب :

- بأن هذا تأويل بعيد مناف للظاهر من الآية .
- والملاة فرضت بمكة وفصلت احكامها بالمدينة .
- والمراد من الاطعام الزكاة . (١)

هذا ويدل على تكليف الكفار بالعقوبات :

قوله تعالى :

(وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ  
وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا  
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مِهَنًا) (٢) .

فان قوله تعالى :

(يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) أى يعذب تعذيباً مضاعفاً .

وما ذ لك :

الا لارتكابه معصية القتل والزنا بعد الا شراك بالله . (٣)

والقاتلون بالتفصيل بين المأمور به والمنهى عنه :

يتفقون مع :

القاتلين بتكليف الكفار بالعبادات اعتقاداً وأداءً فى النهى .

ويخالفونهم :

فى الأمر فيقولون بعدم التكليف فى المأمور به .

---

(١) التيسير ج٢ ص ٢٤٩ ، المستصطفى ج١ ص ٩١ ، المعتمد ج١ ص ٢٩٦

(٢) سورة الفرقان آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) المستصطفى ج١ ص ٩٢ ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج٣ ص ١٧٥ .

ويستدلون عليه :

بأنهم لو كانوا مكلفين بالمأمور به كالصلاة لكان مطلوباً منهم

إيقاعه .

لأن الأمر :

طلب الاتيان بالفعل مع المنع من الترك .

لكن طلب الاتيان به منهم ممنوع :

اذ لا يمكن الاتيان به صحيحاً حال الكفر

ولا يمكن طلبه بعد الاسلام لقوله تعالى :

﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم :

﴿ إِنْ سَلِمَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ﴾ (٢) أى يهدمه (٣)

وأجيب بمنع الاستثنائية :

اذ يمكن طلب المأمور به منهم حال الكفر وإيقاعه بعد الايمان .

والممنوع :

إيقاعه حال الكفر ، حيث يكون فاسداً

والآية والحديث المذكوران :

يدل على دعوانا .

لأن الغفران في الآية :

يدل على ذنب سابق

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٨

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٤

(٣) تهذيب الفروق ج ١ ص ٢٢٢ .

ولأن قوله صلى الله عليه وسلم :

(الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ) أى يسقطه

يستلزم :

أن يكونوا مكلفين حال الكفر

وآثمين بالترك فيأتى الاسلام ويسقط ما منى .

فهذا الحديث :

ترغيب فى الاسلام لأن فيه اسقاطا لما ارتكبه من الذنوب على ترك الاتيان

بما كلفوا به من العبادات وغيرها . (١)

وبهذا العرض :

تبين الفرق بين المذاهب الأربعة السابقة

فإن القائلين بتكليف الكفار بالعبادات اعتقادا وأداء .

يرون :

أنهم مكلفون حال الكفر بالصلاة بعد أن يؤمنوا .

بمعنى :

أنهم مطالبون بأداء الصلاة بعد الايمان .

والنافون يقولون : لا يكلفون بالصلاة الا بعد الايمان .

والقائلون بالتكليف بالعبادات اعتقادا فقط .

يقولون :

هم مكلفون باعتقاد حقيتها لا بأدائها .

أما المفصلون بين الأمر والنهى .

فيقولون :

أنهم مكلفون بالمنهيات حال الكفر اعتقادا وأداء لا بالمأمورات .

---

(١) أصول السرخسى ج ١ ص ٧٥ .

### وتبين أن الراجح :

هو مذهب القائلين بالتكليف اعتقاداً وأداءً .

هذا :

ويتفرع على تكليف الكفار بالفروع كلها :

— الزام الكافر بالدين اذا أتى بأسبابه

كالشراء والقرض .

— وتنفيذ طلاقه اذا أوقعه على زوجته وتنفيذ عتقه

وظهاره .

— والزامه بالحدود والكفارات اذا أتى بأسبابها .

كالقتل الخطأ .

— واذا قتل الكافر مسلماً عمداً :

يجب عليه القصاص

أو خطياً :

تجب عليه الدية

— واذا قتل صيد الحرم :

وجب عليه ضمانه

— ويجب عليه دفع صدقة الفطر

لكن :

لا تصح منه الا بعد الايمان .



مرح بذ لك الشافعية :

كما ذكره السبكي (١) وابنه (٢) فى شرح المنهاج . (٣)

---

(١) هو : على بن عبدالكافى بن على السبكي ، الفقيه المحدث الحافظ ، المفسر .

الأصولى . كان ورعا تقيا ولد سنة ٦٨٣ هـ بسبك .

من مصنفاته : شرح المنهاج فى الفقه ، وقد شرح منهاج البيضاوى فى الأصول وله كتب فى اللغة ، وآراء فى الأصول فى كتاب جمع الجوامع الذى ألفه ابنه تاج الدين السبكي . توفى رحمه الله سنة ٧٥٦ هـ . طبقات الأصيليين ج ٢ ص ١٦٨ بتصرف .

(٢) عبد الوهاب بن على بن عبدالكافى السبكي الشافعى الملقب بقاضى القضاة

الأصولى المؤرخ . ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧ هـ وتلقى العلم عن كبار شيوخه ومن شيوخه والده على بن عبدالكافى . من أشهر مصنفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ، وشرح منهاج البيضاوى فى الأصول ، وجمع الجوامع فى أصول الفقه وشرحه بشرح سماه منع الموانع . توفى سنة ٧٧١ هـ . طبقات الأصيليين ، ج ٢ ص ١٨٥ بتصرف .

(٣) شرح المنهاج ج ١ ص ١٨٣ .

# الباب الثالث

في الفعل التكليف به وشروطه  
ويشتمل على خمسة فصول

الفصل الأول : لا تكليف إلا بالفعل

الفصل الثاني : في اشتراط القدرة في التكليف

الفصل الثالث : لا تكليف بالأفعال الجبائية

الفصل الرابع : في تقسيم القدرة إلى ممكنة وميسرة

الفصل الخامس : لا تكليف بالمقدور إذا كان شاقا

# الفصل الأول

## لا تكليف إلا بالفعل

## الفصل الأول

### لا تكليف الا بالفعل

لقد تقدم أن التكليف في اصطلاح علماء الأصول:

هو الالتزام بمقتضى خطاب الشرع أو طلبه.

وأن المراد بالمقتضى:

الفعل الذى دل عليه خطاب الشرع .

فقال أكثر المتكلمين :

انه لا تكليف الا بالفعل .

بمعنى :

انه يشترط فى المكلف به ان يكون فعلا .

وفيه المسألة المشهورة :

لا تكليف الا بالفعل . (١)

والفعل :

ما يتمكن المكلف من تحصيله ، وتتعلق به قدرته سواء أكان :

- من الاوضاع والهيئات كالقيام والقعود

- او من الكيفيات كالعلم والنظر

- او الانفعالات كالسخين والتبريد . (٢)

وليس المراد به الحدث لأنه امر اعتبارى لا يصح التكليف به ، بل المراد أثره

الذى قد مت . (٣)

---

(١) التيسير ج ١ ص ١٣٥ ، جمع الجوامع ج ١ ص ٢١٣ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) تقرير الشربيني ج ١ ص ٢١٣

(٣) حاشية البناني ج ١ ص ٢١٣ .

قال الجمهور :

والخطاب الذي يتوجه به التكليف من الله تعالى :

اما أمر أو نهى.

مثل :

( أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) (١) ( لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ) (٢).

فالفعل المكلف به في الأمر :

ظاهر كالصلاة في المثال السابق .

والفعل المكلف به في النهي :

هو الكف عن فعل المنهى عنه كالكف عن أكل الربا .

وذلك الكف :

لا يتحقق الا عند حصول الداعية للفعل والميل اليه .

فالكف عن أكل الربا :

لا يتحقق الا اذا دعت النفس الى أخذ الربا فكفها عنه

وما لم تتحقق الداعية الى أكل الربا :

لا يتحقق الخطاب التنجيزي للشخص

لأنه حينئذ :

غافل ، ولا تكليف للغافل . (٣)

بل المتحقق في هذه الحال :

هو التكليف التعليقي .

---

(١) سورة البقرة آية ١١٠

(٢) سورة آل عمران آية ١٣٠ .

(٣) تقرير الشربيني بهامش حاشية البناني ج ١ ص ٢١٣ .

قال في المستصفى :

( والصحيح أن الامر فيه ( أى فى الكف ) منقسم

أما الصوم :

فالكف فيه مقصود ولذلك تشترط فيه النية

وأما الزنا والشرب :

فقد نهى عن فعلهما فيعاقب فاعلهما .

ومن لم يصدر منه ذلك :

فلا يعاقب ولا يثاب

لأنه لم يصدر منه شيء (١)

كأن المُكَلِّفُ تعالى قال له :

ان مالىت نفسك الى أكل الربا فكفها عنه

ومتعلق الكف :

يتحقق بفعل الضد وهو السكوت عن الأكل

كما اذا قال انسان :

لا تتحرك فان الكف عن الحركة يتحقق بالسكون .

ثم ان الكف عن أكل الربا مثلا :

يستلزم استمرار عدم أكل الربا

فاستمرار العدم ليس هو :

المُكَلِّفُ به ، بل هو لازمه . (٢)

---

(١) المستصفى ج ١ ص ٩٠

(٢) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

وقال كثير من المعتزلة وعلى رأسهم أبو هاشم : (١)

المكلف به في النهي عدم الفعل . (٢)

واستدل الجهور :

على ان عدم ليس مكلفا به في النهي

بأنه :

لا تكليف الا بأمر مقدور ، وعدم الأصل واستمراره ليس

بمقدور ، لأنه نفي محض .

فلا يكون متعلقا للقدرة لأنه حاصل بدونها

بل المتعلق بها يجب أن يكون : أمرا وجوديا .

وهو : فعل المأمور به في الامر وكف النفس عن المنهى عنه في النهي .

بيانه :

أَنَّ الْمَكْلَفَ إِذَا نُهِيَ عَنْ فَعْلٍ :

فَمَا إِنْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ فَعْلُهُ أَوْ لَا يَخْطُرُ أَصْلًا

فَإِنْ خَطَرَ بِبَالِهِ فَتَرَكَ :

كَانَ الْمَوْجُودُ هُوَ الْكَفُّ عَنِ الْفَعْلِ .

ويترتب عليه استمرار العدم .

وهذا أمر مقدور له .

فالكف عن الفعل أثر القدرة ، واستمرار عدمه اثر لذلك الكف .

---

(١) تقدمت الترجمة له ص ١٨١

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٣٥ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٢

وبناء على هذا :

لم يكن العدم ولا استمراره أثرا للقدرة . (١)

ولهذا :

عرف القادر :

بمن ان شاء فعل وان شاء ترك أى كف نفسه .

وهذا الكف الذى يترتب عليه الثواب :

انما يتحقق عند داعية النفس الى فعل المعصية

وان لم يخطر المنهى عنه ببال المكلف :

لا يكون مكلفا

لأنه غافل عن الفعل

ولان العدم الأسمى غير مقدور له

بل هو أثر لعدم المشيئة .

ولهذا :

أبطلوا تعريف القادر :

بمن ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل

لأن عدم الفعل عند عدم المشيئة :

انما هو علة وأثر لعدم المشيئة لا للقدرة .

والحاصل :

ان القدرة انما تتعلق عند الشعور بالمنهى .

فان فعله كان متعلقها :

هو الفعل ويعاقب عليه .

---

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٣ .



وان لم يفعله :

بأن كف نفسه عنه تعلقت بالكف ويثاب عليه

ولا تتعلق عند عدم الشعور بالمنهى •

**بل الموجود :**

هو عدم مشيئة الفعل الذي هو :

علة لعدم الفعل

فعدم الفعل :

أثر لعدم المشيئة لا للقدرة • (١)

لأن ما ثبت بدون القدرة :

لا يكون أثراً للقدرة

اذ لو ثبت بها للزم امران :

**الأول :**

اجتماع النقيضين وهو الثبوت بنفسه ولا بنفسه

**الثاني :**

هو تحصيل الحاصل

اذ المفروض ان عدم الفعل ثابت بعدم المشيئة •

فلو قلنا : انه ثابت بالقدرة للزم تحصيل الحاصل •

وكل من :

اجتماع النقيضين وتحصيل الحاصل مستحيل • (٢)

---

(١) مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٣ •

(٢) تقرير الشريبي بهامش حاشية البناني ج ١ ص ٢١٣ •

# الفصل الثاني

في اشتراط القدرة في التكليف  
وفيه بحثان

المبحث الأول: في تعريف القدرة واشتراطها في التكليف

المبحث الثاني: في تقسيم الفعل من حيث تعاضد القدرة به

## الفصل الثاني

### اشتراط القدرة في التكليف

تمهيد :

يشترط في الفعل الذي يمح التكليف به شرعا شرطان :

الأول :

• أن يكون مقدورا للمكلف .

الثاني :

• أن يكون خاليا من المشقة الزائدة .

وينعقد هذا الفصل لاشتراط القدرة في الفعل المكلف به .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول  
في  
تعريف القدرة واشتراطها في التكليف

## المبحث الاول

### فى تعريف القدرة واشتراطها فى التكليف

#### القدرة المشروطة فى التكليف :

هى : صفة لها صلاحية التأثير فى المعدومات الممكنة

بإيجادها . (١)

كالتأثير فى القيام للملاة .

والأكل والامساك عنه بنية أو بغير نية .

وقولهم فى التعريف : فى المعدومات :

خرج به الموجودات فان القدرة لا تتعلق بإيجادها

لأنه تحصيل للحامل .

وقولهم الممكنة :

لا خراج المستحيل لذاته كالجمع بين النقيضين ، وتكليف الانسان

بفعل غيره . (٢)

فان القدرة لا تتعلق به ، بخلاف الممكن العقلى .

ولو كان مستحيلا عاديا أو مستحيلا لغيره كما سيأتى .

وقولهم بإيجادها :

خرج به التأثير فى المعدوم باستمرار العدم فانه غير متحقق

لأن استمرار العدم :

علته عدم المشيئة لا القدرة كما قد مت فى المسألة السابقة .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٢ .

(٢) فواتح الرجموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٤ .

وهذه المفة التي لها الملاحية :

فسرها الحنفية :

بسلامة آلات الفعل وصحة أسبابه (١)

كأن يكون الشخص قادرا على القيام في الصلاة ، ومالك

للنصاب في الزكاة .

وهي بهذا المعنى :

تكون سابقة على الفعل لا محالة

فالمكلف يقدر ثم يفعل بهذه القدرة . (٢)

وهي شرط في التكليف في الفعل الممكن عقلا وعادة .

ونسب الى الأشعري (٣) تفسيرها :

بإستطاعة الفعل . (٤)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٣ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) هو : علي بن اسماعيل بن أبي بشر المكنى بأبي الحسن الأشعري .  
نظر في أدلة أهل الاعتزال وأدلة أهل السنة ومذاهبهم في أصول الدين  
وعندما ترجحت لديه مذاهب أهل السنة وأدلتهم : أعلن خروجه على المعتزلة  
وجاهد في الرد عن مذهب السلف . من أشهر مؤلفاته : اثبات القياس ،  
ومقالات الاسلا ميين ، وإيضاح البرهان . ترجم للأشعري في طبقات الشافعية  
على اعتبار أنه شافعي ، كما ترجم له في طبقات المالكية على اعتبار أنه منهم .  
توفي رحمه الله سنة ٣٢٤ هـ . فتح المبين في طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٧٤ بتصريف  
(٤) البرهان ج ١ ص ١٠٣ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٤٣ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٦ .

وهي بهذا المعنى :

ليست المشروطة في التكليف .

لأنها تكون مع الفعل ، فالمكلف عندما يعزم على الفعل ويهم به يخلق

الله فيه قدرة : أي استطاعة يتحقق معها الفعل/ والتكليف حاصل

قبلها .

ومن أمثلة القدرة بمعنى الاستطاعة :

١ - قوله تعالى :

( يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا ، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ) . (١)

٢ - قوله تعالى حاكيا عن الخضر يخاطب موسى عليهما السلام :

( قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ) (٢)

ومن أمثلتها بمعنى سلامة الآلات وصحة الأسباب :

١ - وجوب الماء للوضوء في قوله تعالى :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ  
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ) . (٣)

---

(١) سورة الرحمن آية ٣٣ .

(٢) سورة الكهف آية ٦٧ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

٢ - الزاد والراحلة للحج في قوله تعالى :

(وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ  
اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا) . (١)

٣ - الصحة لقضاء الصوم على المريض والمسافر اذا أفطرا: بقوله تعالى :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) . (٢)

٤ - ملك النصاب لوجوب الزكاة :

بغفرله عز وجل :

(وَأَتُوا الزَّكَاةَ) . (٣)

مع قوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا زَكَاةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى ) . (٤)

فان هذه كلها :

لا يتوجه التكليف الا بوجودها قبل الفعل . (٥)

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١١٠ .

(٤) ورد بالفاظ متقاربة تؤدي نفس المعنى . انظر صحيح البخارى بشرح فتح البارى

ك الزكاة ، باب لا صدقة الا عن ظهر غنى ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٥) شرح الطحاوية ص ٣٧٩ .



هذا واعتبار التكليف مع الفعل :

منسوب الى الأ شعري وليس قولاً له .

لاستحالة كون القدرة مع الفعل لأنه يؤدي الى نفى المعصية ، اذ المعصية حينئذ

لا يسبقها تكليف فكيف تكون معصية ؟

قال امام الحرمين :

والذ هاب الى أن التكليف عند الفعل مذ هب لا يرتضيه لنفسه

عاقلاً اذ هو يخارق للاجماع .

لأن القاعد في حال قعوده :

مكلف بالقيام الى الصلاة باتفاق أهل الاسلام .

وأيضاً :

التكليف طلب :

والطلب يستدعي مطلوباً

ويستدعي عدم حصوله وقت الطلب .

وينفي هذا أيضاً :

تكليف الكافر بالإيمان قبله . (١)

---

(١) شرح الطحاوية ص ٣٧٩ .

قال في شرح العقيدة الطحاوية :

وهذا كالمعلوم بالضرورة من دين الاسلام (١).

والحاصل :

ان التكليف موجود قبل الفعل، ومنقطع بعده بالاتفاق كما في الأحكام (٢).

وأما في حاله :

فالمصحيح أنه غير موجود لما يلزم عليه من عدم المعصية ، ومن تحصيل

الحاصل (٣).

ويأتى أن الصحيح في تفسير القدرة المشروطة في التكليف :

قول الحنفية الموافق لمعناها الأول (٤).

وقد اتفق العلماء على:

أن القدرة شرط للتكليف في الفعل الممكن .

لكنها شرط عقلي:

عند الحنفية والمعتزلة بمعنى :

أنهم لا يجيزون عقلا التكليف بالممكن

الذي لا يطاق .

وشرط شرعي :

عند الأشاعرة بمعنى :

أنهم يجيزون التكليف به عقلا ولكن لا يقع شرعا

---

(١) شرح الطحاوية ص ٣٢٩

(٢) الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢١٢

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) انظر الفصل الرابع من الباب ص ٢٤٢

وذلك لأن الحنفية والمعتزلة يقولون :

ان العقل يحكم بقبح التكليف بما هو غير مقدور للمكلف

ونسبة القبح الى الله تعالى مستحيلة •

فالعقل اذا :

يحكم بعدم جواز التكليف بما هو غير مقدور •

وبما أن العقل:

لا يجيز التكليف به فمن باب أولى لا يكون واقعا •

والأشاعرة يقولون :

ان التكليف بالممكن غير المقدور جائز عقلا

لكنه غير واقع بالدليل الشرعي<sup>(١)</sup> وهو قوله تعالى :

( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا )<sup>(٢)</sup>

فلو كلف الله به لكان حسنا عقلا •

أما المستحيل لذاته :

فالمحیی :

ان كل من :

- الحنفية

- والمعتزلة

- والأشاعرة :

متفقون على عدم جواز التكليف به عقلا وشرعا

فلا يجوز التكليف به ولا يقع<sup>(٣)</sup> ويأتى التفصيل فى المبحث الثانى •

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ •

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ •

(٣) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ ، ١٣٩ •

المبحث الثاني

في

تفسير الفعل من حيث تعاريفه القدرية

## المبحث الثانى

### فى تقسيم الفعل

ينقسم الفعل من حيث تعلق القدرة به الى:

- فعل ممكن
- فعل مستحيل لذاته .
- فعل مستحيل لغيره

### الأول :

الفعل الممكن :

- هو ما يتصور وجوده عقلا وعادة كالملاة والصوم والحج .
- أو يتصور وجوده عقلا لا عادة

ويسمى :

بالمستحيل عادة سواء أكان من جنسه ما يقع فى الخارج  
كحمل الجبل ، والمشى من الزَّمن<sup>(١)</sup> ، أو لا يقع فى الخارج  
كالطيران فى الهواء .

فهذه الأفعال :

يمكن تصور وقوعها عقلا وان لم يمكن تصور وجودها عادة . (١)

وهذا القسم :

تقدم حكم التكليف به فى المبحث الأول .

---

(١) الزَّمن : هو الشخص الذى دام مرضه زمنا طويلا . المصباح المنير مادة زمن .  
(٢) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٧ .

## الثانى :

الفعل المستحيل لذاته :

وهو : ما لا يتصور وجوده عقلا .

ومثاله :

الجمع بين النقيضين :

كالجمع بين الحركة والسكون فى وقت واحد

لجسم واحد .

وكالجمع بين الوجود والعدم لشيء واحد .

ومثاله ايضا :

الجمع بين الضدين :

كالبياض والسواد .

والجزء أكبر من الكل

وتحصيل الحاصل . (١)

فقال الحنفية والمعتزلة وأبو اسحاق الا سفايينى والغزالى وابن دقيق العبد (٢)

من الشافعية :

(٣) لا يكلف به لا عقلا ولا شرعا .

---

(١) جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٦ .

(٢) هو محمد بن على بن وهب المنفلوطى المصرى ، كان ولده شيخا للمالكية فى وقته  
فنشأ ابنه كذلك ، ثم أحاط بمذهب الشافعية وانتقل اليه .

من مؤلفاته : الامام والامام فى أحاديث الاحكام وشرع فى شرحه ، لكنه لم يكمله ،  
وله مقدمة الطرزى فى أصول الفقه ، وشرح بعض مختصر ابن الحاجب ، وشرح  
كتاب العمدة فى الاحكام . توفى رحمه الله سنة ٧٠٢ هـ . الفتح المبين ج ٢ ص ١٠٢ .

(٣) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٤٨ وما بعدها .

## أما الأول :

فلقبح التكليف بما لا يطاق .

## وأما الثانى :

فلقوله تعالى :

( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) (١) .

وللأشعرى فى التكليف به قولان :

## القول الأول :

ان التكليف به لا يجوز عنده ولا يقع .

وهو الذى صححه امام الحرمين فى البرهان . (٢)

## ونسب اليه :

جواز التكليف به عقلا وامتناع وقوعه شرعا . (٣)

لقوله تعالى : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا )

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٢) البرهان ج ١ ص ١٠٣

(٣) الأشعرى لم يصرح بجواز التكليف بالمحال ، وانما حكاه الرواة عنه ، ووجهه امام

الحرمين من قوله : القدرة مع الفعل ، وافعال العباد مخلوقة لله تعالى .

أما توجيه هذا القول من العبارة الاولى : فلأنه لما لم تكن القدرة حال التكليف

الذى هو فى الواقع قبل الفعل صار الفعل غير مقدور ومستحيلا بالنسبة الى المكلف

وما توجيهه من العبارة الثانية : فلأن افعال العباد لما كانت مخلوقة لله تعالى

لم تكن مقدورة للعبد فاستحالت منه ، وذ لك الفهم غير لازم ، لأن القدرة التى جعلت

شرطا للتكليف ليست هى الاستطاعة ، بل هى : صفة لها صلاحية التأثير فى الفعل وهى : التى عبر

عنها الحنفية بسلامة الآلات وصحة الاسباب ، وهى قبل الفعل . و لكن للعبد كسبا فى

الفعل مغايرا لقدرة الله تعالى وبه صح التكليف .

ثم قال : ان هذا النقل وهذا الفهم سوء معرفة بمذهب الرجل . البرهان ج ١ ص ١٠٣

### واستدل للقول الأول :

بأن التكليف بالمستحيل طلب له ، وطلب الشيء يستلزم تصور المطلوب مثبتا ، وتصور المطلوب مثبتا باطلا<sup>(١)</sup> لأن تصوره مثبتا هو تصور المستحيل فالتكليف به محال .<sup>(٢)</sup>

### قال في المستصفى :

والمختار استحالة التكليف .

للقبحه ولا لمفسدة تنشأ عنه - " لأن الأشاعرة لا يقولون بالتحسين والتقييح " - ولا لصيغته .

اذ يجوز أن ترد صيغته ولكن للتعجيز لا للطلب كقوله تعالى :  
( قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا )<sup>(٣)</sup> .

وكقوله تعالى :

( فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ )<sup>(٤)</sup>

أو لظاهر القدرة كقوله تعالى :

( إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ )<sup>(٥)</sup> .

ولكن :

يمتنع لمعناه اذ معنى التكليف :

طلب ما فيه كلفه .

---

(١) فمن المعلوم بداهة انه لا يقال للحجر لا تطر اذ الطيران منه مستحيل وهذا مثال تقريبي .

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٣٨

(٣) سورة الاسراء آية ٥٠

(٤) سورة البقرة آية ٦٥

(٥) سورة آل عمران آية ٤٧ .



والطلب يستدعي مطلوبا ، و ذلك المطلوب ينبغي أن يكون متصور الثبوت  
والمستحيل لا يتصور ثبوته . (١)

**وأعترض على هذا الدليل :**

يمنع الكبرى القائلة : ان تصور المستحيل مثبتا محال بأنه

يلزم امتناع الحكم باستحالة المستحيل .

لأن هذا الحكم :

يستلزم تصوره في الخارج

وهذا المنع باطل بجواز ان تقول :

الجمع بين النقيضين مستحيل

فليزم من الاخبار عنه باستحالته :

ان تتصوره في الخارج (٢) .

**وأجيب :**

بان اللازم من الاخبار عنه تصوره في الذهن لا في الخارج

فيتصور معنى المستحيل في الذهن ، ويحكم عليه .

بخلاف طلبه فانه يلزم منه :

تصوره واقعا في الخارج

**لأن التكليف :**

طلب ايجاد الشيء في الخارج . (٣)

---

(١) المستصفى ج ١ ص ٨٩

(٢) شرح الغضد ج ٢ ص ٩ ، حاشية التفتازاني ج ٢ ص ٩

(٣) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

والحاصل :

انه يكفى فى الحكم على المستحيل كالجمع بين النقيضين:

تصور الاجتماع فى الذهن فقط .

بخلاف التكليف به فانه :

يستدعى تصوره فى الخارج

واستدل الجلال المحلى (١) فى شرح جمع الجامع للقائلين :

بعدم جواز التكليف به ،

وهم أبو حامد الاسفراييني والفضالي وابن دقيق

العيد من الشافعية :

بأنه لظهور استحالته على المكلفين

لا فائدة فى طلبه منهم .

وأجيب عن هذا الدليل :

بأن فائدته اختبار المكلفين بأخذ ونفى المقدسات

فيترتب عليها الثواب أولا ، فيترتب عليها العقاب ؟

وهذا الجواب :

يتنافى مع ظهور استحالته ، اذ كيف يأخذ الشخص فى أسباب شيء ثبت

عنده استحالة وجوده . (٢)

---

(١) هو محمد بن احمد المحلى الشافعى . كان فقيها اصوليا مفسرا ونحويا ، ولد بمصر سنة ٧٩١ هـ من مؤلفاته شرح جمع الجوامع فى الاصول وشرح المنهاج فى الفقه وشرح بردة المديح ومناسك الحج . وله شرح الورقات فى الاصول ، وكتب اخرى . توفي رحمه الله سنة ٨٦٤ هـ . طبقات الاصولية ج ٢ ص .

(٢) جمع الجوامع وشرحه ج ١ ص ٢٠٧

وقد علمنا ان الحنفية والمعتزلة :

يمنعون التكليف به بالعقل

لأن التكليف بما لا يطاق :

قبيح

وهناك فرق في الدليل :

بين امتناع التكليف بالمستحيل بالعقل عند هؤلاء

وامتناع التكليف به عند الأشعرى .

لأن الأولين :

بنوه على مبدأ التحسين والتقبيح

والأشعرى :

بناه على أن التكليف به غير متصور عقلا .

لامتناع تصور وقوعه في الخارج . (١)

الثالث :

الفعل المستحيل لغيره :

وهو الممكن الذي علم الله أنه لا يقع

ولا خلاف في امكانه ووقوع التكليف به .

وذلك :

كتكليف عموم الموجودين في عهد محمد صلى الله عليه وسلم بالايمان

مع علمه تعالى بأن أكثرهم لا يؤمنون ، واخباره عن ذلك بقوله تعالى :

(وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ) (٢)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٣٧

(٢) سورة يوسف آية ١٠٣ .

ومن ذلك :

تكليف ابي جهل وأبى لهب بالايمان مع علمه تعالى بأنهم يموتون على الكفر

ومع ذلك كلفهم بالايمان وبسائر الفروع على الراجح

كما تقدم في مسألة تكليف الكفار بالفروع .

فان الايمان :

ممکن في ذاته

ولكن :

لما علم الله تعالى عدم وقوعه :

وصف بالاستحالة لغيره

أى لعلم الله انه لا يقع . (١)

فالفرق بينه وبين المستحيل لذاته :

أن المستحيل لذاته :

لا يتصور وقوعه في الخارج

واستحالته من ذاته .

والمستحيل لغيره :

ممکن يتصور وقوعه

في الخارج واستحالته لغيره

وقد مت :

أنه لا خلاف في وقوع التكليف به لقوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) (٢)

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٠ شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٧ .

(٢) سورة الاعراف آية ١٥٨ .

وغيرها من الآيات .

هذا وبعض الأصوليين استدل على القول المنسوب الى الأشعري :

وهو : جواز التكليف بالمحال لذاته بوقوع التكليف بالمحال لغيره<sup>(١)</sup>.

فقالوا :

لو لم يجز التكليف بالمحال لذاته لم يقع التكليف بالمحال لغيره

لأن الوقوع :

يستلزم الجواز العقلي .

لكن :

التكليف بالمحال لغيره واقع

- لتكليف الله تعالى الكفار الذين ماتوا على الكفر بالايمان وبالأحكام

- ولتكليف من علم الله انه لا يتمكن من الفعل لموته قبله

- ولتكليف من نسخ تكليفه قبل التمكن من فعله

كتكليف ابراهيم عليه السلام بذبح ولده :<sup>(٢)</sup>

فيكون التكليف بالمحال لذاته جائزا<sup>(٣)</sup>

وأجيب عن هذا الدليل :

بمنع الملازمة ، فانه لا يلزم من وقوع التكليف بالمحال

لغيره جواز التكليف بالمحال لذاته للفرق الواضح بينهما<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هذه أدلة بطلان التالي .

(٢) شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٨

(٣) جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٦

(٤) أنظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد هـ ص ١١

### قان المحال لغيره :

ممکن الوجود واستحالة وقوعه عارضة له بسبب علم الله أنه

لا يقع

### أما المستحيل لذاته :

فلا يتصور وجوده للدليل الذي قدمت في أول المسألة •

ومع هذا :

فان دليلهم : منقوض اجمالاً •

لأنه :

يستلزم امراً باطلاً وهو :

وقوع التكليف بالمستحيل لذاته •

لأنهم :

سواء بين المحال لذاته والمحال لغيره

فإذا وقع التكليف بالمحال لغيره :

لزم ان يقع التكليف بالمحال لذاته

مع أن وقوع التكليف بالمحال لذاته ممنوع اتفاقاً •

لقله تعالى :

( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) (٢)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٣٨

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ •

اتما الخلاف :

فى جواز التكليف به عقلا

وأستدل أيضا على جواز التكليف بالمحال لذاته المنسوب الى الأشعري :

بأنه وقع فان ابا لهب كلف بالتصديق للنبي صلى الله عليه وسلم فى كسل

ما جاء به ، ومما جاء به أن أبا لهب لا يصدق له لقوله تعالى :

( سَيَمْلِكُ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ )<sup>(١)</sup>

فقد وجد التكليف بالتصديق بألا يصدق له وهو محال لذاته

لا ستلزام تصديقه عدم تصديقه .

والجواب :

أن هذا غلط

لأن الاستدلال :

مبنى على أنه تعالى أخبر بأن أبا لهب لا يؤمن به

حيث قال :

( سَيَمْلِكُ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ )

وعلى جعل المستدل هذا الخبر بخصومه :

متعلق ايمانه ، ولم يثبت شيء منها

أما الأول :

فلأن الاخبار بتعذيبه بالنار :

يجوز أن يكون على ارتداده بعد الايمان

وأما الثانى :

فلأنه لا يجب ان يكون كل ما أخبر به متعلقا للايمان تفصيلا .

---

(١) سورة المسد آية (٣)

بل اخباره تعالى بأن أبا لهب لا يؤمن :

هو اخبار لرسول الله صلى الله عليه وسلم

لا لأبي لهب ، ولم يعلمه أبو لهب حين كلف بالايمن كقوله تعالى في نوح :

( وَأَوْحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدَّ آمَنَ ) . (١)

وقوم نوح لم يكلفوا بالايمن لهذا الخبر لأنهم لم يعلموا به

ثم ان اخباره تعالى بأن أبا لهب لا يؤمن :

لا يخرج الممكن من امكانه كما قلنا :

في علمه تعالى بعدم وقوع الايمان •

أى أنه لم يجعل الممكن مستحيلا لغيره لا لذاته . (٢)

لأن علم الله تعالى :

مطابق للمعلوم بحسب حاله فلا يحوله من ممكن الى مستحيل •

---

(١) سورة هود ، آية ٣٦

(٢) حاشية التفتازاني ج ٣ ص ١١ ، المنتهى لابن الحاجب ص ٢٠  
مسلم الثبوت ج ١ ص ١٢٧ ، ١٥٢ ، البرهان ج ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥



## الفصل الثالث

لا تكليف بالأفعال الجبالية  
وتأويل النصوص التي يظهر منها التكليف بها

### الفصل الثالث

لا تكليف بالأفعال الجبليّة وتأول النصوص التي يظهر منها التكليف بها

لقد مر بنا :

أن القدرة شرط التكليف .

ومعناه :

أن الأفعال التي يكلف الله بها سواء أكان بجوازها أو بوقوعها :

يجب أن تكون مقدورة للمكلف .

لكن :

قد يتوجه الأمر والنهي إلى أفعال لا تدخل تحت قدرة المكلف

وحينئذ :

يكون التكليف متوجها إلى أمور ممكنة :

- سابقة على هذه الأفعال .

- مقارنة لها

- أو لاحقاً لها .

ومثال ذلك :

قوله تعالى :

(وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (١)

فإن قوله تعالى : ( وَلَا تَمُوتُنَّ ) :

ظاهره النهي عن الموت ، وليس في مقدور الإنسان

أن يدفع الموت عن نفسه .

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢

ومن ذلك :

قوله صلى الله عليه وسلم :

( كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولِ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلِ )<sup>(١)</sup>

والقتل هو :

زهوق الروح وليس في مقدور الانسان أن يجعل غيره قاتلا له .

جاء في أنه صلى الله عليه وسلم قال :

( لَا تَمُتْ وَأَنْتَ ظَالِمٌ )<sup>(٢)</sup> .

فظاهر هذه الأمثلة :

أن الخطاب فيها متجه الى أمور خارجة عن مقدور الانسان

فيكون التكليف بها :

تكليفا بما لا يطاق .

والجواب :

أن الطلب في هذه الأشياء :

ليس متوجها اليها بذاتها انما هو متجه الى :

أمور ممكنة سابقة عليها أو مقارنة لها أو لاحقة

فقوله تعالى :

( وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ )

---

(١) رواه الطبراني عن خباب بن الاوث ، ورواه احمد والحاكم عن خالد بن عرفطه

بلفظ " فان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل " وبعضها يقسوى

بعضا . انظر كشف الخفاء ، ومزيل الالباس ج ٢ ص ١٧٥ .

(٢) وردت هذه العبارة في كتاب الموافقات على أنها حديث ولم أعثر على مسند

خرجه . الموافقات ج ٢ ص ١٠٨

### الخطاب فيه :

متجه الى الأمر بالاسلام قبل الموت أو متوجه الى الكف عن الكفر :

أى لا تكفر قبل الموت . (١)

وهذا أمر مقدور للانسان سابق على الموت .

اذ يستطيع أن يدخل فى الاسلام قبل الموت ، ويستطيع أن يكفر عن الكفر

قبل الموت أيضا .

فيكون الخطاب بذلك :

قد دخل على أمر سابق على ما اتجه اليه الخطاب .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولِ وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْقَاتِلِ ) .

معناه :

اذا دار الأمر بين أن تقتل أو تقتل فلا تقتل غيرك وسلم أمرك لله

واستسلم لقضائه . (٢)

### فالخطاب فيه :

متوجه الى أمر مقارن لما اتجه اليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا تَمُتْ وَأَنْتَ ظَالِمٌ ) .

### الخطاب فيه :

متجه الى الكف عن الظلم قبل الموت .

وطلب الكف عن الظلم قبل الموت هو :

طلب لأمر سابق على ما هو متوجه اليه .

---

(١) تفسير الطبرى ج ١ ص ٥٦١ .

(٢) شرح الدراز على الموافقات . الموافقات ج ٢ ص ١٠٨ هامش (١) .

ومن ذلك :

الأمر بالايمان كقوله تعالى :

( قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ )<sup>(١)</sup>.

هذا الأمر :

ليس متوجها الى نفس الايمان لأنه :

نور يقذفه الله في القلب •

بل هو :

متجه الى ما يؤدي اليه كالنظر في ملكوت الله ، والتفكير في آياته

ودلائل قدرته •

ومن ذلك :

الأمر بالعلم كما في قوله تعالى :

( فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )<sup>(٢)</sup>.

فان العلم :

ادراك يخلقه الله تعالى في القلب عند وجود سببه

وهو :

النظر المؤدى اليه

وذلك :

بالنظر في الأدلة التي أقامها الله على العلم •

فالدليل على وجود الله تعالى ووحدهانيته :

هو : النظر والتأمل في ملكوته •

---

(١) سورة التغابن آية ٨ •

(٢) سورة محمد آية ١٩ •

والدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم :

هو : النظر في المعجزة •

والدليل على كروية الأرض :

الاكتشاف بالسير حولها •

ففي هذه الأمثلة :

لا يكون التكليف متجها الى هذه الأفعال، بل الى أفعال أخسرى

سابقة عليها أو لاحقة لها أو مقارنة • (١)

ومن هذا الباب :

طبائع للانسان لا تدخل تحت قدرته :

- كاشتهاء الطعام أو عدمه

- والحسد

- والشجاعة

- والجبن

- والغضب

- والمحبة

- والبغض

فان هذه وأمثالها :

أمور لا تدخل تحت كسب الانسان

فيمكن أن يكلف بها ظاهرا أمرا أو نهيا

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١١٠

وعند ذلك :

يجعل الخطاب متجها الى ما يدخل تحت الكسب من أسبابها أو مسبباتها  
أو غير ذلك •

فشهوة الطعام :

لا يطلب الشارع فعلها ولا النهي عنها •

لأن هذا :

غير مقدور للانسان •

فيكون التكليف به من هذا الجانب تكليفا بما لا يطاق •

ولكن :

يطلب مجاهدة النفس :

بقهرها عن الجنوح الى ما لا يحل من

المنهيات •

وباطلاقها بمقدار لا يتعدى ما يحل منها •

والنهي عن الحسد :

المفسر بتمنى زوال النعمة عن الغير

وهو : أمر قبيح

ولا يطلب الكف عنه :

لأنه غير مقدور للانسان

ويكون التكليف به من هذا الجانب تكليفا بما لا يطاق •

ولكن :

يطلب فيه التخلي عن أسبابه •

كالكف عن التطلع الى ما في أيدي الناس •

وعما يترتب عليه من آثار ذميمة :

كإتلاف مال الغير والإضرار به

والدعوة الى القنائة.

والأمر بالشجاعة لا ينتج عنها بذاتها :

فاذا طلب من انسان أن يكون شجاعا

كما يروى أنه صلى الله عليه وسلم قال:

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّجَاعَةَ

وَلَوْ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ (١).

لا يتوجه الأمر الى الشجاعة حيث وردت الرواية بأن (الشجاعة

والجبن غرائز).

بل :

يتوجه الى ما يسببها كقراءة احداث التاريخ التي تمسلاً

القلب بالغيرة على دين الله والحماسة للدفاع عن

المسلمين والى ما يترتب عليها كقتال الاعداء ..

ومن ذلك :

النهي عن الغضب

فإنَّ الغضب:

خصلة تعترض الانسان ولا يستطيع التخلص منها

وقد ورد :

طلب الكف عن الغضب فقال صلى الله عليه وسلم :

(لَا تَغْضَبْ) (٢)

(١) ذكر القتيبي في الموضوعات انه حديث موضوع . الموافقات ج ٢ ص ١١٢ هامش (٥)

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك الادب باب الحذر من الغضب ج ١ ص ٥١٩



فالنهي هنا :

عن أسباب الغضب: أى لا تفعل الأشياء التي تثير غضبك .

أو عما يترتب على الغضب وهو :

الانتقام أو غيره كالطلاق ، أو حرمان بعض الأقارب

من الخسير .

فان الغضب :

مثير لشهوة الانتقام وغيره .

ومن ذلك ايضاً :

الحب والبغض والعجلة والامانة .

كقوله تعالى :

(وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سَوَاهُمَا ) (٢)

حيث جعل من علامات الايمان :

أن يكون الله ورسوله أحب الى الانسان مما سواه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : في الحديث القدسي :

( وَجِبَتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِي ) (٣)

---

(١) سورة البقرة آية ١٦٥ .

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الادب باب الحب فى الله ج ٨ ص ١٧ .

(٣) جزء من حديث طويل رواه الامام مالك عن أبى حازم بن دينار عن أبى ادريس الخولانى من وجوه شتى فجاء فى رواية ان : أبى ادريس لقي معاذ بن جبل وفى رواية عبادة بن الصامت ، قال ابن عبد البر : الصحيح هو معاذ بن جبل .

انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ج ٣ ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

وقال العراقى فى تخريج أحاديث الأحياء رواه الحاكم وصححه الأحياء ج ٢ ص ١٥٩ .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ )<sup>(١)</sup>

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ مَا تَعَارَفَ مِنْهَا اِئْتَلَفَ وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اِخْتَلَفَ )<sup>(٢)</sup>.

فالمحبة والكراهية :

أثبتنا للأرواح ووقعتا عليها والحب أمر طبيعي .

وأما العجالة :

فكقوله تعالى :

( خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ )<sup>(٣)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم :

( الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ )<sup>(٤)</sup>.

وأما الحلم والأناة :

فكقوله صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس .<sup>(٥)</sup>

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك الايمان ، باب الدليل على أن من خصال الايمان

ان يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه ج ٢ ص ١٦ .

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الانبياء ، باب الأرواح جنود مجندة ج ٦ ص ٣٦٩

(٣) سورة الانبياء آية ٣٧ .

(٤) رواه ابن أبى شيبة وأبو يعلى ، وابن منيع والحاثر ابن أبى أسامه فى مسانيدهم

عن أنس مرفوعا ، وأخرجه البيهقى عنه أيضا ، وله شواهد عند الترمذى ، وقال :

حسن غريب بلفظ " الأناة من الله والعجلة من الشيطان " .

انظر كشف الخفاء ومزيل الالباس ج ١ ص ٢٥٠ ، سنن الترمذى ك البر والملة

ج ٣ ص ٢٤٨ ، شرح السنة للبغوى ج ١٣ ص ١٧٦ .

(٥) اختلف فى اسمه فقيل : هو المنذر بن عائذ وقيل منقذ بن عائذ وقيل غيره

وقال ابن عبد البر الأول أصح .

عرف بالأشج ، أشج عبد القيس . انظر الاصابة ج ٣ ص ٤٦٠ .

(إِنَّ فِيكَ خَمَلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمَ وَالْأَنَانَةَ) (١)

حيث أخبره في بعض الروايات أنه مطبوع عليها (٢)

وبهذا :

تبين أن هذه الأمور الأربعة :

طبع في الانسان

فإذا أمر الله بالحب وندب إلى الحلم والأناة :

فإنما يأمر بأسباب الحب والحلم والأناة

وإذا نهى عن البغض والعجلة :

فإنما ينهى عن أسبابها .

فمن أسباب حب الله تعالى :

التأمل في نعمه التي أنعم بها على مخلوقاته :

- كنعمة الماء والهواء والغذاء والصحة والأمن .

والتيسير للخيرات في هذه الدنيا :

المؤدية الى طاعته

فيما أمر به واجتناب ما نهى عنه فذلك أصل الايمان

والتوحيد .

ومن أسباب محبة الانسان :

التحلي بالأخلاق الكريمة والتهادي والاحسان

كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم :

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك الايمان باب الأمر بالايمان بالله تعالى ورسوله

صلى الله عليه وسلم ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) شرح السنة للبغوي ج ١٣ ص ١٧٦ .

( إِنْ مِنْ أَحْيَكُمُ إِلَى وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مُجَلِّسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنَكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوْطَّئُونَ  
أَكْثَرًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ) . (١)

وكما جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

( تَهَادُوا تَحَابُّوا ) . (٢)

وقال عليه الصلاة والسلام :

( جُبِلَتْ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَبُغِضَ  
مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهَا ) . (٣)

ومن أسباب البغض :

الأخلاق الذميمة التي تسبب التباعد والتجافى .

(١) رواه الترمذى من حديث جابر مرفوعاً ، وأخرجه البخارى فى الادب المفرد من

حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده . فتح البارى ج ١٠ ص ٤٥٨ ،

سند الامام أحمد ج ٤ ص ١٩٣ .

(٢) طرفاً من حديث لفظه " تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب

الشناء " روى عن أبى هريرة موصولاً أخرجه البخارى فى الادب ، والترمذى

من حديث آخر ، والبيهقى فى شعب الايمان . انظر تنوير الحوالى

شرح على موطأ مالك ج ٣ ص ١٠٠ ، وقال العراقى فى تخريج أحاديث الاحياء

أخرجه البيهقى من حديث أبى هريرة ، وضعفه ابن عدى . انظر احياء علوم

الدين ج ٢ ص ١٥٥ .

(٣) قال فى المقاصد : رواه ابو نعيم فى الحلية ، وابن حبان فى روضة العقلاء

وأخرجه ابن عدى فى كامله ، والبيهقى فى شعبه عن ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً

قال البيهقى : وهو المحفوظ . انظر كشف الخفاء ج ٢ ص ٣٩٥ .

وجاء في الحديث الشريف :

( وَإِنَّ مِنْ أَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِيَّ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ الثَّرَثَارُونَ (١) الْمُتَفَيِّقُونَ (٢) (٣) .

فاذا نهى الشارع عن البغض والعجلة :

فانما ينهى عن أسبابها

وعن الافعال الكسبية المؤدية اليها .

ومن ذلك :

بعض المعاصي كما في قوله تعالى :

( وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ) (٤)

فاذا كلف الله تعالى ببغض هذه الأشياء وكراهتها :

فقد كلف بالآسباب التي

تبعد عنها وتنقر منها .

كالنهي عن النظر المحرم

والبعد عن أما كن اللهو

سماع ما يرغب في المعاصي . . . الخ .

- 
- (١) الثرثارون : هم الذين يكثرون الكلام تكلفا وخروجا عن الحق .  
والثرثرة : كثرة الكلام وترديده . النهاية في غريب الحديث والاثرج ١ ص ٢٠٩  
(٢) المتفيقون : هم الذين يتوسعون في الكلام ويفتحون به أفواههم . مأخوذ من -  
الفهق وهو الامتلاء والاتساع . النهاية في غريب الحديث والاثرج ٣ ص ٤٨٢ .  
(٣) مسند الامام احمد ج ٤ ص ١٩٣ .  
(٤) سورة الحجرات آية ٧ .

هذا :

ومن لوازم التكليف :

حب الله تعالى :

لما طلب فعله

وبغضه :

لما طلب الكف عنه

ومن لوازمه كذ لك :

الثواب والعقاب

فيتعلق الحب بالثواب •

والبغض بالعقاب :

باعتبار الأفعال :

- التي كانت سببا فيها

- أو التي تترتب عليها

فالتفكير في نعم الله وتدبر آياته :

- هما السبب في محبته وشكره

والاقبال على عبادته

- وهما من أسباب الثواب

والامساك عن التفكير في نصره الاسلام وتحمل هموم المسلمين :

سبب في كراهية الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر •

وهو سبب في العقاب . (١)

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١١٥

### والخلاصة :

انه لما عرف أن التكليف لا يقع بما لا يطاق

وقد وردت نصوص ظاهرها التكليف به :

كالمعلقة بالافعال الجبليّة

والامور القلبية وجب الصرف الى الامور الممكنة •

وهي :

اما الاسباب أو المسببات

واما الاخبار بالحب والبغض والثواب والعقاب عن هذه الاشياء :

فصحيح • لان الحب والبغض يتعلقان بالذات والصفات •

كقولنا :

المؤمن القوى يحبه الله ، و يحب معالي الامور ويكره سفاسفها •

وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قال :

(إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكُرَمَ وَمَعَالِيَ الْأَخْلَاقِ  
وَيَكْرَهُ سَفَافَهَا) (١) (٢) .

وكما جاء في الحديث السابق :

(الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ مَا تَعَارَفَ مِنْهَا اِئْتَلَفَ وَمَا  
تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ) (٣) (٤)

---

(١) سَفَافُ الامور كما قال البغوي : تشبيهه بما دُق من سَفَافِ التراب ، وبما ارتفع

من غبار الدقيق عند دخله • انظر شرح السنة ج ١٣ ص ٨٣ .

(٢) رجاله ثقات لكنه مرسل ، وله شاهد من حديث سعد بن ابي وقاص عند ابن عساكر

وأخر من حديث سهل بن سعد عند الطبراني والحاكم والبيهقي ، وقال الهيثمي :

صَحَّحَ اسناده الحافظ العراقي • انظر هامش شرح السنة ج ١٣ ص ٨٣ هامش (١)

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٣٤

# الفصل الرابع

في  
تقسيم القدرة إلى ممكنة وميسرة  
وفيه تمهيد ومبحثان

المبحث الأول: القدرة الممكنة

المبحث الثاني: القدرة الميسرة



### التمهيد :

نقل عن الاشعري :

انه عرف القدرة بالاستطاعة كما تقدم في الفصل الثاني

وهي :

الصفة المؤثرة في الفعل .

والقدرة بهذا المعنى :

لا توجد الا حال القيام بالفعل والالتزام به

كما سبقت الاشارة اليه .

فاذا قلنا :

ان شرط التكليف القدرة

وان التكليف يكون قبل الفعل وهما قضيتان متفق عليهما

أدى هذا :

الى التكليف بما لا يطاق

لأن توجه التكليف قبل الفعل : تكليف للعاجز

اذ القدرة :

تكون حال الفعل لا قبله . (١)

ورد هذا بأن للقدرة معنيين :

### الأول :

الاستطاعة وهي القدرة المستجمعة لشرائط التأثير المؤثرة في الفعل .

وهي بهذا المعنى :

علية تامة تقارن الفعل ولا تتقدم عليه . (٢)

---

(١) البرهان ج ١ ص ١٠٣

(٢) التوضيح ج ١ ص ١٩٩ .

## الثانى :

الصفة التى لها صلاحية التأثير فى الفعل .

والقدرة بهذا المعنى :

تكون قبل الفعل وهى التى جعلت شرطاً فى التكليف

لا القدرة بالمعنى الأول .

وهذا هو السبب :

الذى جعل الحنفية يعرفون القدرة بمعنى يوجد قبل الفعل

ليصح ان الانسان مكلف قبل الفعل مع قدرته عليه .

وهى عند هم :

سلامة آلات الفعل وصحة أسبابه . (١)

فالآلات والاسباب :

هى الوسائط التى بها يحصل الفعل المطلوب

كالصحة ، ووجود الماء ، والزاد والراحلة ، وملك النصاب (٢)

ولم يفسر الحنفية القدرة بمعنى الاستطاعة لسببين :

## الأول :

أنها بهذا المعنى :

علّة تامة فى وجود الفعل كما قدمت .

والحنفية لا يقولون بثبوتها

لأن ثبوتها فى الانسان :

يؤدى الى الاشراك .

---

(١) انظر ص ٢٠٦

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

بل يقولون :

ان قدرة العبد تؤثر فى قصد الفعل أما المؤثر فى الفعل  
فهو الله تعالى .

الثانى :

إنها بهذا المعنى :

توجد مع الفعل لا قبله كما تقدم أيضا

والتكليف :

يكون قبل الفعل بإيجاده ، ومع الفعل بالاستمرار فيه .

فلزم أن تكون القدرة المشروطة للتكليف :

موجودة قبل الفعل .

وهى : ما كانت بالمعنى المتقدم للحنفية

واشترط هذه القدرة لأداء كل واجب :

تفضل من الله تعالى بمقتضى جوده وحكمته

لا بطريق الوجوب عليه كما قالت المعتزلة .

لأنه سبحانه لا يجب عليه شيء (١) .

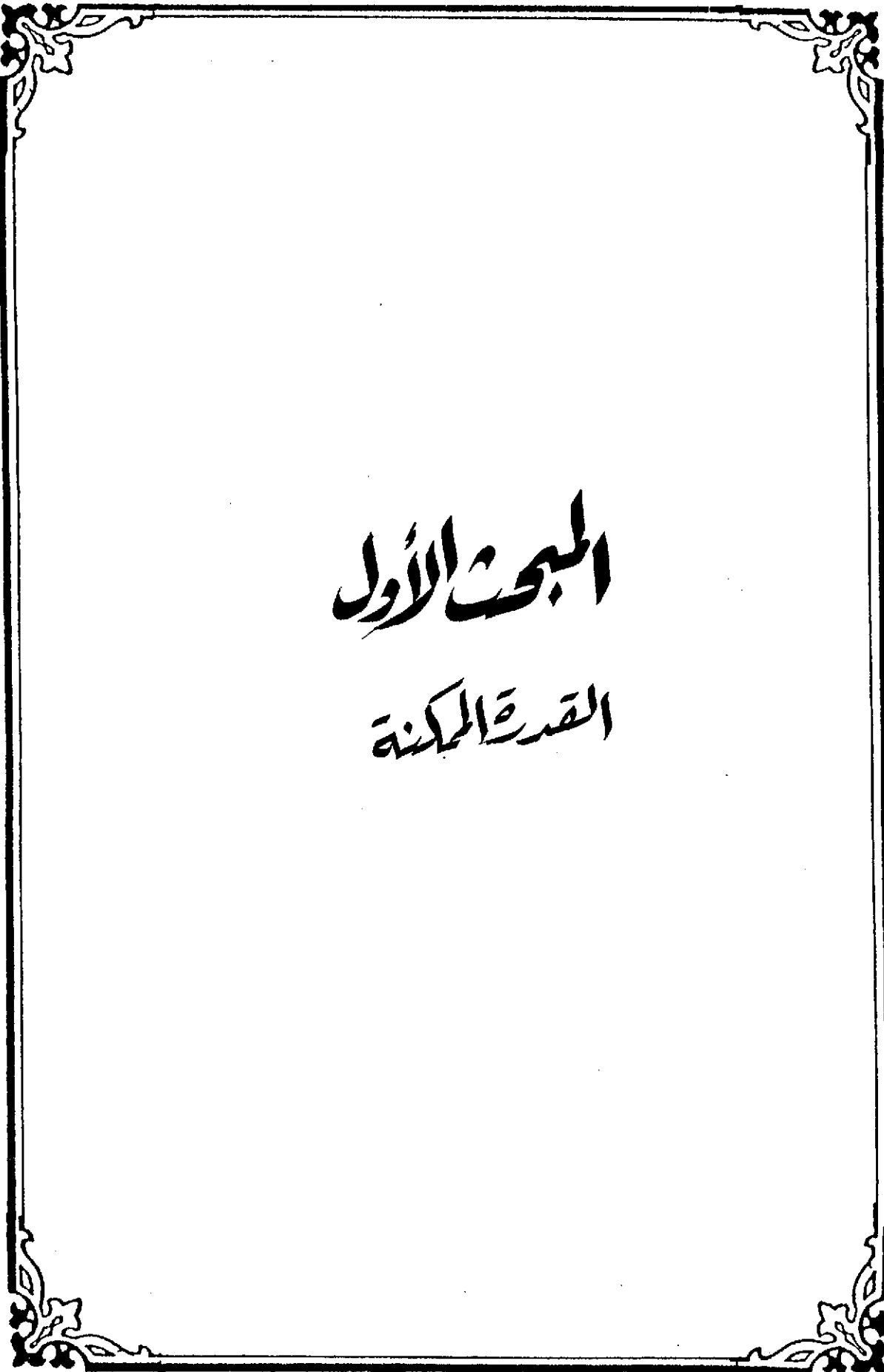
اقسام القدرة :

هذا وتنقسم القدرة الى قسمين ممكنة وميسرة .

ونفرد لكل قسم منها مبحثاً .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ٢٤٢ ، ١٤٣ .



# المبحث الأول

## القدرة المكننة

## المبحث الأول

### القدرة الممكنة

#### القدرة الممكنة :

هى : أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء المأمور به من غير حرج  
غالباً . (١)

ومعنى قوله غالباً :

أنها أدنى صفة عند المكلف يقدر بها على أداء الواجب من  
غير حرج فى الغالب .

وأدنى ما يتمكن به :

هى : سلامة الآلات وصحة الأسباب .

أما اشتراط القدرة :

فيقوله تعالى :

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) . (٢)

واشتراط عدم الحرج :

بقوله تعالى :

(هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) . (٣)

وذ لك مثل :

وجود الماء فى الوضوء ، والصحة فى الصوم .

---

(١) التوضيح ج ١ ص ١٩٨ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٨٥

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

(٣) سورة الحج آية ٧٨ .

فخرج بقوله من غير حرج :

• ما اذا تمكن المكلف مع الحرج .

كالمريض :

لا يكلف بالوضوء لمرضه

والبعيد عن الماء :

• لا يكلف به لبعده عن الماء ميلا أو أكثر .

والمريض والمسافر :

لا يكلفان بصوم رمضان

وخرج بقوله غالبا :

• ما اذا أمكن حصول المكلف به من غير حرج نادرا .

كالذي يحج :

وهو عاجز عن الزاد والراحلة

فإن بعض الناس :

قد يستطيع الحج ماشيا ويعمل في الطريق بأجر بقدر ما يتزوّد به

• أو يسأل الناس .

وخرج أيضا :

• ما اذا أمكن حصول المكلف به من غير حرج كثيرا .

• كما اذا قدر الحاج على الزاد وعجز عن الراحلة .

فإن بعض الناس :

قد يحج ماشيا حاملا زاده معه . (١)

---

(١) شرح التلويح ج ١ ص ١٩٨

فهذا ان الصنفان من الناس :

لا يجب عليهما أداء الحج .

لأنهما :

لا يتمكنان من أدائه من غير حرج غالبا ، يتمكن الصنف الأول من غير حرج نادرا

والثاني من غير حرج كثيرا .

ومعلوم ان الحج واجب بقدرته ممكنة .

وهي :

القدرة على الزاد والراحلة . (١)

والقدرة الممكنة :

شرط لوجوب أداء كل واجب بدنيا كان أو ماليا ، حسنا

لذاته أو لغيره 0

— كالقدرة على استعمال الماء في الوضوء

— وعلى القيام في صلاة الفرض .

— والقدرة على الزاد والراحلة في الحج .

فلا يجب الوضوء :

مع العجز عن استعمال الماء لفقده ، أو لبعده ، أو لغلائشه

أو للمرض ، بل الواجب التيمم .

ولا تجب الصلاة قائما :

مع العجز عن القيام ، بل قاعداً أو مُوِيا .

ولا يجب الحج :

مع العجز عن الزاد والراحلة كما قد مت .

---

(١) شرح التلويح ج ١ ص ١٩٨ .

ولا يجب الصوم :

على الشيخ الفانى ، ولا على الحامل والمرضع اذا خافتا على

نفسيهما أو ولد يهما

وجعل زفر<sup>(١)</sup> منها :

وجود الوقت الممكن من أداء الصلاة •

بأن يكون الشخص أهلاً قبل زمان يسعها كلها من آخر الوقت

فقال :

لا تجب الصلاة على من صار أهلاً في الجزء الأخير الذي لا يسع الأداء

كصبي بلغ ، وكافر أسلم ، ومجنون أفاق ، وحائض طهرت في آخره •

فلا تجب عنده :

أداء : لعدم القدرة عليه لضيق الوقت

ولا قضاء : لأن القضاء مبني على الأداء • (٢)

---

(١) هو : زفر بن الهذيل بن قيس ، ويكنى بأبى الهذيل • كان عالماً في الفقه

أحاط بالسنة وعليها كان يستند في أقواله ، ثم عمد الى القياس ، وله في الأصول

آراء خالف في بعضها مذهب امامه ابي حنيفة • توفي رحمه الله سنة ١٥٨هـ •

الفتح المبين في طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٠٦ بتمصرف •

(٢) شرح التلويح ج ١ ص ١٩٨ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٤ ، أصول السرخسي ج ١ ص ٦٧

كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٤ •



وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (١) ومحمد (٢):

تجب بادر الك مقدار تكبيرة الاحرام

وهو أحد قولين للشافعي وأحمد

وتحمله الآخر :

تجب بادر الك ركعة وهو قول المالكية . (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم :

( مَنْ أَذَرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذَرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَذَرَكَ رَكْعَةً مِنْ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذَرَكَ الْعَصْرَ ) . (٤)

(١) هو : يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى ، ويلقب بالقاضى . كان فقيها عالما أخذ الفقه عن ابي حنيفة ، وخالفه فى كثير من الاحكام ، واقام الحجة على ما ذهب اليه من الآراء . وكان له مقام ملحوظ عند الرشيد فجعله قاضى القضاة . وضع كتاب الخراج ، وله الآثار ، والرد على الأوزاعى . وهو أول من كتب فى أصول الخنفية . توفى رحمه الله سنة ١٨٢ هـ . الفتح المبين فى طبقات الصوليين ج ١ ص ١٠٨ بتصرف .

(٢) هو : محمد بن الحسن الشيبانى الفقيه ، الاصولى ، اللغوى . تتلمذ لابي حنيفة واخذ عن مالك ، واخذ عنه الشافعى ، كان مرجع أهل الرأى بالعراق . تولى القضاء فى عهد هارون الرشيد ، وكان ملازما للخليفة . من مؤلفاته : الكتب الستة التى جمع فيها مذاهب ابي حنيفة والودع فيها رأيه ورأى ابو يوسف . وهذه الكتب جمعها الحاكم الشهيد فى كتاب سماه الكافى ثم شرحه شمس الأئمة السرخسى فى كتاب المبسوط ، وله ايضا كتاب الآثار . توفى رحمه الله سنة ١٨٦ هـ . طبقات الصوليين ج ١ ص ١١٠ بتصرف .

(٣) كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٥ ، معنى المحتاج ج ١ ص ١٣١ ، شرح الدرديرى ج ١ ص ١٨٤ ، الروض المربع ص ٥٢ .

(٤) انظر : سنن النسائى ج ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، واخرجه الترمذى وقال : هو حديث حسن صحيح ومعناه - عند اصحابنا والشافعى واحمد واسحاق - لما حب العذر . سنن الترمذى ج ١ ص ١٢٠ .

وأجاب الحنفية في أصولهم عن دليل زفر بأجوبة :

**أقوى هذه الأجوبة :**

إنّا نمنع ابتناء وجوب القضاء على وجوب الاداء

بل هو مبني على الوجوب •

**ودليل المنع :**

وجوب قضاء المسافر والمريض الصوم بعد الاقامة والصحة

مع عدم وجوب الأداء عليهما . (١)

**ومن الأجوبة :**

ان القدرة بمعنى سلامة الآلات وصحة الأسباب :

شرط لاتجاه التكليف ووجوب الاداء •

فان أمكن وجوب الاداء فيه : فيها

والا فان ضاق الوقت : وجب القضاء •

**فوجوب القضاء :**

مبني على وجوب الاداء على هذا الجواب ولا يضر ضيق الوقت

لأن الشرط في التكليف :

هو الامكان والاداء ممكن لامكان اتساع الوقت

كما قالوا : في حق سليمان عليه السلام :

حيث اتسع له وقت العصر . (٢)

**وهذا الجواب :**

غير مسلم لأننا نمنع الامكان ببسط الوقت اذ لم يقم عليه دليل قوى •

---

(١) كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٥ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٥ .

(٢) كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٣) التيسير ج ٢ ص ١٤٤ .

**القدرة الممكنة لا يشترط بقاءها لبقاء التكليف :**

**القدرة الممكنة :**

لا يشترط بقاءها لبقاء التكليف بل يشترط وجودها في مبدأ  
التكليف فقط.

**فبقاء القدرة الممكنة :**

ليس بشرط في بقاء وجوب الواجب :

ولهذا لا تشترط لوجوب القضاء .

**لأن وجوب القضاء هو :**

بقاء الوجوب الأول .

لاتحاد سبب وجوب الاداء والقضاء عند الحنفية .

فلما وجدت في مبدأ التكليف لا تجاهه :

اكتفى بذلك في وجوب القضاء

**فلا يقال :**

يلزم من التكليف بالقضاء عند عدمها التكليف بما لا يطاق

وبناء عليه :

فوجوب الملوات الكثيرة قضاء في آخر لحظة من الحياة .

**هو :**

عين وجوبها أداء الذي توفر فيه شرط القدرة في حينه .

**غاية الأمر :**

ان من أخرها الى هذا الوقت :

قصر حتى ضاق الوقت عنها

ولهذا أثم بالاجماع .

والدليل على عدم اشتراط بقاء القدرة لوجوب القضاء :

أنه : لو اشترط

لم يأتى بترك الواجب الذى أخره بلا عذر الى آخر لحظة من الحياة .  
لأنه فى هذا الوقت غير قادر .

لكن الاجماع على أنه أثم ، وعلى عدم سقوط الصلاة .  
وبناء على هذا :

فقول الله تبارك وتعالى :

( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) . (١)

مخصوص بوجوب الأداء .

ودليل التخصيص :

الاجماع السابق .

ويتفرع على أن بقاء القدرة الممكنة ليس شرطاً لبقاء الوجوب :

انه اذا ملك الشخص

الزاد أو قدر على الرحلة بملك أو اجارة ولم يحج حتى هلك ماله :

لا يسقط الحج عنه

لأن وجوبه بقدرة ممكنة .

وكذا إذا وجبت صدقة الفطر بملك النصاب ثم هلك النصاب :

لا تسقط المدقة

واذا وجب عليه الصوم أو الحج فلم يمض ولم يحج حتى عجز بشيخوخة أو ممرض

مزمّن :

لا يسقطان عنه . (٢)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٢) شرح التلويح ج ١ ص ١٩٩ .

المبحث الثاني

القدرة الميسرة

## المبحث الثاني

### القدرة الميسرة

#### القدرة الميسرة :

هى : صفة توجب يسر أداء الواجب على المكلف بعد ما ثبتت

التمكن منه بالقدرة الممكنة .

فهى :

زائدة على الممكنة فضلا منه تعالى . (١)

وهى :

شرط فى وجوب أكثر أداء الواجبات المالية

كالزكاة والكفارات والعشر والخراج فضلا منه تعالى

لأن هذه الواجبات :

أشق على النفس .

اذ المال عماد المعاش وشقيق الروح بخلاف العبادات البدنية

وبقاء هذه القدرة :

شرط لبقاء الوجوب

لأنها :

شرط فى معنى العلة له بصفة اليسر فضلا من الله تعالى .

فلو فقدت فى وقت ما ينقلب اليسر عسرا فيسقط الوجوب .

بخلاف الممكنة :

فانها شرط محض لوجود التكليف .

فلا يلزم ان تكون شرطا لبقائه ، لأنه عينه اذ البقاء استمرار للوجود

كما قدمت .

فما وجب بقدره ميسرة :

الزكاة فان الشارع بعد ما أثبت التأهيل لوجوب أدائها

بملك النصاب :

أوجبها بقدره ميسرة . (١)

بالأدلة الآتية:

### الأول :

اشتراط كون المال ناميا لينجبر المؤدى بالنماء

فلا ينقص رأس المال بها .

وجعل حولان الحول دليل النماء بقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ أُمِرَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ) . (٢)

الثاني:

انه جعل الواجب قليل جدا من مال كثير

وهو :

ربع العشر في بعض الأموال

وفوقه بقليل في البعض الآخر

بالأدلة الواردة في زكاة :

الذهب والفضة وعروض التجارة والأنعام والزرع والثمار .

---

(١) كشف الاسرار ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) روى موقوفا من طرق كثيرة وروى مرفوعا ، والصواب انه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما سنن الدارقطني ج ٢ ص ٩٠ ، وأخرجه البيهقي في شرح السنة بلفظ " مَنْ اسْتَغَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ " وقال : قال عنه النووي: حديث صحيح أو حسن . انظر شرح السنة ج ٦ ص ٢٨ .

### الثالث :

ايجابها في بعض الأموال دون البعض

ولو أوجبها بقدر ممكنة :

لأوجبها في كل الأموال، ولزاد في مقدار الواجب ولم يشترط

النماء.

ومراعاة لهذه التيسير : قال الحنفية :

ان الواجب في الزكاة جزء من المال الذي وجبت فيه

الزكاة

فوجوبه متعلق بعين هذا المال لا بالذمة . (١)

ويتفرع على هذا :

سقوط الزكاة بهلاك المال ولو بعد التمكن من أدائها :

لفوات محلها ، وهو المال الذي وجبت فيه .

وبالتالي : لفقد القدرة الميسرة اذ لو قلنا : ببقاء الوجوب بعد الهلاك

لكانت واجبة بصفة العسر أي بقدر ممكنة .

والثابت بالدليل خلافه . (٢)

وقال الأئمة الثلاثة : الشافعي وأحمد ومالك :

تسقط بالهلاك قبل التمكن ولا تسقط بعده

لأن وجوبها في الذمة وبقدرة ممكنة كالحج . (٣)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٤٦ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٤٦ شرح التلويح ج ١ ص ٢٠٠ ، كشف الاسرار ج ١ ص ٢٠٢ ،

تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣) تحفة المحتاج ج ٣ ص ٢٦٢ ، المغني ج ٢ ص ٥٠٨ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣ .



أما اذا استهلك المال صاحبه بالانفاق أو بالتلاف بعد وجوب الزكاة

فقد اتفقوا على بقاء الوجوب •

وهذا لا يرد على ما قلنا :

ان القدرة الميسرة كالعلة والحكم ينتفى بانتفائها

وذلك :

لأن وجوب الزكاة بعد الاستهلاك :

— مجازاة لمالك المال

— ومعاملة له بنقيض قصده

— ومراعاة لحال الفقير

فالعلة باقية حكما •

# الفصل الخامس

لا تكليف بالمقدور إذا كان شاقا

### الفصل الخامس

لا تكليف بالمقدور اذا كان شاملا

تقدم في الفصل الثاني من <sup>١٥١</sup>الباب : أنه يشترط في التكليف شرطان :

#### الأول :

أن يكون مقدورا للمكلف

فما كان من الفعل خارجا عن مقدور المكلف كان التكليف به تكليفا بما لا يطاق

والتكليف بما لا يطاق غير واقع اتفاقا .

فالمكلف :

لا يكلف الا بما تطيقه نفسه ويسهل عليه فعله .

لأن سبب التكليف :

مصلحة المكلف :

كما قال تعالى :

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) . (١)

وقال تعالى :

(الرَّكَّابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) (٢)

ومنها ابتلاؤه :

كما قال تبارك وتعالى :

(الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (٣)

---

(١) سورة الانبياء آية ١٠٧

(٢) سورة ابراهيم آية ١

(٣) سورة الملك آية ٢

ولكن :

قد يخطأنا بشيء نطبقه وفي الظاهر يبدو أنه تكليف بما لا يطاق  
كما مر في الأفعال الجبلية. (١)

فلهذا :

وجب اللجوء الى التأويل حتى يمكن التوفيق بين النصوص والعقل .

### الشرط الثاني :

ألا يكون شاقا .

فكما نفى الشارع التكليف بما لا يطاق نفى التكليف بالشاق .

بقوله عز وجل :

(هُوَ أَجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) . (٢)

وقوله جل وعلا :

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) . (٣)

وقوله تبارك وتعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) . (٤)

وقوله عز وجل :

(يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) . (٥)

(١) انظر ص ٢٢٦

(٢) سورة الحج آية ٢٨

(٣) سورة المائدة آية ٦

(٤) سورة البقرة آية ١٨٥

(٥) سورة النساء آية ٢٨

وقوله تعالى :

( رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ) (١)

والمعنى : لا تكلفنا بما فيه مشقة كما كلفت الذين من قبلنا .

فلا يلزم من عدم وقوعه في شريعتنا :

انه لم يقع في الشرائع السابقة .

بل وقع كما وردت الآيات بذلك .

فقال تبارك وتعالى :

( فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) (٢) . أى ليقتل بعضكم بعضا .

وروى النسائي وابن جرير (٣) وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال :

قال الله تعالى :

( إِنْ تَوَبَّتُمْ أَنْ يُقْتَلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ كُلٌّ مِنْ لِقَىٰ مَنْ وَلَدٍ وَوَالِدٍ  
فَيَقْتُلُهُ بِالسَّيْفِ ، وَلَا يُبَالِي مَنْ قَتَلَ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ ، فَتَسَابَ

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦

(٢) سورة البقرة آية ٥٤

(٣) هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري . المؤرخ المفسر الامام .  
ولد في آمل بطبرستان سنة ٢٢٤هـ . عرض عليه القضاء فامتنع ، والمظالم فأبى  
له من المصنفات : اخبار الرسل والملوك مطبوع يعرف بتاريخ الطبري في  
احدى عشر جزء ، وجامع البيان في تفسير القرآن يعرف بتفسير الطبري  
يقع في ثلاثين جزء ، وغيرها . وهو من ثقات المؤرخين .  
قال ابن عبد البر : أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ ، وفي تفسيره ما يدل على  
علم غزير . توفى سنة ٣١٠هـ . انظر الاعلام ج ٦ ص ٦٩ بتصرف .

أُولَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا خَفِيَ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ مَا أَطْلَعَ اللَّهُ مِنْ دُونِهِمْ فَاعْتَرَفُوا بِهَا ، وَفَعَلُوا مَا أُمِرُوا بِهِ فَغَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ (١).

هذا والمشقة في اللغة :

تعب النفس أو البدن (٢).

والشق بالكسر : هو المشقة ، قال الله تعالى :

( وَتَحْمِلُ أَنْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ

تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشُقُّ الْأَنْفُسَ ) (٣). أى بتعبها (٤).

يقال : شق الأمر عليه من باب قتل (٥).

وفى الاصطلاح :

هى : الكلفة المصاحبة لل فعل (٦).

والأفعال المقدورة قسمان :

فعل يستطيعه المكلف لكن بمشقة وتعب

وتسمى المشقة فيه : مشقة زائدة

وفعل يستطيعه بسهولة

وتسمى المشقة فيه : مشقة معتادة .

(١) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) مفردات الراغب مادة شق .

(٣) سورة النحل آية ٧

(٤) مختار الصحاح مادة شق

(٥) المصباح المنير مادة شق

(٦) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠ بتصرف .

### فالأول :

يجوز التكليف به عقلا

### واتفقوا :

على أنه وقع التكليف به فى بعض الشرائع السابقة

وهو الذى جاء فى قوله عز وجل :

(رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى  
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا) . (١)

والاصر : العيب

والمراد به :

ما كلف به بنو اسرائيل من :

- قتل المرء نفسه
- وقطع موضع النجاسة من الثوب
- وأداء خمسين صلاة فى اليوم واللييلة
- واخراج ربع المال للزكاة
- والصبر على ما أصابهم من المحسن والشدائد . (٢)

### والثانى :

هو الذى وقع التكليف به

وهو المراد فى تعريف التكليف بأنه :

الزام ما فيه مشقة •

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦ •

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج ١ ص ١٤٤ ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون

الأقاويل ج ١ ص ١٠٧ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٢٦ ، ص ٤٣٠ •

وهو المراد بالوسع على أرجح القولين فى قوله تعالى :

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (١)

أى ما يسهل عليها • فلا يكلفها بما لا تطيقه ولا بما يشق عليها •

وقد ذكر النسفى والبيضاوى (٢) :

فى تفسير قوله تعالى :

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)

قولين :

أحدهما :

ما تسعه قدرتها فضلا ورحمة

الثانى :

ان المراد بالوسع : ما يسع الانسان ولا يضيق عليه ولا يحرج فيه

كقوله جل وعلا :

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (٣)

فقد فسر اوسع أولا :

بالتكليف بما يطاق شق على النفس أو لا •

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦ •

(٢) هو : عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوى الشافعى ، ويلقب بالقاضى • كان فقيها أصوليا مفسرا عقديا • كتب فى علم أصول الفقه وأصول الدين وتفسير القرآن الكريم • من مؤلفاته : الوصول الى علم الأصول ، كتب المنهاج فى الأصول ، والمطالع فى أصول الدين ، وأنوار التنزيل فى التفسير • طبقات الأصوليين ص ٨٨ بتصرف •

(٣) سورة البقرة آية ١٨٥ •



وقسراه ثانيا :

بالتكليف بما ليس بشاق .

واقصر الزمخشري <sup>(١)</sup> في الكشف :

على الثانى

والدليل على أن التفسير الثانى :

هو الراجح : مران :

الامر : ان الله تعالى علمنا أن ندعوه :

... الا يكلفنا بالشاق فى الجملة الثانية .

قال تعالى :

( رَبُّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا )

... و بما لا يطاق فى الجملة الثالثة .

قال عز وجل :

( رَبُّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَلًا طَاقَةً لَّنَا بِهِ )

وقد روى فى قوله تبارك وتعالى :

( رَبُّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ) الآية

انه قال : ( قد فعلت ) . (٢)

الثانى : ان نفى الحرج فى التكليف :

مفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم

---

(١) سبقت الترجمة له ص ٢٤

(٢) قال الحافظ ابن كثير بعد أن أرشد الله عباده الى سؤاله بقوله ( ربنا لا تؤاخذنا )

الآية قد تكفل لهم بالاجابة حيث ورد عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم

قال : قال الله : ( قد فعلت ) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٠٨ ، ٥٠٩

لعمران بن حصين (١):

(مل قائما ، فان لم تستطع فقاعدا ، فان لم تستطع فعلى جنب) (٢)

ومفهوم كذلك من قوله تعالى في كفارة الظهار:

(مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَكِينًا) (٣). فان المعنى : فمن لم يستطع الصوم .

ومن استطاع الصوم :

لكن مع انقطاعه عن وسائل معيشته الضرورية

والمحتاج اليها حاجة شديدة .

هو ومن يعول :

لا يعد مستطيعا

فلا استطاعة في القضيتين وأمثالهما :

شاملة لعدم العجز وعدم الحرج . (٤)

---

(١) سقت الترجمة له ١٣٤٠ .

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك تقصير الصلاة باب اذا لم يطق قاعدا

على جنب ج ٢ ص ٥٨٧ .

(٣) سورة المجادلة آية (٤) .

(٤) شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية ص ٣٧٩ وما بعدها .

### أقسام المشقة :

تنقسم المشقة الى قسمين :

— مشقة زائدة

— ومشقة معتادة •

### المشقة الزائدة :

هي التي اذا صحبت الفعل تشوش على النفس عند الاتيان به ، وتقلقها

وتوقعها في الحرج غالبا

للتعب الذي يصحب الفعل •

وهذه المشقة نوعان :

#### النوع الأول :

أن تكون المشقة خاصة بالفعل الذي يأتي بسسه

المكلف •

بكالصوم في المرض والسفر

والحج للعاجز عن الزاد والراحلة

فان هذه المشقة :

يشعر بها المكلف عند الاتيان بفعل مما مثلت ،

ولا يحس بها في غيره •

وهذه المشقة :

هي التي جاءت في قول الله عز وجل :

( وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ )<sup>(١)</sup>

---

(١) سورة الحج آية ٢٨ •

وهي التي شرعت من أجلها الرخص .

كما في قوله عز وجل :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (١)

وقوله تبارك وتعالى :

(فَلَمْ تَجِدْ وَامَاءَ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) . (٢)

ويأتى للكلام عنها مزيدٌ ان شاء الله في الكلام عن الرخصة .

### النوع الثاني :

ألا تكون خاصة بفعل معين

وانما تتحقق عند الاستمرار في الاتيان بأفعال متكررة .

كالاكثار من نوافل الصلاة أو الصوم أو الحج أو تلاوة القرآن . (٣)

فاذا نظر الى كليات هذه الأعمال والمداومة عليها أحس المرء بالمشقة

لأنه يحمل نفسه فوق ما تتحمله في الأحوال العادية .

وكما شرع الله تعالى عند النوع الأول :

الرخص

شرع عند النوع الثاني :

الرفق في العمل الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم :

( اِكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ ) . (٤)

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) سورة النساء آية ٤٣ ، سورة المائدة آية ٦ .

(٣) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠ .

(٤) طرفا من حديث لأبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحة . صحيح مسلم بشرح النووي

ك الميام باب النهي عن الوصال ج ٧ ص ٢١٣ .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(الْقَمَدَ الْقَمَدَ تَبْلُغُوهُ) . (١)

وما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة عند ما يتكلفون أعمالا تشق

عليهم المواظبة عليها :

(إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ) (٢)

القسم الثانى :

المشقة المعتادة :

وهى التى تصاحب الأفعال التى كلف بها الشارع .

— كإيجاب خمس صلوات فى اليوم والليلة .

— وربيع العشر فى زكاة النقدين وعروض التجارة .

— وصوم شهر فى كل عام .

فان هذه المشقة :

تتحملها النفس بيسر وسهولة .

وانما سميت مشقة :

نظرا الى من لم يلتزم بتكاليف الاسلام ويتبع هواه .

فانها تعتبر مشقة بالنظر الى هذا النوع من الناس .

---

(١) جزء من حديث طويل عن أبى هريرة صحيح البخارى بشرح فتح البىارى

ك الدعوات باب القصد والمداومة على العمل ج ٨ ص ١٢٢

(٢) صحيح البخارى ك الاعتصام باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

ج ٨ ص ١٤٢ ، صحيح مسلم ك الفضائل باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم

ج ١٥ ص ١٠٩

وقال تعالى في شأن الصلاة :

(وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) (١)

وباعتبارها سمي الطلب في الاسلام تكليفاً . (٢)

فانه في اللغة :

يقتضى معنى المشقة

لأن العرب تقول :

("كلفته تكليفاً" اذا حملته أمراً يشق عليه وأمرته به " وتكلف

الشيء " اذا تحملته على مشقة). (٣)

وقد ذكرت :

ان الشارع لم يكلف بالأعمال بما فيه مشقة زائدة .

والدليل على ذلك أمور :

الأول :

النصوص :

كقوله عز وجل :

(وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ

عَلَيْهِمْ) . (٤)

وقوله جل وعلا :

(رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ

عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا) . (٥)

(١) سورة البقرة آية ٤٥

(٢) الموافقات ج ٢ ص ٣٤٣ ، ج ٢ ص ١٢٠

(٣) لسان العرب مادة كلف

(٤) سورة الاعراف آية ١٥٧

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٦

وقوله تبارك وتعالى :

(يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وُحُلَكُمْ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) . (١)

وقوله تعالى :

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ) . (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ) . (٣)

أى الخالية من مشاق التكليف .

### الأمر الثانى :

مشروعية الرخص كالقصر والفطر والجمع فى السفر والمريض

- والتيمم عند فقد الماء

- والأكل من الميتة عند الاضطرار

قال تعالى :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) . (٤)

وقال عز وجل :

(قُلْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) . (٥)

وقال بعد بيان أنواع الأطعمة المحرمة :

(فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ)

(١) سورة النساء آية ٢٨

(٢) سورة المائدة آية ٦

(٣) مسند الامام أحمد ج ٥ ص ٢٦٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٥) سورة النساء آية ٤٣ .

وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

الأمر الثالث :

الاجتماع على عدم وقوع التكليف بالشاق في شريعتنا  
ولو وقع لحصل في الشريعة التناقض والاختلاف (٢).

هذا :

والحكمة من عدم التكليف بالمشقة الزائدة :

انها لا تتحمل الا بضرر كبير

أى أن المكلف لو أتى بالمكلف به مع المشقة الزائدة لأدى ذلك :

الى عدة أمور :

الأول :

انقطاع الانسان عن المداومة عن العمل المكلف به

أو انقطاعه عن العمل بما كلف به .

الثانى :

الحاق الضرر الجسمى بالانسان كالمرض وزيادته .

الثالث :

فقد الانسان لما له أو صعوبة الحصول عليه

أما المشقة المعتادة :

فهي محتملة ، ومنها مشقة مكافحة الهوى .

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٣

(٢) الموافقات ج ٢ ص ١٢٣ .



وعند ما يكلف الإنسان بالأحكام الشرعية من أوامر ونواهي : يجد  
بعض الكسالى لا محالة :

صعوبة عند امتثال الأوامر واحتساب النواهي  
لأنه مبال للراحة والحرية ، ولا طلاق العنان للنفس حسب أهوائها والاسترسال  
في الشهوات ، وإيثار الدنيا على الآخرة .  
وعند عزمه المصمم على الامتثال والتزامه بتكاليف الشريعة : سوف  
يحبس نفسه ويكف طموحها . (١)

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١٢٣ .

# الباب الرابع

في

تقسيم الأفعال المكلف بها

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول: في تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية

الفصل الثاني: في تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المنفعة  
إلى عزيمته وخصمه، وبيان الرخصة عند الضرورة  
والحرج.

الفصل الثالث: في تقسيم الأفعال المكلف بها باعتبار  
السمعة لها.

الفصل الرابع: في تقسيم الأفعال المكلف بها من حيث  
أحكامها إلى معللة وغير معللة.

# الفصل الأول

في

تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية  
وفيه تمهيد وستة مباحث

المبحث الأول : في تعريف الواجب في اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني : في الفرض والواجب

المبحث الثالث : في تعريف الشرط في اللغة والاصطلاح

المبحث الرابع : في تعريف المباح في اللغة والاصطلاح

المبحث الخامس : في الحرام أو المحرم

المبحث السادس : في تعريف المكروه

### التمهيد :

بما أن أفعال المكلفين هي :

متعلق الحكم

سأذكرُ بتعريف الحكم ثم أبين معني

تعلقه بالأفعال .

تعريف الحكم :

الحكم الشرعي :

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء

أو تخيرا أو وضعاً .<sup>(١)</sup>

وينقسم هذا الحكم الى قسمين :

- حكم تكليفي

- وحكم وضعي .

فالحكم التكليفي :

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيرا

والحكم الوضعي :

هو جعل الله تعالى الفعل ركنا أو شرطا أو علة

أو سببا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا .

شرح تعريف الحكم التكليفي :

الخطاب في اللغة :

مصدر خاطب يخاطب مخاطبة وخطابا

ومعناه :

توجيه الكلام نحو الغير للافهام<sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى :

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٣٠ ، شرح العضد ج ١ ص ٢٢١ ، ٢٢٢

(٢) تاج العروس مادة خطب .

( وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ) . (١)

وفى الأصول :

هو الكلام الموجه نحو الغير للافهام

فليس المراد به هنا المصدر ، انما المراد به المخاطب به .

فيكون من باب اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول على سبيل المجاز . (٢)

والمراد بالتعلق :

الارتباط : أى ارتباط الحكم بفعل المكلف .

مثال ذلك :

قوله تعالى :

( أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) . (٣)

فالحكم :

ايجاب اقامة الصلاة .

وفعل المكلف :

اقامة الصلاة .

فقد ارتبط الحكم وهو : الايجاب بفعل المكلف وهو : الاقامة .

والمراد بالأفعال :

جمع فعل وهو ما يصدر عن الانسان سواء أكان :

أ - من أفعال القلب كوجوب الايمان والنية فى العبادات .

ب - أم كان من أفعال الجوارح كالنطق بالشهادتين والصلاة والميام .

---

(١) سورة هود آية ٣٧ .

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٣٠

(٣) سورة البقرة آية ١١٠ .

والمراد بالمكلفين :

جمع مكلف وهو الانسان الملزم بما فيه كلفة أو بطلب ما فيه

كلفة واشتهر بين الأصوليين تعريفه بالبالغ العاقل . (١)

والتكليف عند أكثر العلماء :

هو الزام ما فيه مشقة .

وقيل :

هو طلب ما فيه مشقة

وتقدم بيان ذلك في الفصل الأول من الباب الأول . (٢)

اقتضاء :

الاقتضاء معناه : الطلب وهو عام ويشمل :

١ - طلب الفعل الجازم وهو الايجاب

ومثاله : قوله تعالى :

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً

بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٣).

٢ - طلب الفعل غير الجازم وهو النذب

ومثاله : قوله عز وجل :

(يُنَاقِهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى

أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) . (٤)

---

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع ج ١ ص ٦٧ ، تقرير الشربيني ج ١ ص ٧٠

(٢) انظر ص ٢٩ وما بعدها

(٣) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٣ - طلب الكف الجازم وهو التحريم

ومثاله قوله تبارك وتعالى :

(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (١)

٤ - طلب الكف غير الجازم وهو الكراهة

ومثاله قول الحق جل وعلا :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ

إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَوُكُّمٌ) (٢)

أو تخييرا :

التخيير هو الاباحة وهى أن يكون للإنسان فعل الشئ أو تركه

أى استواء الفعل والترك .

ومثاله قوله تعالى :

(وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) (٣)

وقوله عز وجل :

(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ

الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) (٤)

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥١

(٢) سورة المائدة آية ١٠١

(٣) سورة المائدة آية ٢

(٤) سورة البقرة آية ١٨٧

هذا وخطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين :

شامل للموجودين حال الخطاب

والمعدومين الآن ، الذين سيوجدون بصفة التكليف فيما بعد .

فمعنى ما جاء في التعريف :

المتعلق بأفعال المكلفين - الذي من شأنه أن يتعلق .

والتعلق كما قدمت :

ارتباط الحكم بالفعل بعد أن لم يكن مرتبطا .

وهذا المعنى :

ثابت للكلام من الازل وفيما لا يزال .

فيكون له تعلقان :

- تعلق تنجيزي .

- تعلق صلاحى قديم يتعلق بغير الموجودين

بمعنى أنهم اذا وجدوا بشروط التكليف : خوطبوا به .

وهذا التعميم بدليل :

أن جميع المكلفين مخاطبون بالقرآن موجودين ومعدومين الى أن تنتهى

دار التكليف .

كما قال جل شأنه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم :

( وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِتُذَكَّرُوا بِهِ وَمَنْ يَلْغُ ) . (١)

وكما جاء في قوله صلاة الله عليه وسلامه :

( أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ ) . (٢)

---

(١) سورة الانعام آية ١٩

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ، ك العلم ، باب ليبلغ العلم الشاهد

الغائب ج ١ ص ١٩٩ .



الدليل الثاني :

ان كل من وجد بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بأموره

والا لما كان مرسل اليهم كافة وهو باطل .

لقوله تبارك وتعالى :

( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا )<sup>(١)</sup>

تقسيم الأفعال :

بعد تعريف الخطاب وتقسيمه الى ايجاب وندب واباحة وتحريم

وكراهة .

أقسام الأفعال باعتبار هذه الأحكام الى خمسة أقسام أيضا :

- واجب

- مندوب

- مباح

- حرام

- مكروه

وزاد بعض الأصوليين قسما سادسا :

وهو خلاف الأولى

وأنفرد لكل قسم مبحثا .

---

(١) سورة سبأ آية ٢٨ .

المبحث الأول  
في  
تعريف الواجب

## المبحث الأول

### فى تعريف الواجب

#### الواجب فى اللغة :

- يأتى بمعنى اللازم " يقال وجبت مواساة الفقير أى لزمته .
- ويأتى بمعنى الساقط .

ومن ذ لك قوله تعالى:

( فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ  
وَالْمُعْتَرَّ ) (١) . أى سقطت على الأرض بعد نحرها . (٢)

وفعله : وجب وجوبا .

#### والواجب اصطلاحاً :

يمكن أن يعرف بأنه :

الفعل المطلوب طلباً جازماً

أخذاً من تعريف الوجوب بأنه :

الطلب الجازم للفعل .

ويكون حينئذ تعريفاً بالحد . (٣)

وعرفه الأصوليون بالرسم :

تعريفات كثيرة

اخترت منها تعريف القاضى أبى بكر الباقلانى:

وهو ما يذم شرعاً تاركه بوجه ما . (٤)

---

(١) سورة الحج آية ٣٦ .

(٢) مختار الصحاح مادة وجب ، كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠١

(٣) المسودة فى اصول الفقه ص ٥٧٥ ، نهاية السؤل ج ١ ص ٤٣ ، شرح الكوكب المنير ج ١

ص ٣٤٦ ، شرح العضد ج ١ ص ٢٢٨ ، شرح التوضيح ج ٢ ص ١٢٣

(٤) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ ، شرح العضد ج ١ ص ١٢٩

وعبارة الرازي<sup>(١)</sup> في المحصول عن تعريف أبي بكر هي :

ما يذم شرعا تاركه قصدًا مطلقا . (٢)

#### شرح تعريف الياقلاني :

ما :

أي الفعل وهو جنس في التعريف يشمل الأقسام الخمسة .

يذم :

قيد أول في التعريف خرج به المندوب والمكروه التنزيهي والمباح .

لأنه : لازمٌ عليها .

شرعا :

لبيان ان الذم يكون عن طريق الشرع لا عن طريق العقل .

عند غير المعتزلة .

ولا خراج الواجب بالعقل عند المعتزلة . (٣)

ويثبت الذم :

بنص الشارع عليه أو على دليله . (٤)

---

(١) هو : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي التميمي ، فقيه شافعي

أصولي ومفسر . ولد سنة ٥٤٤ هـ له تصانيف كثيرة منها : المسائل الأربعون

في أصول الدين ، ومنها : مفاتيح الغيب وهو المشهور بالتفسير الكبير ،

والمحصول في الأصول والمعالم فيه أيضا . توفي رحمه الله سنة ٦٠٦ هـ .

طبقات الشافعية ج ١ ص ٤٧ ، الفتح المبين ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٤١ ، الابهاج في شرح المنهاج للسبكي ج ١ ص ٥١

(٣) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤

(٤) شرح العضد ج ١ ص ٢٢٩ ، شرح البدخشي ج ١ ص ٤١ .

تاركه :

قيد ثالث خرج به الحرام والمكروه التحريمى فانه يذم فاعلهما . (١)

بوجه ما :

قيد أريد به ادخال الواجبات الأربع التالية فى التعريف :

- الواجب العينى .
- الواجب الكفائى .
- الواجب المخير .
- الواجب الموسع .

وذلك لأن الترك بوجه ما :

- شامل لترك الواجب فى جميع وقته

الا بعذر نسيان أو نوم أو سفر .

وهذا هو : الواجب العينى :

فان المكلف لو تركه فى جميع وقته

كالذى لم يصل الظهر حتى خرج وقته :

يكون مذموما .

الا اذا تركه بعذر نوم أو نسيان . وكذا لو ترك الصوم فى رمضان :

يكون مذموما

الا اذا تركه بعذر سفر أو مرض .

- وشامل لترك الواجب الكفائى :

فان المكلف لو تركه مع عدم فعل غيره له

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤

بأن تركه جميع المكلفين :

• كان مذموماً •

لأن الواجب الكفائي :

ما طلب فعله طلباً جازماً من كل المخاطبين به

بحيث يسقط بفعل البعض كالزراع والاطباء..

- وشامل لترك كل الخصال المخير فيها من الواجب المخير

كخصال كفارة اليمين في قوله تعالى:

(فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ

مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) (١).

فيذم تارك الواجب المخير :

إذا ترك جميع الأمور المخير فيها

ولا يذم :

إذا ترك بعضها •

لأن الواجب واحد مبهم من هذه الثلاثة •

- وشامل أيضاً للواجب الموسع

لأنه إنما يذم تاركه إذا تركه في جميع وقته

أما إذا تركه في أول وقته فلا يذم • (٢)

---

(١) سورة المائدة آية ٨٩

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ •

واختلف فى رأى القاضى أبى بكر الباقلانى فى أصحاب الأعذار :

- كالنائم
- والناسى
- والمسافر

فقال بعضهم :

رأيه ان الفعل يجب عليهم حال العذر أى يطلب منهم أدائه  
لكنهم : لا يأثمون بالترك حال العذر . (١)

وقال بعضهم :

رأيه هو سقوط الوجوب فى هذه الحالة  
فاذا زالت الأعذار :

وجب قضاء الصلاة والصوم ابتداء .

فوجب القضاء عنده :

ليس فرعا عن وجوب الأداء .

على رأى الثانى بخلاف رأى الأول . (٢)

والذى يتفق مع شروط التكليف السابقة :

هو رأى الثانى لا الأول .

وقال الحنفية :

الساقط حال هذه الأعذار :

هو وجوب الأداء بمعنى :

طلب الفعل

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ ، حاشية التفਤازانى ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) شرح العنبد ج ١ ص ٢٢٨ .

لا الوجوب بمعنى :

شغل الذمة •

فدمة النائم والناسي والمسافر مشغولة بالفعل •

كالصلاة • لكن لا يجب أدائها ، فوجوب القضاء بعد اليقظة مبني على

الوجوب لا على وجوب الأداء.. (١)

وتقدم أن الرازي في المحصول عبر عن تعريف أبي بكر بقوله :

ما يذم شرعا تاركه قصدا مطلقا

ولشرح هذا التعريف ، وبيان محترزاته وشموله لأنواع الواجبات • أقول :

المراد بما :

الفعل : وهو جنس في التعريف شامل :

للواجب

والحرام

والمندوب

والمكروه

والمباح

وقوله يذم شرعا :

معناه : أن يرد من الشرع ما يدل على أن تاركه مذموم

وخرج بقوله يذم :

المندوب ، والمكروه تنزيها والمباح لأنها أفعال لا ذم فيها :

وبقوله شرعا :

الواجب بالعقل عند المعتزلة وهو : الذي يثبت حسنه بالعقل ثبوتا

مؤكد

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ •



فان الذم فيه ثبت من طريق العقل .

وقوله تاركه :

خرج به الحرام فانه يذم فاعله . وكان ينبغي أن يقال والمكروه التحريمي لأن  
الشافعية قالوا بالمكروه تحريماً أو تنزيهاً في فقههم لكنهم لم يذكروه  
في أصولهم .

ومعنى الجملة :

الفعل الذى بحيث يذم شرعاً تاركه فالذم انما يكون عند الترك  
لا مطلقاً .

وقوله فى التعريف قصد :

أى الشخص المذموم هو الذى يترك الفعل قاصداً للترك .  
أما اذا تركه بعذر نسيان أو نوم فانه لا يذم

وهو قيد :

لبيان أن حصول الذم انما يكون على الترك على سبيل القصد .

وبهذا :

يدخل فى التعريف الواجب الموسع كالملاة اذا تركها المكلف  
قاصداً حتى خرج وقتها .

أما اذا تركها غير قاصد كما فى حال الاعذار المتقدمة فلا تدخل  
لأنه : لم يتركها وهو قاصد للترك فلا يذم على تركها . (١)

وقوله مطلقاً :

مفعول مطلق أى ما يذم ذماً مطلقاً سواء أكان :

- من كل الوجوه

- أو من بعضها .

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤ .

فالأول يتحقق :

بالواجب العيني

والواجب المضيق

والواجب المعين

لأن كلا منها متى ترك ذم تاركه .

فالواجب العيني :

كالصلوات الخمس

والواجب المضيق :

كالصلاة في آخر جزء من الوقت .

والواجب المعين :

كصوم رمضان .

أما ان كان الواجب :

على الكفاية

أو مخيرا

أو موسعا

فان الذم :

يتحقق عليه من وجه دون وجه

فاذا ترك المكلف صلاة الجنازة :

فقد ترك ما هو واجب عليه

لأن فرض الكفاية :

يتعلق بالجميع ، ولا يذم عليه اذا فعله غيره ،

ويذم اذا لم يفعله أحد .

وإذا ترك أحد خصال الكفارة :

فقد ترك ما يصدق عليه أنه واجب

مع أنه لا يذم فيه إذا أتى بغيره لأن الواجب واحد على البديل

وإذا ترك كل الخصال يذم .

وإذا ترك الصلاة في أول وقتها :

صدق أنه ترك واجبا إذ الصلاة تجب بأول الوقت .

ومع ذلك لا يذم عليها إذا أتى بها في أثناء الوقت .

ويذم إذا أخرجها عن جميع الوقت .

فصح أنه :

في الثلاثة يذم مطلقا . (١)

وهذا التعريف للواجب بعباريته :

تعريف بالرسم كما تقدم .

وانما اخترته لسلامته من الاعتراضات بخلاف التعريفات الأخرى فانه معترض عليها .

فمنها تعريفه :

بما يعاقب تاركه . (٢)

وأعترض عليه :

بأنه غير جامع لجواز أن يتحقق الواجب ولا يعاقب تاركه لعفو الله

تبارك وتعالى عنه .

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) المستصفى ج ٦ ص ٦٦

لقوله جل وعلا :

(إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ غَفُورٌ) (١).

ومنها تعريفه :

بما يتوعد بالعقاب على تركه . (٢)

واعترض عليه :

بأن الإيعاد بالعقاب على الترك

كقوله عز وجل :

(وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَبَشَرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (٣)

يستلزم العقاب لا محالة .

لأنه لو لم يعاقب :

لتحقق الكذب في خبره سبحانه .

واذا تم ذلك :

لزم عليه عدم العفو مع أن الثابت عفوهِ سبحانه

عمن يشاء كما جاء في قوله تبارك وتعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ

يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (٤).

---

(١) سورة الحج آية ٦٠

(٢) شرح العضد ج ١ ص ٢٢٨ ، حاشية الجرجاني ج ١ ص ٢٢٩

(٣) سورة التوبة آية ٣٤

(٤) سورة النساء آية ١١٦ .

فما ترتب على التعريف الأول :

ترتب على التعريف الثاني

فيكون مردودا بأنه غير جامع إذ يخرج منه الواجب المعفو عن تركه عند المعتزلة. (١)

ومنها قول البعض :

الواجب : ما يخاف العقاب على تركه .

واعترض عليه :

بأن التعريف غير مانع لدخول الفعل المشكوك في وجوبه ، فإنه

غير واجب ، ومع هذا يخاف العقاب على تركه لاحتمال أنه

واجب . (٢)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٨٥ .

(٢) المستصفى ج ١ ص ٦٦ ، العضد ج ١ ص ٢٢٩ .

البحث الثاني  
في  
الفرض والتوجب

## المبحث الثاني

### الفرض والواجب

اختلف في كلمتي الفرض والواجب هل هما كلمتان مترادفتان أم متغايرتان ؟

فقال الحنفية :

بتغايرهما .

لأن الفرض لغة :

معناه القطع والتقدير . (١)

فهو مقدر :

حيث لا يحتمل زيادة ولا نقما

ومن ذلك قوله جل وعلا :

(فَنَصِّفْ مَا قَرَّمْتُمْ) (٢) أى قد رتسم

ومقطوع به :

حيث لا احتمال في عدم ثبوته

ومن ذلك قوله تبارك وتعالى :

(سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) (٣)

أى قطعنا بالاحكام فيها . (٤)

ومعنى الواجب في اللغة :

هو كما تقدم اللازم سمي به للزمومه للشخص

---

(١) المصباح المنير مادة فرض

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

(٣) سورة النور آية (١) .

(٤) مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج ٣ ص ١٣٠ ، كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٠

أو الساقط سمي به لسقوطه بسقوط العلم عنه

وان كان في ايجاب العمل به ثباته

فالأمر به غير موجب للعلم :

أى الادراك الجازم وان كان موجبا للعمل به .

فلما كان الأمر به غير موجب للعلم :

صار كالساقط على المكلف بدون اختياره فسمى واجبا<sup>(١)</sup>.

وبهذا :

يظهر التغاير بينهما من حيث اللغة

المعنى الاصطلاحي للفرض :

هو فعل ثبت حكمه بدليل قطعي .<sup>(٢)</sup>

فيكون الأمر به :

موجبا للعلم يقينا ولهذا يكفر جاحده .<sup>(٣)</sup>

ويكون :

موجبا للعمل به للزوم الاداء على المكلف .

ولهذا :

يكون المؤدى له مطيعا بالاداء ويفسق تاركه بلا عذر .<sup>(٤)</sup>

---

(١) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠١

(٢) المسودة ص ٥٠ ، كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠١ .

(٣) هذا عند بعض الحنفية ، والبعض الآخر يشترط فيما يكفر به مع القطع : ان يكون

معلوما من الدين بالضرورة .

(٤) اصول السرخسى ج ١ ص ١١ .



### المعنى الاصطلاحي للواجب :

هو فعل ثبت حكمه بدليل ظني . (١)

فالأمر به لا يفيد العلم يقينا :

ولهذا لا يكفر جاحده

ويكون موجبا للعمل به :

فيفسق تاركه عمدا . (٢)

### وبهذين التعريفين :

يكون الفرض :

أعلى مرتبة من الواجب .

لأن مادته في اللغة :

تدل على القطع والتقدير

ولأنه :

ثبت بدليل قطعي ويكفر جاحده .

ويكون الواجب :

أقل مرتبة من الفرض

لأن مادته في اللغة :

تدل على السقوط

ولأنه :

ثبت بدليل ظني ولا يكفر جاحده . (٣)

---

(١) أصول البزدوى ج ٢ ص ٣٠١ نزهة المشتاق ص ١١٥ .

(٢) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٣ نزهة المشتاق ص ١١٦ .

(٣) أصول البزدوى ج ٢ ص ٣٠١ .

### وقال الجمهور :

بتردافهما .

اذ أن الفرض والواجب اسمان لمعنى واحد .

وهو :

الفعل المطلوب طلبا جازما سواء ثبت بقطعى أم بظنى .

واختلاف طريق الثبوت :

لا يوجب اختلاف حكم الفعل فى نفسه

ويرون :

ان تخصيص اسم الفرض : بالمقطوع

وتخصيص اسم الواجب : بالمظنون .

تحكم .

### لأن الفرض لغة :

التقدير مطلقا

سواء ثبت طلب الفعل بقطعى أم بظنى

وهم :

لا ينكرون الفرق فى القوة بين ما ثبت بدليل قطعى وما ثبت بدليل ظنى

كما لا ينكرون تفاوتهما من حيث أن :

ما ثبت بقطعى يكفر جاحده

وما ثبت بظنى لا يكفر جاحده . (١)

---

(١) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٣ ، نزهة المشتاق شرح اللمع ص ١١٦ .

### رد الحنفية :

رد الحنفية على الجمهور في قولهم :

ان تخصيص كل معنى باسم تحكم:

بأن ذلك ليس

تحكما ، انما هو لاختلافهما في الخواص .

لأن الفرض :

ما ثبت بقطعي ويكفر جاحده .

### والواجب:

ما ثبت بظني ولا يكفر جاحده .

وهذا من ناحية الشرع .

والجمهور : لا ينكرون هذه الخواص

ومن ناحية اللغة :

فان معنى السقوط :

لا يوجد في الفرض

كما أن معنى القطع :

لا يوجد في الواجب

فأني يلزم التحكم (١) ؟

والقول بترادفهما فيه :

إما رفع للدليل الظني الى درجة القطع

وإما وحث للدليل القطعي الى درجة الدليل الظني .

---

(١) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٤ .

مثال ذلك :

أصل الركوع والسجود ثابت بالنص

لقوله تبارك وتعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ) (١)

وتعديل الاركان أو الطمأنينة ثابت بخبر الواحد

كما في حديث المسىء في صلاته

حيث قال صلى الله عليه وسلم :

(إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ  
مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى  
تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ  
جَالِسًا ، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا) . (٢)

فلو قلنا بتساويهما في المعنى :

للزم رفع خبر الواحد الى درجة القطع

أو لزم حط درجة الثابت بالقرآن الى درجة الثابت

بخبر الواحد .

وكذلك الطواف ثابت بالقرآن

لقوله تعالى :

(وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) . (٣)

والطهارة له ثابتة بخبر الواحد .

(١) سورة الحج آية ٧٧

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة باب أمر النبى صلى الله عليه

وسلم الذى لا يتم ركوعه بالاعادة ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٣) سورة الحج آية ٢٩ .

في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها :

(إِنَّا حُضِّتْ قَافِلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي) (١)

وقراءة القرآن في الصلاة ثابتة بالنص

كما في قوله عز وجل :

( فَاقْرَأُوا مَا تَيَمَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ) . (٢)

وقراءة الفاتحة بعينها ثابتة بخبر الواحد .

كما في قوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ) (٣) .

فهما متغايران :

بسبب تفاوت الدليل المثبت . (٤)

وبما تقدم :

تبيين الفرق بين :

ملحظ الحنفية وملحظ الجمهور

وتبين :

رجحان ملحظ الحنفية .

لأنه :

متفاوتتان

مادام الفرض والواجب<sup>١</sup> في قوة الدليل والاكفار بالجحود .

قافراد كل معنى باسم انسب عند الوضع . (٥)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك الحج باب مذاهب العلماء في تحليل المعتمر

المتمتع ج ٨ ص ١٤٧ .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ك الصلاة باب قراءة الفاتحة في كل ركعة ج ٤ ص ١٠٠ .

(٤) اصول السرخسي ج ١ ص ١١٣

(٥) التيسير ج ٢ ص ٢٢٩ .

نعم استعمل الحنفية الواجب لغة :

بمعنى اللزوم :

لكن هذا :

من حيث العمل به كالفرض

لا من حيث العلم به .

على أن هذا الفرق :

روعى فى بعض المذاهب

فقد اثبت الحنابلة فى الصلاة :

واجبات كثيرة وفرقوا بينها وبين الفرض أو الركسن

فقالوا :

إذا ترك الواجب سهوا :

فعلى المصلى أن يسجد للسهو .

وإذا ترك الفرض سهوا :

بطلت صلاته . (١)

وفرق الشافعية :

بين الفرض والواجب فى الحج . (٢)

هذا والفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية :

هو الغالب فى استعمالهم الفقهي

---

(١) الروض المربع ص ٧٣، المغنى ج ٢ ص ٤

(٢) مغنى المحتاج ج ١ ص ٥١٣ ، ٥١٨ .

وقد يستعملون الفرض بمعنى الواجب ، والواجب بمعنى الفرض

فمن الأول:

قولهم :

- مسح ربع الرأس فرض

- الوتر فرض .

مع أن الحكمين :

ثابتان بدليل ظني

ومن الثاني :

قولهم :

- الصلاة واجبة

- الزكاة واجبة

مع أن الحكمين :

ثابتان بدليل قطعي . (١)

ثم الواجب بالمعنى الذى عرفه به الجمهور :

منقسم الى :

- واجب معين

- ومخير فيه

- وموسع

- ومضيق

---

(١) تقرير الشرييني ج ١ ص ٨٨ ، تسهيل الوصول ص ٢٤٩ .

المبحث الثالث  
في  
تعريف المندوب



### المبحث الثالث

#### فى تعريف المندوب

#### المندوب فى اللغة :

هو الفعل المدعو اليه فيقال : ندب محمد عليا الى حضور الوليمة

أى دعاه اليه • والمندوب على وزن مفعول ،

واشتق له ذلك اللفظ باعتبار أنه متعلق الندب • (١)

#### والمندوب فى الاصطلاح :

ما طلبه الشارع طلبا غير جازم

وهذا التعريف بالحد كما قلناه فى الواجب •

لأنه :

مأخوذ من تعريف الندب فى أقسام الحكم • (٢)

ومثاله :

- كتابة الدين اذا خاف الدائن ضياع ماله

- التسبيح فى الغداة والغشى

- صلاة الضحى •

#### ويعرف بالرسم :

بأنه فعل يمدح فاعله ولا يذم تاركه

فيقولهم يمدح فاعله :

خرج الحرام والمكروه والمباح

---

(١) المصباح المنير مادة ندب •

(٢) شرح العضد ج ١ ص ٢٢٥ ، المسودة فى أصول الفقه ص ٥٧٦ •

وبقولهم ولا يذم تاركه :

خرج الواجب . (١)

ولما كان الفعل المندوب متعلق بالحكم الشرعي التكليفي:

فالظاهر: أنه مكلف به

ومع هذا :

فقد اختلف العلماء في أنه مكلف به أو - لا .

فقال الجمهور :

انه غير مكلف به

لأن التكليف :

الزام ما فيه مشقة والمندوب لا الزام فيه

وقال الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني<sup>(٢)</sup>:

انه مكلف به . (٣)

قال العلماء :

والخلاف بين الجمهور وأبي اسحاق خلاف لفظي

بمعنى انه لو نظر كل واحد الى ما نظر اليه الآخر لقال به . (٤)

فالجمهور :

عرفوا التكليف بالالزام .

---

(١) الابهاج في شرح المنهاج ج ١ ص ٥٦ ،

(٢) سبقت الترجمة له في الباب الأول ص ٣١

(٣) حاشية التفتازاني ج ٢ ص ٥ ، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١١٢ ، وفي البرهان ج ١ ص ٣٤٩ :

ان أبا بكر الباقلاني يقول : انه مكلف به .

وعرفه ابواسحاق :

بأنه طلب ما فيه مشقة

والطلب أعم من كونه على سبيل الالتزام ، وعلى سبيل  
ترجيح الفعل . (١)

وفسر بعضهم :

كون الخلاف لفظيا

بأن من قال :

انه غير مكلف به فسر التكليف :

بأنه الزام ما فيه مشقة

ولا الزام فى المندوب

ومن قال :

انه مكلف به فسر التكليف بالمندوب :

بأن معناه ايجاب اعتقاد ندبه

ودفع تفسير اعتباره لفظيا بهذا المعنى :

بأن ايجاب اعتقاد ندبه حكم آخر غير

الحكم الذى نحن فيه .

لأن الحكم الذى نحن فيه :

متعلقه العمل لا الاعتقاد ، والا فكل حكم بالعمل معه

حكم بالاعتقاد ، كاعتقاد وجوب الواجب وتحريم الحرام . (٢)

---

(١) انظر ص ٣١

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤ .

وأجاب صاحب المسلم (١):

بأن المراد بالتكليف :

خطاب الشارع بالايجاب والتحريم

والندب والكراهة والاباحة.

وبهذا :

يكون الندب تكليفاً لأنه قسم من خطاب الشارع . (٢)

وبعترض عليه :

بأن هذا تعريف للحكم لا للتكليف

ولو سلم :

يكون الخلاف بين الجمهور وأبي اسحاق لفظياً كما قد مت في التفسير

السابق (٣)

وفرق الحنفية :

بين السنة والمستحب أو المندوب والتفيل .

فقالوا :

السنة :

الفعل الذي واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم تعبداً مع الترك

أحياناً بلا عذر .

---

(١) هو : محب الله بن عبد الشكور البهاري الفقيه الحنفي الأصولي . تولى القضاء

واشتغل بالتدريس والتأليف . من مؤلفاته : مسلم الثبوت في أصول الفقه

وسلم العلوم في المنطق . توفي رحمه الله سنة ١١١٩ هـ . الفتح المبين ج ٣

ص ١٢٢ بتصريف .

(٢) مسلم الثبوت ج ١ ص ١١٢ .

(٣) انظر ص ٣٠٧ .

ومثالها :

• سنن الصلاة الرواتب •

والمستحب أو المندوب :

• ما رغب فيه أو فعله ولم يواظب عليه •

ومثاله :

• السنن غير الرواتب •

والنافلة :

هي ما شرع زيادة على الفرائض والواجبات لنا لا علينا

وتشمل عندهم :

السنة المؤكدة والمندوب أو المستحب . (١)

ثم ما يقال في المندوب من اعتراض وجواب :

يقال مثله في المباح •

---

(١) تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٢٤٩

المبحث الرابع  
في  
تعريف المباح

## المبحث الرابع

### فى تعريف المباح

#### المباح فى اللغة :

الفعل المأذون فيه . (١)

وفى الاصطلاح :

هو الفعل الذى تعلق خطاب الشارع بالتخيير فيه . (٢)

كقوله عز وجل :

(أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ) (٣).

وقوله جل وعلا :

(وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ) (٤)

وقوله تبارك وتعالى :

( لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ

أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ) (٥).

ومنه :

الاتيان بالمنافع غير الاموال المملوكة والنساء

فان الشارع خاطبنا فيها بالاباحة.

---

(١) المصباح المنير مادة بوح

(٢) المسودة ص ٥٧٧ ، التيسير ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٣) سورة المائدة آية ٩٦

(٤) سورة المائدة آية ٥

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

كقوله تعالى :

(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) (١) .

وقوله عز وجل :

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ) (٢) .

فان قيل :

مما خلق في الأرض الخمر والخنزير وغيرهما من المحرمات

فالجواب :

ان ما في الآية الأولى عام مخصوص بأدلة تحريم هذه الأشياء . (٣)

فأصلة الاباحة في قول العلماء :

الأصل في المنافع الاباحة :

ثابتة بالشرع بعد البعثة

كما تبين من الأدلة .

لأن الاباحة الشرعية :

هي خطاب الشارع في الفعل بالتخيير فيه

كالأمثلة المتقدمة .

ومعنى قول الأصوليين :

انها اباحة أصلية :

انها امتداد لما كان قبل الشرع من رفع

---

(١) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٢) سورة الاعراف آية ٣٢ .



الخرج عن الأفعال ، وان كان رفع الحرج قبل البعثة بسبب أنه لا حكم للشارع في

الأفعال قبلها .

وبعد الشرع :

حكم بالتخيير بين الفعل والترك . (١)

وتطلق الاباحة الأصلية بعد الشرع :

بمعنى آخر :

وهي الثابتة في الفعل عند عدم

الحكم من الشارع في الشيء بوجوب ولا ندب ولا حرمة ولا كراهة ولا اباحة . (٢)

لأن العلم أو الظن بعدم أدلة هذه الأحكام الخمسة :

حكم بالاباحة اذ لا يخلو

فعل من حكم للشارع .

لقول الله تبارك وتعالى :

( وَتَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ) (٣)

يدل عليه :

قوله صلى الله عليه وسلم : فيما روى الدارقطني (٤) بسنده

---

(١) التقرير والتحبير ج ١ ص ٣٦ .

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٣) سورة النحل آية ٨٩ .

(٤) هو : ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني - أحد حفاظ الحديث البارزين - اليه

انتهت امامة المحدثين في عصره ، له خبرة واسعة باختلاف الفقهاء .

صنف كتباً كثيرة أشهرها : كتاب السنن . توفي سنة ٣٨٥ هـ وفيات الأعيان

ج ٣ ص ٢٩٧ بتصريف .

الى ثعلبة الخشني: (١)

(إِنَّ اللَّهَ قَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضِعُّوْهَا ، وَحَدَّ حَدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا ، وَكَتَبَ عَنْ أَشَاءَ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ رَحْمَةً بِكُمْ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا ) (٢) .

فان معنى السكوت فى الحديث :

السكوت عن التكليف بحكم من الأحكام

كالإيجاب والتحريم .

وقد يدل عليه أيضا :

قول الله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَشَوْكُمْ ، وَأَنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزِلُ الْقُرْآنَ تَبَدَّلَ لَكُمْ عَقَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ) . (٣)

(١) أبو ثعلبة الخشني صحابى مشهور معروف بكنيته ، واختلف فى اسمه اختلافا كثيرا ف قيل : جرهم بن ناشى ، وقيل جرثومة بن عبدالكرسيم وقيل غيره . وكذا اختلف فى اسم أبيه . قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الى خيبر فأسلم وخرج معه فشدها ، ثم قدم بعد ذلك سبعة نفر من قومه فأسلموا ونزلوا عليه . روى عن النبى صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث منها فى الصحيحين من طريق ربيعة بن يزيد . وسكن الشام وقيل حمص . مات سنة ٧٥ هـ . الاصابة ج ٤ ص ٢٩ بتصرف ، طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٤١٦ .

(٢) قال عنه ابن رجب حديث حسن رواه الدارقطنى وغيره . واختلف فى رفعه ووقعه لكن الدارقطنى قال الأ شبه بالصواب رفعه وهو الأشهر وخرج البزار والحاكم حديثا بمعناه من وجوه أخر باسناد صحيح . جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٤٢ .  
(٣) سورة المائدة آية ١٠١ .

فان بعض المفسرين قال :

ان قوله تعالى :

(عَفَا اللَّهُ عَنْهَا) صفة لأشياء .

أى لاتسألوا عن أشياء عفا الله عنها يسئوكم جواب السؤال عنها ،

وقد عفا الله عنها :

أى لم يكلفكم بها لكن قد يسئوكم ابداء حكمها .

وقالوا :

( ان سبب نزول هذه الآية ما أخرج الترمذى <sup>(١)</sup> والدارقطنى عن على رضى

الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية :

" وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ

اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا " قالوا : يا رسول الله أفى كل عام ؟ فسكت ، فقالوا :

أفى كل عام ؟ قال : لا ولو قلت نعم لوجبت . فأنزل الله تعالى " يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ " الى آخر الآية <sup>(٢)</sup>

وأخرجه الدارقطنى من طريق آخر عن أبى عياض <sup>(٣)</sup> عن أبى هريرة قال :

---

(١) هو : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الملقب بالترمذى ، وهو أحد أصحاب

السنن . له خبرة واسعة بأسانيد الحديث وعللها . ألف كتاب الجامع

الصحيح . توفى سنة ٢٧٥ هـ . وفيات الاعيان ج ٤ ص ٢٧٨ بتصرف .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٣٠ ، جامع البيان عن تأويل آى القرآن

للطبرى ج ٧ ص ٨٠ وما بعدها .

(٣) ابو عياض : اسمه مسلم بن يزيد السعدى حجازى مقبول . تقريب التهذيب

ج ٢ ص ٢٤٧ .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الحدِيث .....٠

فمعنى العفو عنها :

انها لم يحكم فيها بوجوب ولا ندب ولا حرمة ولا كراهية

فأنتم مخيرون بعد الحجة الأولى بين الحج وتركه . (١)

غير أنه لما كان الحج قربة :

كان الاتيان به مندوبا لا مباحا .

ويحتمل عود الضمير في قوله تعالى :

(عَفَا اللَّهُ عَنْهَا) الى المسألة المفهومة

من قوله تعالى :

(لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ) :

فلا يكون في الآية دليل على ما معنا . (٢)

وأما المشروع :

فهو : أعم من الواجب والمندوب والمباح .

وتقدم الكلام عن أن المباح مكلف به أو لا ؟

في مبحث الكلام عن المندوب . (٣)

هذا :

ويسمى المباح : بالحلال والجائز . (٤)

---

(١) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٣٤ ، تفسير الطبري ج ٧ ص ٨٤ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) انظر ص ٣٧ وما بعدها

(٤) التقرير والتحجير ج ١ ص ٣٦ .

المبحث الخامس  
في  
الحرام أو المحرم

### المبحث الخامس

### الحرام أو المحرم

الحرام لغة :

ضد الحلال.

والمحرم :

ضد المحلل . (١).

والمحرم : بمعنى الحرام :

أى الممنوع ومن ذلك :

البيت الحرام ، المسجد الحرام

والبلد الحرام .

أى الذى لا يحل انتهاكه . (٢)

وامتلاحا :

ما طلب الشارع الكف عنه طلبا جازما

كقوله جل شأنه :

( لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً  
عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) (٣).

فان قوله تعالى :

( لَا تَأْكُلُوا ) دل على طلب الكف على سبيل الجزم عن أكل أموال

الناس بالباطل .

---

(١) مختار الصحاح مادة حرم

(٢) المصباح المنير مادة حرم

(٣) سورة النساء آية ٢٩ .

وقوله تعالى :

( لا تقتلوا ) دل على طلب الكف على سبيل الجزم عن قتل النفس

بغير حق .

وهذا تعريف للحرام بالحد :

أخذا من تعريف الحرمة في تقسيم الخطاب . (١)

وعرفه الأصوليون بالرسم :

فقالوا :

هو ما يذم شرعا فاعله . (٢)

شرح التعريف واخراج المحترزات :

ما :

أى الفعل وهو : ما صدر عن الانسان سواء أكان :

عن الجوارح غير اللسان : كالقتل

أو عن اللسان : كالغيبة والنميمة

أو عن القلب : كالحقد والحسد

وهو جنس فى التعريف يشمل :

- الواجب

- والمندوب

- والمباح

- والمكروه

- والحرام

---

(١) اصول الفقه للخضرى ص ٣٠ ، شرح المحلى ج ١ ص ٨٠ .

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٢ .

يسذ م :

أى يعاب وينتقص وذلك بأن يرد من الشارع ما يدل على الذم .  
كقوله عز وجل :

(وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) (١) .

وهو قيد أول فى التعريف :

خرج به : المندوب والمباح والمكروه التنزيهي .

اذ المندوب :

ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه

والمباح :

مخير بين الاتيان به وتركه ولا ذم فيه

والمكروه تنزيهياً

ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله .

شرعاً :

لبيان أن الذم لا يكون الا عن طريق الشرع .

وهو قيد ثانى :

خرج به : الحرام عند المعتزلة والمكروه التحريمي عند الحنفية .

لأن الحرام الثابت بالعقل عندهم :

ما يذم فاعله عقلاً . (٢)

---

(١) سورة الطلاق آية (١)

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٨ .



فاعله :

قيد ثالث :

خرج به : الواجب فانه يذم تاركه .

ويسمى الحرام :

معصية ، وسيئة ، وذنب ، وقبيحا ، مزجورا عنه . (١)

وأعترض على هذا التعريف باعتراضات :

الاعتراض الأول :

أن التعريف غير جازع لخروج الحرام المخير

كما لو قال الشارع :

حرمت عليك احدى الأختين .

فان الذم يتجه اذا جمعهما لا اذا تزوج واحدة وترك الأخرى .

والتعريف غير شامل لهذا المثال .

وعلى هذا :

فلا بد من زيادة لفظ مطلقا

ليشمل الحرام من كل الوجوه كحرمة قتل النفس بغير حسق

والحرام من وجه دون وجه كحرمة احدى الأختين .

فانه يحرم :

ان يجمع بينهما لا أن يتزوج احدهما . (٢)

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٨

(٢) الاحكام فى اصول الاحكام للآمدى ج ١ ص ١٦١

### الاعتراض الثانى :

ان التعريف غير مانع لدخول المكروه تحريما

عند الحنفية وبعض الشافعية كما يأتى .

فانه يمدق عليه :

ما يذم شرعا فاعلوه . (١)

ويمكن الجواب عنه :

بأن هذا التعريف لغير الحنفية .

اما على مذهب الحنفية وبعض الشافعية :

فيجب زيادة أن ثبت بدليل قطعى .

### الاعتراض الثالث :

ان التعريف غير جامع

لأن المندوب :

إذا اتفق أهل بلدة على تركه

كالأذان كان حراما .

فيلزم على ذلك :

كون ترك المندوب حراما .

### والجواب :

بالمنع لأن ترك المندوب فى ذاته ليس حراما

ولكن : اكتسب الحرمة بالاتفاق على الترك وهو فعل آخر

لأن ذلك :

ينبىء عن الاصرار على تركه والاستهانة به .

---

(١) شرح البدخشى ج ١ ص ٤٧ .

### فالحرام :

هو الاتفاق على ترك المندوب

للاستخفاف الذي يلازمه لا مجرد تركه . (١)

### الاعتراض الثالث :

أن التعريف غير جامع

لأن التحريم :

قد يتعلق بالا عيان لا بالأفعال

- كحرمة الميتة في قوله تبارك وتعالى :

( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ) (٢) .

- وكحرمة الخمر . (٣)

### والجواب :

أن الأمثلة المذكورة وغيرها

التحريم فيها مضاف الى الأفعال لا الى الأعيان

- كزواج الأصهار

- وأكل الميتة والخنزير .

- وشرب الدم والخمر .

### غاية الأمر :

أن هذه العبارات المعترض بها :

- اما مجازاً بالحذف كما هو مبين

---

(١) شرح البد خشى ج ١ ص ٤٧

(٢) سورة المائدة آية (٣)

(٣) شرح البد خشى ج ١ ص ٤٨

— واما من قبيل المجاز المرسل

وعلاقته اطلاق المحل وارادة الحال .

: فان الزواج والأكل والشرب :

حالة في هذه الأعيان .

فاستعملت الأمهات :

في الزواج

والميتة والخنزير :

في الأكل

والدم والخمر :

في الشرب

من اطلاق المحل وارادة الحال . (١)

وبعض الأصوليين :

جعل هذه التراكيب من قبيل المجاز العقلي .

وهو :

اسناد الفعل أو ما في معناه : الى غير ما هو له .

ففي مثل " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " :

كان حق الفعل أن يسند الى الأكل

فيقال :

حرم أكل الميتة .

ولكنه :

عدل عن ذلك واسند التحريم الى عين الميتة مبالغة في التحريم .

---

(١) شرح البدخشى ج ١ ص ٤٨

فيكون التعريف على هذا الاعتبار :

جامعا وسالما من الاعتراض

وانما أضيفت الحرمة الى العين في هذه الأمثلة :

للدلالة على :

أن حرمتها لعينها .

وأجيب عن هذا الاعتراض بجواب آخر :

وهو :

أن هذه الأمثلة ليست من باب الحرام المعروف وهو تحريم الفعل

وانما أسندت الحرمة الى الأعيان المذكورة فيها على سبيل

الحقيقة :

للدلالة على :

أن هذه الأعيان خرجت عن أن تكون محلا للأفعال

المتبادرة منها .

فلم يعد الخنزير مثلا :

محلا للأكل كالحجر .

ولم يعد الخمر :

محلا للشرب كالماء والملح .

فمعنى أن هذه الأشياء حرام :

أنها ليست محلا للأفعال المتبادرة منها

فليست من الحرام الذي يذم فاعله . (١)

---

(١) التيسير ج ١ ص ١٦٦ .

وهذا الجواب:

مبنى على العرف في اسناد الفعل الى العين

اذا أريد أنها ليست محلا للمقصود منها .

أما ما حرم لغيره :

فلا تحسن اضافة الحرمة الى عينه

بل تضاف الى الفعل المتبادر منها .

فيقال:

حرم آكل طعام الغير

وقد ورد في هذا النوع :

اسناد الحرمة الى العين

كما في قوله صلى الله عليه وسلم :

(إِنَّ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ) (١)

حيث أسند التحريم :

الى اموال الغير . (٢)

والظاهر :

أن يسند الى أكلها أو تلافها

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ج ٨ ص ١٨٢ .

(٢) شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٦ .

المبحث السادس  
في

تعريف المكروه

## المبحث السادس

فى تعريف المكروه

المكروه لغة:

ضد المحبوب. (١)

وامطلاحا عند غير الحنفية:

ما طلب الشارع تركه طلبا غير جازم

وقد يعرف بالرسم :

بأنه ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله. (٢)

ومثاله :

- تشبيك اصابع اليد عند ارادة الملاة

- فرقة الاصابع فى الملاة

- الملاة فى الطريق والحمام .

وخرج بقولهم ما يمدح تاركه :

- الواجب

- والمندوب

- والمباح

وبقولهم ولا يذم فاعله :

- الحرام

---

(١) المصباح المنير مادة كره ، مختار الصحاح مادة كره

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٨



## أما الحنفية :

فيقسمونه الى :

- مكروه كراهة تحريم

- مكروه كراهة تنزيه

بناء على الدليل المثبت للحكم

فالمكروه تحريما عند هم :

هو الفعل الذى طلب الكف عنه بدليل ظنى

طلبا جازما . (١)

ومثاله :

- صلاة النفل بعد طلوع الشمس وبعد اصفرارها

- ترك قراءة السورة فى الركعتين الأوليين فى الصلاة

- ترك صلاة الوتر .

وهو :

ما كان الى الحرام أقرب

وهذا ما يراه أبو حنيفة وأبو يوسف :

اذ هو والحرام متشاركان فى استحقاق العقاب على

الفعل .

الا أن المكروه :

ثبت بدليل ظنى .

ومن أجل هذا التشارك فى استحقاق العقاب :

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٣٥ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ٥٨

قال محمد <sup>(١)</sup> صاحب أبي حنيفة رحمهما الله :

إن كل مكروه حرام

وهو اطلاق للحرام على المكروه :

على سبيل المجاز

للمشابهة في استحقاق العقاب

وليس الاطلاق :

على سبيل الحقيقة .

لأن :

جحد المكروه لا يكفر . <sup>(٢)</sup>

والمكروه تنزيها عندهم :

هو الفعل الذي طلب الكف عنه طلبا غير جازم

ينهى معه قرينة تصرفه عن طلب الكف الجازم

ولو كان بدليل قطعي الثبوت

ومثاله :

كراهة ترك سنة العصر القبلية .

يدل عليه :

ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) سبقت الترجمة له ص ٢٤٩

(٢) التيسير ج ٢ ص ١٣٥ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ٥٨ .

(رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا) (١).

وما رواه على كرم الله وجهه قال :

(كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِي قَبْلَ  
الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ) (٢).

ومثاله أيضا :

- كراهة ترك صلاة الضحى

- ترك كتابة الدين

فان قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ  
مَعِي فَاكْتُبُوهُ) (٣).

يدل صريحا :

على ندب كتابة الدين كما قال الجمهور في الآية (٤).

والتراما :

على كراهة الكف عن الكتابة .

لأن الأمر بالشئ :

نهى عن ضده .

(١) أخرجه الترمذى وقال عنه حديث حسن غريب . انظر سنن الترمذى بسباب

ما جاء فى الاربع قبل العصر ج ١ ص ٢٧٠ ، واخرجه ابوداود وسكت عنه .

انظر سنن ابى داود ك الصلاة باب الصلاة قبل العصر ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) أخرجه الترمذى وقال عنه حديث حسن . انظر سنن الترمذى باب ما جاء فى

الاربع قبل العصر ج ١ ص ٢٧٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٤) تفسير القرطبى ج ٣ ص ٣٨٣ .

قال الحنفية :

وهو الى الحلال أقرب

ومعناه :

انه لا يعاقب فاعله اصلا ولكن يثاب تاركه

### أقسام المكروه عند الشافعية

سبق تعريف المكروه عندهم :

بأنه ما مدح تاركه ولم يذم فاعله . (١)

وفهم من شرح الاسنوى (٢) للمنهاج فى باب النهى :

أن النهى عن الفعل :

ان كان لوصف غير لازم :

يفيد الكراهة سواء أكان :

— فى العبادات :

— كالصلاة فى الارض المنصوبة

— والصلاة فى معادن الابل

— أو فى المعاملات

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٨ .

(٢) هو عبدالرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعى الفقيه الاصولى النحوى ، والنظار المتكلم . ولد سنة ٧٠٤ هـ . من مصنفاته : المبهمات على الروضة فى الفقة نهاية السؤل فى شرح منهاج البيضاوى ، التمهيد فى تخريج القروع علىسى الاصول ، وشرح عروض ابن الحاجب ، وغيرها من المصنفات . توفى سنة ٧٧٢ هـ . انظر : طبقات الاصوليين ج ٢ ص ١٨٦ بتمصرف .

- كالنهي عن البيع وقت الأذان للجمعة

فإن النهي عنه :

لوصف خارج غير لازم لما فيه من تفويت الجمعة .

وجاء في حاشية البجرمي<sup>(١)</sup> على فتح الوهاب : في فصل الأوقات المنهي عن

الملا فيها ما يفيد :

- أن الفرق بين المكروه التحريمي والحرام :

- أن الحرام ما قطع بدليل

- والمكروه التحريمي : ما احتمل دليلة التأويل .

وهذا عندهم :

هو الفرق بين النص والظاهر .

- وأن الفرق بين المكروه التحريمي والمكروه التنزيهي

أن المكروه التحريمي :

ما ترتب عليه اثم .

والمكروه التنزيهي :

ما لم يترتب عليه اثم .<sup>(٢)</sup>

---

(١) هو سليمان بن عمر بن محمد البجرمي الشافعي . فقيه مصري ولد في بجرم من قرى الغربية بمصر سنة ١١٣١ هـ وقد م القاهرة صغيرا فتعلم في الأزهر . له من المصنفات التجريد وهو حاشية على شرح المنهج في فقه الشافعية ، وله حاشية على شرح الخطيب المسمى بالاقناع في حل الفاظ أبي شجاع . توفي سنة ١٢٢١ هـ . انظر الاعلام ج ٣ ص ١٣٢ .

(٢) حاشية البجرمي على منهج الطلاب ج ١ ص ١٥٩ ، فتح الوهاب للانصاري ج ١ ص ٥٣

وبهذا :

يكون الفرق بين الحرام والمكروه التحريمي :

قريبا من الفرق بينهما

عند الحنفية .

فالحنفية :

فرقوا بينهما بالقطعية والظنية . (١)

والشافعية :

فرقوا بينهما بالقطعية واحتمال التأويل . (٢)

ومن المكروه عند الشافعية :

خلاف الأولى .

وهو الذي فهم النهي عنه التزاما :

— من امر الشارع بمنذ وب

كقوله صلى الله عليه وسلم :

(إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكُعَ رَكَعَتَيْنِ) . (٣)

— أو فعله صلى الله عليه وسلم لقربنة

كملاة الضحى :

أخرج مسلم وأحمد بسند هما الى عائشة رضى الله عنهما

---

(١) شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٦ .

(٢) المستمطى ج ١ ص ٦٧ ، حاشية البناني ج ١ ص ٨١

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ك صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تحية المسجد وكراهة الجلوس قبلها ج ٥ ص ٢٢٦ .

قالت :

( كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى رُبْعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ ) (١)

- أو يترتب ثواب على بعض الأفعال :

كقوله صلى الله عليه وسلم :

( صَوْمُ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ ، وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ ) (٢).

فان الأحاديث الواردة فيها :

تدل على نذرها وكثرة ثوابها

وهذا يستفاد منه :

ان تركها خلاف الأولى

لما فيه من حرمان المسلم من هذا الثواب . (٣)

هذا :

ولم يرد في خلاف الأولى :

نهى صريح بخلاف المكروه (٤)

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى ج ٥ ص ٢٢٩ .

(٢) رواه مسلم بلفظ " صيام يوم عرفه احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده " صحيح مسلم بشرح النووي ك الصيام باب استحباب صيام ثلاث عشرة

أيام من كل شهر ويوم عرفة ٠ ج ٨ ص ٥٠

(٣) المنتهى لابن الحاجب ص ٢٨ ، شرح العقد ج ٢ ص ٥ ، جمع الجوامع

بشرح المحلي ج ١ ص ٨٠

(٤) وعبر عنهما خلال آية الدين : عن النهي الصريح : بالنهي المخصوص ، وعما دل على خلاف الأولى : بالنهي غير المخصوص .

والحاصل :

أن مذهب الشافعية :

١ - أن النهى عن الفعل :

إذا كان لأمر خارج غير لازم

: أفاد الكراهة سواء أكان :

- فى العبادات كالصلاة فى الأرض المغصوبة

- أم كان فى المعاملات كالبيع عند أذان الجمعة .

اذ السبب فى النهى :

هو ما يترتب على البيع من تفويت الجمعة

٢ - وان الكراهة تتنوع الى :

تحريمية وتنزيهية

بحسب ترتب الاثم وعدمه .

٣ - وان الامر بالمندوب

وفعل القربة من النبى صلى الله عليه وسلم

واخباره يترتب الثواب

تفيد بطريق الالتزام :

أن ترك ما أمر به

وترك فعله

وترك ما رتب عليه الثواب :

خلاف الأولى (١)

---

(١) الابهاج فى شرح المنهاج ج ١ ص ٥٩ ، نهاية السؤل ج ٢ ص ٥٥ .



ثم الكراهة :

تحريمية أو تنزيهية كما قد مت :

يمكن أن تدخل تحت التكليف

فيمكن ادخال الكراهة التحريمية تحت التكليف :

لأن الفعل فيها مطلوب

الترك طلبا غير جازم .

وكذا التنزيهية :

لأن فيها طلبا كما قلت في المندوب

(١) نقلا عن الاستاذ أبي اسحاق .

---

(١) أي أبو اسحاق الاسفراينى .

# الفصل الثاني

في

تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه  
من الثقة إلى عزيمة و رخصة و بيان الرخصة عند الضرورة و المرجع

## الفصل الثاني

في تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة  
الى عزيمة ورخصة ، وبيان الرخصة عند الضرورة والحرج

تقدم في الفصل الأول من الباب : تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية  
وفي هذا الفصل : أتناول تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة الى عزيمة  
ورخصة ، مع التعريف بكل منهما ، ثم أبين مشروعية الرخصة عند الضرورة والمرج  
هذا : وقد جعل بعض الأصوليين :

العزيمة والرخصة قسمين للفعل

بينما جعلهما البعض الآخر :

قسمين للحكم .(١)

ولما كان أساس هذا التقسيم هو المشقة .

أذكرُ بما قدمته من تعريفها وتقسيمها

سبق تعريف المشقة :

بأنها الكلفة والصعوبة المصاحبة للفعل .(٢)

وتكليف الشارع بالأفعال لا يخلو عنها .

لأننا عرفناه بأنه :

الزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفه

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٧٠ ، ٧٢ ، الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ١٨٨ .

(٢) انظر : الفصل الخامس من الباب الثالث ص ٢٦٢

فالفعل الخالى عن المشقة لا يسمى تكليفاً .

ثم إن المشقة قسمان :

مشقة معتادة

ومشقة زائدة

فالمشقة المعتادة :

هى التى يتحملها الانسان من غير شعور بما يمنعه من متابعتها

الفعل المكلف به أو الانقطاع عنه .

وان كانت فى نفسها تختلف باختلاف الأعمال . (١)

فمشقة الوضوء غير مشقة الصيام غير مشقة الزكاة والحج والجهاد

بالنفس أو بالمال .

فهى :

متحملة فى الأعم الأغلب بالنظر الى جنس الانسان .

والمشقة الزائدة :

هى التى غالبا ما تقطع الانسان .

- عن العمل المكلف به

- أو عن بعضه

- أو تصيبه بخلل فى بدنه أو ماله

كالسفر والمرض والاكراه والسبرد

(٢)

الشديد .

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢١ .

فإن السفر :

قد يقطع الانسان عن الصوم أو عن الصلاة .

والمسرض :

قد يصيب الانسان بخلل في بدنه أو عقله .

فأما المشقة المعتادة :

فالتشريع معها قائم لم يغير الشارع منه شيئاً

لعدم ما يدعو الى التغيير .

وأما المشقة الزائدة :

فإنها تستتبع عذراً رعاها الشارع في التكليف

فرخص في بعض الأحكام :

- انتقالاً بها من حالة العسر الى حالة اليسر

- ومسايرة لما طرأ من الأعذار .<sup>(١)</sup>

ومن هنا :

إنقسم التكليف الى :

عزيمة

ورخصة

اختلف الأصوليون كما سبقت الإشارة اليه في تقسيم التكليف الى عزيمة ورخصة

فمنهم :

من قسمه باعتبار الفعل المتعلق به فجعل العزيمة والرخصة .

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠

قسمين للفعل كالفخر الرازي في<sup>(١)</sup> المحصول :

حيث قال :

والفعل الذي يجوز " للمكلف " الاتيان به اما أن يكون :

- عزيمة

- أو رخصة

وذ لك لأن ما جاز فعله :

اما أن يجوز مع قيام المقتضى للمنع أو لا يكون كذ لك .

فالأول :

الرخصة

والثاني :

العزيمة . (٢)

ومنهم من جعلهما قسمين للحكم كالحنفية<sup>(٣)</sup> وجمهور الشافعية<sup>(٤)</sup> والشاطبي<sup>(٥)</sup> ففى  
الموافقات (٦) .

وكل من :

- الفعل

- الحكم

صالح لأن يوصف بالعزيمة والرخصة

بأن يقال في تقسيم الفعل : ان كان حكمه على وفق الدليل فهو عزيمة

وان كان على خلاف الدليل فهو رخصة .

لكنني آثرت أن أسير مع الكثرة من الأصوليين .

---

(١) سبقت الترجمة له ص

(٢) المحصول فى علم أصول الفقه للرازي ج ١ ق ١ ص ١٥٤ .

(٣) انظر تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٢٨ ، وتقرير التحبير ج ٢ ص ١٤٦ .

(٤) انظر شرح الجلال المحلى مع حاشية البناني على جمع الجوامع ج ١ ص ١٢٤

(٥) ستأتى الترجمة له قريبا .

(٦) الموافقات ج ١ ص ٣٠٠ .

ولهذا:

سأعرفهما باعتبارهما قسمين للحكم . (١)

تعريف العزيمة :

العزيمة لغة :

القصد المؤكد . (٢)

قال في المفردات : ( العزيمة : عقد القلب على امضاء الأمر ) . (٣)

وفي اصطلاح الأصوليين الخافعية ومن تبعهم :

هي الحكم الثابت على وفق الدليل (٤)

— كوجوب الصلاة والصوم

— وحرمة الربا ولعب الميسر

— وإباحة الزواج والبيع .

فإن هذه الأحكام :

شرعت على وفق أدلة الشرع ابتداءً ، ولم تدع اليها أعذار

وإن دعت اليها حاجة صلاح الناس في دنياهم وآخرتهم . (٥)

فخرج بقولنا على وفق الدليل :

الرخصة .

---

(١) تنبعا لغالبية الأصوليين كما سبقت الإشارة اليه .

(٢) شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٧٥ ، روضة الناظر ص ٣٢ .

(٣) المفردات مادة عزم .

(٤) نهاية السؤل ج ١ ص ٧٠

(٥) المرجع السابق ص ٧٢ .

فانها حكم ثبت على خلاف دليل العزيمة للمعذر :

- كمشروعية القصر في الصلاة

- والفطر للمسافر

- والصلاة من قعود للمريض

فانها على خلاف الدليل الدال على :

- وجوب الاتمام والقيام في الصلاة .

- ووجوب صوم رمضان

ولم يخرج عنها :

الحكم الثابت بالناسخ بحجة انه على خلاف الدليل المنسوخ

لأن الدليل المنسوخ :

لا عبرة به في الشرع

ولا وجود له بعد النسخ

ولم يخرج كذلك عنها :

الحكم الثابت بعد تخصيص العام

لأن هذا الحكم :

لم يثبت بالمخصص على خلاف العام

بل هو ثابت بالعام الذي بين المخصص

أنه مقصور على بعض أفراد . (١)

وفي اصطلاح الحنفية :

هي الحكم المشروع ابتداءً غير متعلق بالعوارض والأعذار

أو ما شرع ثانياً للمعذر ، لكن دليلاً الأول ساقط (٢)

---

(١) شرح البدخشي ج ١ ص ٦٩

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٢٩ ، شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٦ .



- كأكل الميتة للمضطر

- وقصر الصلاة للمسافر

- والسلم

قالعزيمة عندهم قسمان :

الأول:

ما شرع ودليله قائم كالصلاة والصوم

والثاني :

ما شرع ثانيا بعد ما كان مكلفا به على وضع آخر

فان الميتة :

كانت محرمة

والصلاة :

كانت تامة

والبيع عند عدم المبيع :

كان باطلا •

فكانت هذه الأمور :

- مكلفا بها على هذا النحو

- ثم كلف بها على نحو آخر •

فهذا القسم :

يسمى عزيمة عند الحنفية دون غيرهم •

وعرفها الشاطبي<sup>(١)</sup> في الموافقات :

بأنها حكم كلي شرع ابتداء . (٢)

ومعنى كليته :

انه عام لجميع المكلفين ، وفي جميع الأحوال .

كالصلاة والصوم والحج والبيع .

ومعنى شرعه ابتداء :

انه شرع من أول الأمر

وكان قصد الشارع به :

انشاء الأحكام من غير مراعاة الأعذار .

فخرجت الرخصة بقوله " ابتداء " .

لأنها :

مشروعة ثانيا بدليل على خلاف دليل العزيمة .

---

(١) هو: ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الغرناطى من شاطبة بالأندلس ، المحقق الأصولى ، المفسر ، الفقيه ، اللغوى ، المحدث . أخذ العلم عن علماء كبار . له تأليف نفيسة اشتملت على تحقیقات لقواعد الأصول والكلام فى السنة والبدعة . منها : كتاب الموافقات فى أصول الفقه وقد سماه " عنوان التعريف بأصول التكليف " ومنها : شرح جليل على الخلاصة فى النحو ، وكتاب الاعتصام فى الحوادث والبدع . وكان من المجددين فى التأليف حيث تناول فى كتاب الاعتصام والموافقات أبحاثا لم يسبق لغيره أن تعرض لها . توفى رحمه الله سنة ٧٩٠ هـ . الفتح المبين ج ٢ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ بتصرف .

(٢) الموافقات ج ١ ص ٢٠٠

ولا يخرج الحكم الناسخ :

لأنه كالمشروع ابتداءً.

نظراً لأن الدليل المنسوخ يعد نسخه يعتبر غير موجود

فالحكم الناسخ يعتبر مشروع ابتداءً (١)

هذا والفعل المتعلق بالعزيمة :

ينقسم الى الأقسام الخمسة للحكم .

فهو إما واجب :

كالصلوات الخمس وصوم رمضان

وإما مندوب :

كالسنن الرواتب وصلاة الضحى

وإما مباح :

كالطعام والشراب

وإما حرام :

كأكل الربوا وشرب الخمر

وإما مكروه :

كالصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر . (٢)

---

(١) الموافقات ج ١ ص ٣٠٠

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٧٢

### والحتفية :

يفرقون بين الفرض والواجب كما تقدم، تقسيم الفعل

وبين السنة والمستحب .

فيطلقون السنة :

على ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم

مع الترك أحيانا بلا عذر

ويطلقون المستحب أو المندوب :

على ما ثبت استحبابه أو تنبيهه

بدليل يخمه .

ويفرقون كذلك بين :

المكروه التحريمي

والمكروه التنزيهي كما تقدم

### والكل :

يزيد في الأفعال المتعلقة بالأحكام خلاف الأولى .

وتقدم ذلك في تقسيم الفعل ———— .

### تعريف الرخصة :

#### الرخصة في اللغة :

عبارة عن اليسر والسهولة.

يقال : رُخِّصَ السعر إذا سهل وتيسر

ورُخِّصَ الشرع لنا في كذا ترخيماً

وَأَرْخَصَهُ إِرْخَاصًا : إذا يسره وسهله . (١)

وفي الشرع :

لها تعريفات تختلف باختلاف آراء الأصوليين في تعريف العزيمة

فالشافعية ومن سار في طريقهم عرفوها :

بأنها حكم شرع على خلاف الدليل لعذر (٢)

فاستحباب فطر المسافرين في رمضان :

ثابت على خلاف الدليل

بقوله تعالى :

( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) . (٣)

والدليل الثابت على خلافه :

هو قوله تعالى :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الصِّيَامُ ) الى قوله تعالى : ( أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ) (٤).

(١) المصباح مادة رخص

(٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٧٠

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤

(٤) سورة البقرة آية ١٨٣

وقولهم فى التعريف على خلاف الدليل :

شامل للدليل الدال :

- على التحريم
- أو على الوجوب
- أو على الندب

فالحكم الثابت على خلاف الدليل المحرم :

- كموجب أكل الميتة للمضطر

والحكم الثابت على خلاف الدليل الموجب :

- كندب الفطر للمريض الذى يضره الصوم

والحكم الثابت على خلاف الدليل النادب :

- كإباحة ترك صلاة الجماعة فى حال المطر

وقولهم على خلاف الدليل :

خرجت به العزيمة

فانها مشروعة على وفق الدليل

وخرج به :

الحكم الثابت بالناسخ أيضا

اذ هو على وفق الدليل ولا وجود للدليل المنسوخ كما تقدم

وخرج بقولهم لعذر :

الحكم الثابت بالدليل الراجح

فانه على خلاف الدليل المرجوح . (١)

---

(١) نهاية السؤل ج ١ ص ٧١

واعترض على هذا التعريف :

بسقوط الصلاة والصوم عن المعذرة

فان سقطتهما :

يعذر ومع ذلك لا يعتبران من الرخصة . (١)

وأجيب :

بأن سقوط الصلاة والصوم عن صاحبات العذر :

ليس للعذر

بل للمانع وهو :

الحيض والنفاس . (٢)

فقد نظروا اليهما على أنهما :

ما نعان من الصلاة والصوم لأنهما نجس

لا على أنهما من الأعذار المرخصة .

حكم الرخصة عند الشافعية :

اما الوجوب :

كأكل الميتة للمضطر الذي يخاف علسي

نفسه من الجوع .

---

(١) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) حاشية البناني ج ١ ص ١٢٤ .

وأما النذب :

كفطر المسافر الذي يضره الصوم

وأما الاباحة :

كما في عقد السلم والمضاربة والمزارعة .

وأما خلاف الأولى:

كالفطر للمسافر الذي لا يجده الصوم . (١)

والحاصل :

ان العمل بالرخصة :

واجب : عند الضرورة

ومندوب : عند الحرج والضيق

ومباح : فيما شرع في الأصل لحاجة الناس . (٢)

وعرفها الحنفية :

بتعريف أضيق من هذا التعريف .

فقالوا :

هي حكم شرع تخفيفا لحكم آخر مع اعتبار دليل الحكم الآخر

قائماً في حال الرخصة أو متراخياً عنها .

---

(١) حاشية البناني على جمع الجوامع ج ١ ص ١٢٤

(٢) المرجع السابق ص ١٢١ ، نهاية السؤل ج ١ ص ٧١ .



فمثال ما د ليله قائم الحكم :

اجراء المكروه كلمة الكفر على لسانه وقلبة مطمئن

بالايمان عند الاكراه على الكفر اكراها ملجئا . أى

بفعل لا يطيقه المكروه كالقتل وقطع العضو .

فان دليل العزيمة قائم :

وهو قوله تعالى :

( قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ) (١).

ولهذا قالوا :

إن اجراء كلمة الكفر :

خلاف الأولى

ولو صبر حتى أُوذِيَ كان مأجورا

ومنه :

الاكراه على الافطار في رمضان

والاكراه على أكل مال الغير

وعلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فان الحكم واحد .

ومثال ما د ليله متراخي الحكم عن محل الرخصة :

الافطار للمريض والمسافر

فان دليل العزيمة على وجوب الصوم :

قوله تعالى :

( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ) (٢).

---

(١) سورة التغابن آية (٨)

(٢) سورة البقرة آية ١٨٣ .

حكمه :

متراخي عن محل الرخصة .

بمعنى :

انه لا يجب عليه الصوم في حالتي السفر والمرض

بل بعد الإقامة والصحة

بقول الله تبارك وتعالى في الآية :

( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(١)</sup>.

وقولهم في التعريف مع قيام دليل العزيمة :

خرج به ما كان دليل العزيمة ساقطا

كما بينت في العزيمة .

وبهذا تبين :

أن معنى الرخصة عند الحنفية :

أُضيق منه عند الشافعية .

لأنه :

لا يشمل الرخصة التي دليل العزيمة ساقط فيها عن محلها

ـ كأكل الميتة للمضطر .

ـ وعقد السلم

ـ وقصر الصلاة للمسافر

لأن فرضها للمسافر عندهم :

ركعتان

والقصر :

واجب كما روت عائشة رضي الله عنها : \_\_\_\_\_

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

(فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ  
السَّفَرِ وَزَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ) (١).

وليس من الرخصة كذلك :

المسح على الخفين

لأن دليل غسل الرجلين ساقط في محل الرخصة.

فالحنفية :

يعتبرون هذه الأمثلة أي التي سقط فيها الدليل :

عزيمة.

لكنهم : يسمونها رخصة مجازا لما فيها من اليسر.

والحاصل :

أن الحنفية :

يقسمون الرخصة إلى :

- رخصة حقيقية وهي :

ما إذا كان دليل العزيمة فيها قائما حال الرخصة أو متراجعا عنها

- رخصة مجازية وهي :

ما إذا كان دليل العزيمة فيها ساقطا. (٢)

حكم الرخصة عند الحنفية :

أما الوجوب :

كالفطر للمريض والمسافر إذا أضر بهما

الصوم ضررا يخاف معه الهلاك.

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري كالملة باب كيف فرضت الصلاة ج ١ ص ٤٦٤

(٢) التيسير ج ٢ ص ٢٣٢، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٤٦ وما بعدها

شرح التوضيح ج ٢ ص ١٢٧ وما بعدها.

وأما النذب :

كالفطر لهما اذا أضر بهما الصوم ضررا لا يخاف معه الهلاك

وأما خلاف الأولى :

كما في المكروه على النطق بكلمة الكفر بالملجئ،

والمكروه على الإفطار

وعلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والمكروه على أكل مال الغير .

فانه يجوز له أن يمثل ، والامتنثال في حقه خلاف الأولى

ولهذا قالوا :

لو صبر حتى أذاه المكروه بما هدد به كان مأجورا . (١)

والحاصل :

أن محل الخلاف في هذا الموضوع بين الشافعية والحنفية :

أن الشافعية :

اكتفوا في تعريف العزيمة :

بأن يكون الحكم

مشروعا على وفق الدليل

وفي الرخصة :

أن يكون مشروعا على خلاف الدليل

وبناء عليه :

حكموا بأن : أكل الميتة للمضطر ، وقصر الصلاة للمسافر

---

(١) شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٧ .

ومشروعية عقد السلم ، ومسح الخف :

كل منها رخصة

لأنه مشروع على خلاف الدليل

**أما الحنفية :**

فأنهم لم يكتفوا في تعريف الرخصة :

بما شرع على خلاف الدليل

بل شرطوا أن يكون دليل العزيمة قائما أو متراخيا عنهما

في محل الرخصة .

فإن كان دليل العزيمة ساقطا في محل الرخصة :

سمى عزيمة على الحقيقة

فأكل الميتة وما معه :

يعتبر عندهم عزيمة

لكنهم:

يسمونه رخصة مجازا لما فيه من اليسر

ولا يوجد في الرخصة الحقيقية عندهم :

حكم الاباحة الصرفية

كما هو الحال عند الشافعية .

نعم :

هو من أقسام الرخصة المجازية

كما في السلم والمضاربة وليس الخفين إذا لم يضره نزعهما .  
عند

وعرف الشاطبي الرخصة :

بأنها : حكم شرع استثناء من حكم كلي لعذر شاق. (١)

- كفصر الصلاة في السفر

- والفطر فيه

- والجمع بين الصلاتين

- والتيمم .

فقوله استثناء من حكم كلي :

يساوى :

- قول الشافعية : على خلاف الدليل

- وقول الحنفية : تخفيفا لحكم آخر

ولما كان مشروعاً لعذر شاق قال :

إذا زال العذر سقط الحكم

وعبر بالشاق :

لأن المشروع لعذر في الأصل ، وليس للعامل به مشقة

- كالمضاربة

- والمساقاة

- والمزارعة

لا يكون رخصة عنده

لأن هذه العقود :

وان شرعت في الأصل لمن عنده مال أو أرض أو شجر وهو عاجز عن

استعمالها والانتفاع بها. (٢)

---

(١) الموافقات ج ١ ص ٣٠١

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢ وما بعدها

لكنها في الواقع :

مشروعة للعاجز والقادر

فلا تكون رخصة عند الشاطبي .

لأنه :

ناظر الى المشقة القائمة حال التصرف

للمجرد الحاجة التي راعاها الشارع عند التشريع

ومثل هذه العقود :

تسمى عنده بالحاجة

لأنها مشروعة في الأصل للحاجة

كالسلم :

شرع لحاجة من لا مال عنده

والمزارعة :

شرعت لحاجة من له أرض وهو عاجز عن زراعتها . (١)

فالفرق بين هذا التعريف وتعريف الشافعية :

هو تقييد العذر في تعريفه بالشافعية

أي بقيامه حال التصرف

ولهذا :

كان السلم والمضاربة ونحوهما :

رخصة بناء على تعريف الشافعية

لأنها مشروعة للعذر

وليست برخصة عند الشاطبي لعدم المشقة

---

(١) الموافقات ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

ثم ذكر الشاطبي :

تعريف الشافعية :

ليفرق بينه وبين تعريفه

فقال :

وقد تطلق الرخمة :

على ما شرع لعذر وان لم يكن فيه مشقة لدى المكلف (١)

فتدخل في هذا التعريف :

المضاربة

والمزارعة

والمساقاة

فإنها : استثناء من حكم كلي وهو :

النهي عن العقود المشتملة على الغرر

وفي هذه العقود غرر :

- في الربح

- والخارج من الأرض

- والشجر

وكذلك القرض :

فإنه مستثنى من أصل كلي وهو :

النهي عن ربا النسيئة

---

(١) الموافقات ج ١ ص ٣٠٣



وهو : مبادلة الجنس بجنسه مع وجود علة الربا  
وهي الثمنية أو الطعم أو الكيل والوزن أو الاقتيات والادخار على اختلاف المذاهب  
ومن ذلك :

رد الصاع من التمر في بيع المصراة

فانه مستثنى من حكم كلى وهو :

الضمان بالمثل

وضرب الدية على العاقلة

استثناء من قوله تعالى :

( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ) (١)

فان هذه كلها :

رخص للعذر الذى شرعت من أجله ابتداء

لا للعذر الشاق

فقد اشتركت مع القسم الأول :

المستثنى للعذر الشاق في التسمية ، وفي الاستثناء

من أصل بمنوع .

وما أطلق عليه اسم الرخصة بتعريف الشافعية :

متفق مع أصل الحاجيات

أى ما شرع لمقصد حاجي . (٢)

فيمكن أن يقال :

كل ما شرع استثناء لأصل حاجي .

(١) سورة فاطر آية ٨ .

(٢) الموافقات ج ١ ص ٣٠٣ ، ٣٠٤

فهو رخصة بهذا المعنى

لا بالمعنى الذى اطلق عليه الشاطبى

هذا :

وليس الرخصة مقصورة على الحاجى

بل قد تكون استثناء من حكم كلى لمقصد ضرورى

كالصلاة قاعدا لمن لا يقدر على القيام

وهى حينئذ :

رخصة فى اصطلاح الشاطبى لقيام العذر الشاق .

حكم الرخصة عند الشاطبى:

هو الإباحة

بمعنى الاذن الشامل :

- للوجوب

- والندب

- والاباحة فى الفعل

بعد أن كان ممنوعا بالشرع

أو بعد ما كان يظن المكلف منعه .

فليس المراد بالاباحة :

(١) التخيير بين الاتيان بالفعل وعدمه

فأول :

— كأكل الميتة للمضطر

— والسعي بين الصفا والمروة

رفع الحرج فيهما عن التحريم أو ظنه بعد ما كان الأكل محرماً ، والسعي مظنون التحريم ، وصارا واجبين .

قال تعالى في الميتة وما معها :

(فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (١) .

وقال في السعي بين الصفا والمروة :

(إِنَّ الْمَصَّ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ  
أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) . (٢)

والثاني والثالث :

كقصر الصلاة للمسافر

والتجارة في أشهر الحج

حيث اخبر سبحانه وتعالى : أنه لا حرج في فعلهما بعد أن كان القصر ممنوعاً وكان يظن أن التجارة ممنوعة في أشهر الحج .

فقال تعالى في شأن الصلاة :

(وَإِنَّا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ  
خَفِئْتُمْ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٣) .

وقال عز وجل في شأن التجارة :

(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) . (٤)

والفضل :

هو التجارة في أشهر الحج

هذا وإن كان الحكم في الواقع متنوعاً إلى :

وجوب وندب وإباحة

فالجواب :

كأكل الميتة للمضطر فإنه يجب عليه الأكل أحياناً لنفسه .

(١) سورة البقرة آية ١٧٣

(٢) سورة البقرة آية ١٥٨

(٣) سورة النساء آية ١٠١

(٤) سورة البقرة آية ١٩٨

والندب :

كالفطر للمسافر الذي يضره الصوم ضررا خفيفا

والاباحة :

كالتجارة في أشهر الحج •

والذى دعاه الى جعل الحكم :

هو الاباحة بالمعنى الشامل :

- تصريح الشارع فى مواطن الرخصة بعبارات تدل على التخفيف

كنفى الاثم والجناح •

فى قوله تعالى :

( فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) . (١)

وقوله تبارك وتعالى فى السعى بين المفا والمروة :

( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ) . (٢)

وقوله جل وعلا فى التجارة فى أشهر الحج :

( لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ) . (٣)

ولم يقل هو الوجوب أو الندب •

- ان معنى الرخصة :

التخفيف والسهولة

والوجوب والندب تشديد لا تخفيف

والمتبادر من الوجوب والندب أنهما عزيمة •

(١) سورة البقرة آية ١٧٣ •

(٢) سورة البقرة آية ١٥٨ •

(٣) سورة البقرة آية ١٩٨ •

لكن الشا طبي :

تردد فيما وجب من الرخصة

فقال في دفع التعارض مرة :

إذا كان الفعل مأمورا به

كأكل الميتة عند الاشراف على الهلاك

يعتبر واجبا ويكون حينئذ : عزيمة

وإذا لم يصل الى الاشراف على الهلاك : يكون رخصة

فهو من جهة أن الشارع رفع الحرج عنه بأكل المحرم قبل الاشراف على الهلاك.

: يكون رخصة .

فإذا آل الأمر الى الاشراف على الهلاك :

يصير الحكم : عزيمة

لأنه : أصبح واجبا .

والجمع بين الوجوب والرخصة :

جمع بين متنافيين .

فالعزيمة في حال

والرخصة في حال أخرى

وقال مرة أخرى :

ان أكل الميتة للمضطر كله رخصة .

لكن :

إذا وجب احياء النفس عند الهلاك كان :

من جهة أنه مأمور به : عزيمته

ومن جهة رفع الحرج عن المحرم : رخصة

فهو :

عزيمة ورخصة من جهتين

وبهذا يزول التدافع .

ويبدو أن هذا :

هو رأيه الذي رجع اليه

وهو متفق مع كلام الأصوليين

كما قال الآمدي : (١)

ان أكل الميتة حال الاضطرار

وان كان عزيمة من حيث هو واجب استبقاء للمهجة :

فهو رخصة من جهة ما في الميتة من الخبث المحرم . (٢)

---

(١) هو : على بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب بسيف الدين المكنى بأبي الحسن . ولد بآمد سنة ٥٥١ هـ . نشأ حنبلياً ثم تمذهب بمذهب الشافعي ، برع في علم الأصول والمنطق . من أشهر مؤلفاته : الأحكام في أصول الأحكام ، ومنتهى السؤل في الأصول . تبلغ مصنفاته نحو العشرين مصنفاً كلها في غاية الاتقان . توفي رحمه الله سنة ٦٣١ هـ . طبقات الأصوليين ج ٢ ص ٥٧ بتصريف .

(٢) الاحكام للآمدي ج ١ ص ١٨٨ ، الموافقات ج ١ ص ٣٠٩ ، ٣١٢ .

**فالحاصل :**

ان تردد الشاطبي في الرخصة :

انما هو حالة ما اذا كان مأمورا بها

فقد سماها في أول الأمر :

عزيمة للتنافي بين وجوبها الذي يفيد التحريم والشدة

وبين تسميتها رخصة الذي يفيد التخفيف .

ثم رأى أن تسمى عزيمة ورخصة من جهتين :

فالعزيمة من جهة وجوبها :

لأنها مأمور بها

والرخصة من جهة :

ان الشارع خفف على المضطر وأذن له في أكل الميتة

بعد ما كان محرما .

**وبهذا :**

يكون حكم الرخصة عند ه :

لا يتنافى مع حكم الرخصة عند الشافعية .

**وبهذا كله :**

تبين ان الرخصة عند الشافعية :

اعم منها عند الحنفية وعند الشاطبي

**اما الحنفية :**

فقد جعلوا من اركان الرخصة :

ان يكون دليل العزيمة قائما أو متراخيا

في حال الرخصة .

فان كان ساقطا :

لم تكن رخصة عند هم

وهي :

رخصة عند الشافعية

كأكل الميتة للمضطر

وأما الشاطبي :

فقد جعل من أركان الرخصة عند هـ :

أن يكون العذر شاقسا

فان لم يكن شاقا :

لا تتحقق الرخصة عند هـ

كالشفعة ، والسلم والمضاربة

وكل منها رخصة عند الشافعية



## التكليف يجرى في العزيمة والرخصة

وبما قد مت :

تبين أن التكليف يجرى في العزيمة كما يجرى في الرخصة  
فإننا علمنا أن العزيمة :

تعتريها الأحكام الخمسة .

كما علمنا أن الرخصة :

عند الشافعية والحنفية والشاطبي :

تكون :

واجبة

ومندوبة

ومباحة

ولاريب :

ان هذه الأحكام كلها ما عدا الاباحة :

داخلة في التكليف :

: ان عرف بطلب ما فيه كلفه كما تقرر في مطلع الرسالة .

أما الاباحة :

فغير داخلة في التكليف

وانما يطلق عليها التكليف على سبيل التغليب

وتبين :

من تقسيم العزيمة الى الأحكام التكليفية الخمسة .

ومن تقسيم الرخصة الى الأحكام الثلاثة : الواجب والمندوب والمباح :

أنهما قسمان للحكم التكليفي لا للموضوعي كما قال بعض الأصوليين . (١)

وتقدم أن الفخر الرازي في المحصول :

جعلهما قسمان للفعل . (٢)

وانى أثرت السير مع الكثرة من الأصوليين في تعريفهما على أنهلما قسـمان  
للحكم التكليفي .

---

(١) شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٨٢

(٢) المحصول في علم الأصول ج ١ ق ٠ ص ١٥٤ .

# الفصل الثالث

في

تقسيم الأفعال اللطيفة بها باعتبار السجود لها  
وفيه بحثان

المبحث الأول في أقسام الحجوة

المبحث الثاني فيما يشمل عليه صوم الله

### الفصل الثالث

تمهيد :

لقد تقدم في الفصل الأول من الباب تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها

التكليفية .

وفي الثاني تقسيمها باعتبار ما يباحبها من المشقة الى عزيمة ورخصة

وفي هذا الفصل سيكون التقسيم للأفعال باعتبار المستحق لها .

وهذا التقسيم :

للحنفية ، ولجمهور الفقهاء وان لم يصرحوا به

لكن في فقههم ما يدل عليه .

المبحث الأول  
في  
أقسام المحرم

## المبحث الاول

### فى أقسام الحق

الأفعال باعتبار المستحق لها تنقسم الى أربعة أقسام .

لأنها :

- اما أن تكون حقا خالما لله
- واما أن تكون حقا خالما للانسان
- واما أن يكون فيها الحقان وحق الانسان هو الغالب
- واما أن يكون فيها الحقان وحق الله تعالى هو الغالب

### القسم الأول :

الفعل الذى هو حق لله تعالى .

والمراد به :

كل فعل تتعلق به مصلحة عامة للمجتمع ، ومنفعة شاملة لبنى الانسان

وان كان معها مصلحة خاصة للأفراد .

كتعظيم الكعبة والمصحف .

ووجوب العبادات كالصلاة والزكاة .

وكتحريم الزنا .

ونسبت الى الله تعالى :

- لأنه المستحق الأول والمدافع عنها .

- واعلاء شأنها

- نظرا لعظم خطرها وشمول نفعها . (١)

وحكمه :

لا يسقط باسقاط الانسان

ويجب فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

---

(١) كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

## الثنى :

الفعل الذى هو حق للانسان .

## والمراد به :

ما تتعلق به مصلحة خاصة بفرد أو أكثر

كالحقوق المتعلقة بالأموال :

من ملك أعيانها ومنافعها

وضمن متلفاتها .

## وحكمه :

أنه يسقط باسقاط الانسان

وبباح باباحته .

## الثالث :

الأفعال التى اجتمع فيها الحقان وحق الانسان غالب .

وهو : القصاص .

ففيه حق لله تعالى :

— لأن حياة الانسان :

بنيان الرب سبحانه

— ولأن فى القصاص :

نفعاً عاماً للمجتمع

وهو مكافحة جريمة الاعتداء على النفسوس

والقاتل اعتدى على هذا الحق .

وفيه حق للانسان :

وهو تمتعه هو ومن يعولهم بحياته وجهوده .

فالقاتل اعتدى على هذا الحق ايضا وهو غالب على الأول .

بدليل قوله عز وجل :

(وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا) (١).

ولغلبة حق الانسان :

يسقط القصاص بعفو ولي الدم ويجوز صلحه عنه

#### الرابع :

الأفعال التي اجتمع فيها الحقان وحق الله غالب .

وهو : حد القذف

لأنه :

يقام لنفع المجتمع وهو محاربة جريمة الاعتداء على العرض بوجه

عام .

ولأن حد القذف :

من آثار الزنا لأن القذف رمى به .

وأثر الشيء من بابيه ، وحد الزنا حق عام

أما ما فيه من حق الانسان :

فلأن المقذوف يدفع باقامة الحد عن عرضة ويهريء ساحتها

مما رمى به .

ولغلبة حق الله جل شأنه :

لا يسقط بعفو المقذوف .

وهذا عند الحنفية . (٢)

ويرى الجمهور :

أنه كالقصاص فيسقط بعفو المقذوف واقامته الى ولي الأمر بالاتفاق (٣) .

---

(١) سورة الاسراء آية ٣٣

(٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١١١ ، أصول السرخسي ج ١ ص ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ١٢٠ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣١ ، شرح

منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٥١ .



# المبحث الثاني

فيما اشتمل عليه هو الله

## المبحث الثاني

فيما يشتمل عليه حق الله

تقدم تعريف الحق . وعرفنا أنه أقسام أربعة •

وفي هذا المبحث :

أبين ان حق الله يشتمل على أمور : أذكر أهمها :

### الأول :

العبادات المحضة

وسميت بذلك لأنها :

وجبت لمعرفة الله تعالى

وشكره على نعمه

وتزكية للنفس

وهي :

الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله

• والصلاة والزكاة والصوم والحج •

### الثاني :

عبادة فيها معنى المؤونة أى النفقة •

وهي :

• صدقة الفطر •

لأنها :

وجبت باعتبارها فعلا يتقرب به الى الله تعالى •

لكن :

فيها معنى الانفاق على الغير •

بدليل :

وجوبها على الانسان عن أولاده الذين تجب عليه نفقتهم .

**الثالث :**

نفقة فيها معنى العباد ة .

وهى :

العشر فى زكاة ما يخرج من الأرض .

لأن اخراجها :

عبادة يتقرب بها الى الله تعالى .

لكن :

فيها معنى النفقة للا نفاق منها على المجاهدين الذين بهم حماية الأرض

والا نفاق على الفقراء والمساكين وغيرهم من المصارف

الذين بدعائهم تنزل الرحمات .

والغالب فى العشر :

معنى النفقة .

**الرابع :**

عقوبة كاملة .

وهى :

حد الزنا والشرب والسرقة .

لأنها :

شرعت لصيانة أنساب المجتمع وعقولهم وأموالهم .

وسببها :

جنايات على المجتمع لا يملك الانسان اباحتها .

وهي :

كاملة في ذاتها لا يشوبها قصور .

ووجبت زجرا :

لمن ارتكبوا أسبابها .

ولأمثالهم عن ارتكاب الجرائم

الخامس :

عقوبة قاصرة

وهي :

حرمان القاتل من الميراث .

فهى عقوبة :

لأنها منعت الوارث من حقه لقتله مورثه .

وهى عقوبة قاصرة :

لأنه ليس فيها ألم يلحق البدن كالجلد

ولا نقصان يلحق ماله .

بل كل ما فيها منع من زيادة ماله لمنعه من الارث .

وانما كانت حقا لله :

- لأن أثرها نفع عام للمجتمع وهو مكافحة جريمة القتل .

قال جل شأنه :

( وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ) . (١)

- ولأن حق الانسان :

ما ينتفع به وههنا المستحق للقصاص هو المقتول

وهو لا ينتفع بحرمان القاتل من الميراث . (٢)

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٨ ، اصول السرخسى ج ١ ص ٢٩٠-٢٩٧ .

الموافقات ج ١ ص ٣١٥ ، ٣١٨ وما بعدها .

السادس :

عقوبة فيها معنى العبادة ، ومعنى العبادة فيها غالب .

وهي :

الكفارات الواجبة بسبب :

- القتل

- الظهار

- والحنث في اليمين

- وتعمد الافطار في شهر رمضان

- وقتل الميد للمحرم

- وقتل صيد الحرم

أما أن فيها معنى العبادة :

فلأنها تؤدى بما هو عبادة محضة من :

-- صيام

-- أو صدقة

-- أو عتق

ولأنها تشترط فيها النية

ويؤمر من هي عليه بالأداء بنفسه بطريق الفتوى

ولا تستوفى منه جبراً (١)

ولو كانت عقوبة محضة :

لما فوضت اقامتها للانسان

ولأجبر عليها من قبل ولى الأمر .

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٧٩ / د ٤ ص ٦٧

ومعنى العقوبة فيها :

أنها وجبت أجزية على مخالفات صدرت من الانسان  
ولأنها سميت كفارات أى ساترة للذنوب .

قال الحنفية :

وكان معنى العبادة فيها غالبا .

لأنها وجبت على العاصي وان كان معذورا :

-- كالمخطيء

-- والناسي

-- والمكره

-- والمضطر الى قتل

الميد لمخمصة .

واستثنوا :

كفارة تعمد الفطر في رمضان كما اذا أكل أو شرب ناسيا ثم تعمد الأكل أو الشرب  
على ظن أن صومه قد فسد بالأكل ناسيا .

فقالوا :

ان العقوبة فيها غالبية لتعمد الفطر لأن المتعمد :

ارتكب حراما

ولغلبة معنى العقوبة قالوا :

لا تجب مع الشبهة

كمن تسحر ظانا ان الفجر لم يطلع ثم تبين طلوعه

أو أفطر ظانا أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب

ولغلبة معنى العقوبة ايضا في هذا القسم :تدخلت هذه الكفارات كما تتداخل العقوبات .

**فقد قال الحنفية :**

إذا تعدد الفطر مرارا في رمضان واحد ولم يكفر لما مضى

لاتلزمه الا كفارة واحدة

لحصول المقصود من العقوبة بها وهو الزجر عن ارتكاب أمثالها

قياسا على من شرب الخمر مرارا ولم يحد الا مرة (١).

**وقال الحنابلة :**

تتداخل كفارة تعدد الفطر في رمضان اذا تكرر موجبها في اليوم الواحد

ولهم وجه آخر كالحنفية .

وتتداخل في الحج: اذا اتحد جنسها ماعدا جزاء الصيد .

وفي الظهار واليمين تتداخل لا في القتل (٢)

**ومذهب الشافعية :**

كالحنابلة في :

- كفارة تعدد الفطر في رمضان

وتتداخل عندهم في :

- اليمين

- والقتل

- وفي الحج تتداخل :

- ان اتحد نوعها

- واتحد الزمان والمكان (٣)

---

(١) التيسير ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) الروض المربع ص ١٦١ ، ١٧٩ ، ٣٩٧ ، ٤٤٢ ، ٤٦٦ .

(٣) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٤٤ ، تحفة المحتاج ج ٢ ص ١٣٧ ، حاشية العبادي على التحفة ج ١٠ ص ١٨ . حاشية الشرواني على التحفة ج ٩ ص ٤٧ ، حاشيتي قليوبى وعميره ج ٤ ص ٢٠ .

ومذهب المالكية :

انها تتداخل في

- تعتمد الفطر في رمضان

- والقتل

ولا تتداخل :

- في الظهار

- واليمين

ولهم في كفارة الحج تفصيل .

بخلاف الحدود فانها تتداخل ان اتحد السبب وتكرر :

- كأن شرب مرارا

- أو سرق مرارا (٢).

وكل من قال بالتداخل فمحلله عنده :

- اذا لم يكفر للموجب الأول

هذا ومن حقوق الانسان :

التعزير

والتعزير :

عقوبة تقام على من ارتكب معصية غير ما يوجب الحدود والقصاص .

---

(١) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٢٧ ، ٥٣٧ ، ج ٢ ص ٤٤ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ج ٤ ص ٢٨٦



وهي :

عقوبة غير مقدرة بل هي مفوضة الى رأى القاضى .

ولهذا :

تسقط بعفو ولى الأمر (١).

---

(١) المعنى ج ٩ ص ١٧٦ .

# الفصل الرابع

في  
تقسيم الأفعال المكلف بها من حيث أحكامها  
إلى معاملة وغير معاملة  
وفيه أربعة أبواب

المبحث الأول: العبادات

المبحث الثاني: العادات والمعاملات

المبحث الثالث: الجنائيات

المبحث الرابع: الحلال والحرام

#### الفصل الرابع

في تقسيم الأفعال المكلف بها من حيث أحكامها

الى معلة وغير معلة

في هذا الفصل بمشيئة الله

أقسم الأفعال المكلف بها باعتبار أحكامها الى معلة وغير معلة .

وهي المعروفة بالتعبدية .

وذلك أن الحكم :

إذا كان معلا :

يكون التكليف بالفعل وبما سواه في علة

فينتقل الحكم الى :

ما سواه في علة

أو الى الشخص الذي وجد فيه ذلك الفعل

وإذا كان تعبدية :

كان التكليف بالفعل المنصوص على حكمه دون غيره

وهذا يختلف باختلاف نوع الفعل .

وسأذكر أنواعه كما ذكرها علماء الفقه في تقسيم موضوعه .

وتنقسموها بهذا الاعتبار الى أربعة أقسام :

— عبادات

— ومعاملات

— وجنایات

— وحلال أو حرام .

ولهذا :

يقع هذا الفصل في أربعة مباحث .

وأشهد له ببيان :

ان أحكام الله تبارك وتعالى عند جمهور العلماء :

معلقة بمصالح العباد ودفع المفاسد عنهم . (١)

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ٣٧ .

# المبحث الأول

في

القسم الأول من أقسام الفعل وهو العبادات

## المبحث الأول

### العبادات

تعريف العبادات :

العبادات :

جمع عبادة

وهي : غاية التذلل لله تعالى مع اخلاص العمل له بما شرعه. (١)

فهي :

حقيقة مركبة من أركان خمسة لو انتفى أحدها لا تكون عبادة

وهي :

الانقياد لله بما شرعه ، والتذلل بين يديه ، والاخلاص له ،

- والتعظيم ، والمحبة .

- فمن انقاد بلا تذلل

- أو انقاد له ولم يعظمه

- أو عظمه ولم يحبه

- أو أحبه وأشرك معه غيره شركا أكبر أو أصغر

لا تتحقق منه العبادة

وقييد الانقياد بما شرعه :

لأنه لو عبده سبحانه بما لم يشرعه

---

(١) مفردات الرغب مادة عبد ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٢٠ ص ٦ ، مسدارج

السالكين ج ١ ص ٨٣

- كمن صلى بلا طهارة

- أو منع في طوافه ما كان يمنع أهل الجاهلية :

لا يكون عابداً .

#### والعبادة :

هي الغاية التي من أجلها خلق الله الجن والانس .

لقله تبارك وتعالى :

(وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) . (١)

وقوله عز وجل :

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) . (٢)

وقوله جل وعلا :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ  
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) . (٣) الدين

وتعم هذه العبادة :

- الايمان بما يجب الايمان به

- والصلاة والزكاة والصوم

- والحج والجهاد والنذر

- وذكر الله وتلاوة القرآن

- وامتنال أحكامه في كل باب من أبواب الحياة

- والكف عن المحرمات .

---

١ - سورة الذاريات آية ٥٦ .

٢ - سورة البينة آية ٥ .

٣ - سورة البقرة آية ٢١ .

قال تعالى :

( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ) . (١)

وقال صلى الله عليه وسلم :

(إِتَّقِ الْمَحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ) . (٢)

فالمتمصفح لنصوص الشرع :

يجد أن المراد بالعبادة :

ليس هو القواعد التي يبني

عليها الاسلام فقط :

- وليس هو الجهاد

- والذِّكر

- وتلاوة القرآن فحسب ..... الخ

بل هو :

كل عمل يصلح به الدين

وتقوم به الدنيا

مما يحتاج الخلق اليه اذا قصد

به وجهه تعالى

وهذه الامور التي ذكرت :

انما هي موضوعة للعبادة والتقرب الى الله .

فمن العبادات :

ما وضعه الشارع لها كالأمور التي ذكرت .

---

(١) سورة المائدة آية ٤٧ .

(٢) الجامع الصحيح للترمذي ك الزهد باب من اتقى المحارم ج ٤ ص ٥٥١



وغيرها :

عادات تصير عبادة بالنية

ولا ينال الثواب على العبادة :

الا اذا كانت مصحوبة بالنية

لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول :

( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ) . الحديث (١)

وتنقسم الى تقسيمات باعتبارات مختلفة :

تنقسم باعتبار ما تقوم به من البدن والمال الى :

١ - عبادة بدنية كالصلاة والصوم

٢ - عبادة مالية كالزكاة

٣ - عبادة مركبة منهما كالحج .

وتنقسم باعتبار القصد والوسيلة الى :

١ - عبادة مقصودة :

كالصلاة والصوم

٢ - عبادة غير مقصودة :

كالطهارة للصلاة والطواف

فانها لم تشرع فيها لذاتها بل لتكون وسيلة اليها

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠٤

وباعتبار تمحضها لمعناها أو وجودها مع غيرها تنقسم الى :

١ - عبادة محضة :

كالصلاة والصوم

٢ - عبادة فيها معنى المؤنة :

كسدادقة الفطر عند الحنفية

فانها تؤدى عبادة لله تعالى

ولهذا :

جعلها الله طهرة للمائم مما قد يصدر منه

من اللغو والكلام النابى .

وشرطت فيها :

النية

وهى كذلك من باب النفقة الواجبة على الشخص عن نفسه

وعمن تجب نفقته عليه كالأب ينفق على صغيره .

٣ - عبادة فيها معنى العقوبة :

كالكفارات

فان فيها معنى العبادة :

كما فى صوم الكفارة

ومعه عقوبة وزجر على ارتكاب سببها

كالقتل الخطأ

والحنث فى اليمين (١)

٤ - مؤنة فيها معنى العيادة :

كعشر الخارج من الأرض

فان فيه معنى المؤنة :

لما ينفق على الأرض من :

- كلف الحماية

- والسقى

- وغيرها

والغالب في العبادات :

أن أحكامها تعبدية لا تدرك عليها بالرأى :

- كعدد الركعات في الصلاة .

- وعدد الصلوات

- وأيام الصوم

وقد تكون معللة :

- كتخفيف الصلاة على المريض

- وقصرها للمسافر

- وإباحة فطرهما في رمضان

- والسجود بعلّة السهو

الا أن الجمهور وعلى رأسهم المالكية :

يرون أن عليها قليلة

ولهذا يقولون :

الأصل في أحكامها التعبدية إلا أن يقوم دليل على التعليل. (١)

---

(١) الموافقات ج ٢ ص ٣٠٠

وقال الحنفية :

الأصل في أحكامها :

التعليل وقد تكون تعبدية

ومن هنا اختلف الحنفية مع غيرهم :

في بعض أحكام العبادات

بناء على أن الأصل في أحكامها :

التعليل أو التعبد.

وذلك :

كإزالة النجاسة بماء مطهر كالخل وماء الورد.

فقال الحنفية :

يجوز بناء على أن قوله تعالى :

( وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ) (١).

حكم بالتطهير.

لأن الماء :

سائل قالع للنجاسة

فتعليلة بقلع النجاسة دليل :

على أن الحكم معلل

يتعدى إلى كل سائل قالع لها. (٢).

---

(١) سورة الفرقان آية ٤٨.

(٢) تبين الحقائق في كنز الدقائق للزيلعي ج ١ ص ٧٠ ، بدائع الصنائع للكاساني ج ١ ص ٢٦٥.

وقال الجمهور :

التطهير بالماء :

حكم تعبدى فلا يقاس عليه غيره . (١)

والادلة على التعبدى كثيرة :

الأول :

الاستقراء :

فمن ذلك أمور :

اولها :

الطهارة :

فان الموجب لها الحدث الأصغر والأكبر

وكان مقتضى المعقول :

أن تجب طهارة محل خروج الحدث فقط

ولكن الشارع :

أوجب طهارة غير محله

وقد لا يوجب غسل محله

ففى الوضوء :

يغسل الانسان الاعضاء الأربعة

وفى الغسل :

يعم جميع البدن بالماء

وهذا دليل :

على أن الطهارة وجبت بعلة غير معقولة

أى وجبت تعبدًا لله تعالى .

الثاني :

الملاة :

وهى مناجاة لله تعالى .

كان المعقول :

أن تقع على أى وجه من وجوه المناجاة :

— بالدعاء أو الذكر

— أو تلاوة القرآن

— أو بالركوع أو السجود

لكن الشارع :

أوجب اشياء خاصة مؤلفة من :

— الأقوال

— والأفعال

— والنية

وهذه الأشياء الخاصة :

بهيئات معينة

ان فقد منها شئ :

بطلت الملاة

فد ل ذلك :

على أن الملاة :

واجبة بأمر تعبدى

### الثالث :

أنا وجدنا الأسباب فيها تتحد مع اختلاف المسببات •

كالحيض والنفاس :

كل منهما سبب

ومع ذلك :

يبطلان الصلاة والصوم اذا عرضا للمتلبس بها

ولا يبطلان الحج •

ومن تلبس بهما :

يقضى الصوم دون الصلاة (١)

### الرابع :

أنا وجدنا الحدث :

لا يرتفع الا بالماء الطهور

ولا يرتفع بغيره من المائعات وان كان أشد تنظيفا

### الخامس :

أنا وجدنا التراب في التيمم :

مطهرا مع أنه في الواقع ملوث

نعم فهم أن الحكمة من العباد ة :

هي الانقياد لله ووالخضوع والتعظيم لله

ومحبته •

لكن هذه :

حكمة عامة لا تعطى عللا خاصة •

---

(١) شرح الدرار بهامش الموافقات • انظر الموافقات ج ٢ ص ٣٠٠ هامش (٢) •

وهذه الحكمة العامة :

أيضا فيها معنى التعبد .

اذ لو كانت معقولة :

لكان لئلا نسان أن يعظم الله تعالى ويخضع له بأى فعل

يؤدى هذا المعنى .

سواء فى ذلك :

ما رسمه الله وبينه من كيفية الصلاة والصوم

أو لم يبينه .

لكن :

لما لم يمكن أن يعبد الا بما حده وبينه

دل هذا :

على أن الحكمة غير معقولة . (١)

الدليل الثانى :

ان الشارع لو كان يقصد التوسع فى وجوه العبادات :

بأن يعظمه الانسان بأى فعل يؤدى المعنى المقصود .

من العبادة :

لأقام لنا الأدلة على تعليل أحكام العبادات

كما أقامها على تعليل أحكام العادات .

فكنا نستطيع أن نعبد :

بما نص عليه

وبما لم ينص عليه مما شابه المنصوص عليه



فلما لم يَقم هذه الأدلة :

فهم أن المطلوب في العبادة أن تؤدي بما بينه الله تعالى

وحده دون غيره فيجب الوقوف عند ذلك المحدود

اللهم إِلَّا أَنْ ورد نص أو إجماع فيه علة صالحة للانتقال إلى غير المنصوص :

فيتعدى الحكم .

كوجوب الهدى على المتمتع بقوله تعالى :

( فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى

الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) . (١)

وعلمته :

أن المتمتع انتفع بنسكين في سفر واحد .

فيقاس عليه :

القارن بأنه انتفع بالنسكين في سفر واحد

فيجب عليه الهدى . (٢)

وكوجوب سجود السهو على الناسي بعلّة :

السهو .

لما روى أنه صلى الله عليه وسلم :

( سَهَا فَسَجَدَ ) . (٣)

فينتقل الحكم :

إلى ترك كل واجب أو سنة مؤكدة في الصلاة نسياناً

على اختلاف المذاهب .

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٢) وجعل صاحب الهداية وجوب الهدى على القارن ثابت بدلالة النص :

مفهوم الموافقة . الهداية بشرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٧

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ك الصلاة ، باب السهو في الصلاة ج ٥ ص ٥٨

وكما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

في الذی وقصته راحلته :

(أَغْلَوْهُ بِمَاءٍ وَدَرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَمَسُّوهُ طَبِيبًا ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ  
فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا ) . (١)

فان قوله صلى الله عليه وسلم :

( فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا )

دلالة على أن العلة :

هي احرامه

ولهذا :

يلحق به في هذا الحكم :

كل من مات محرما

فانه لا يمس طيبا ولا يغطي رأسه

وقد نص الحنابلة في فقههم على ذلك في باب الجنائز . (٢)

فثبت هذا الحكم :

في كل من مات محرما ولو لم يسقط من فوق الدابة

لأن وقص الدابة له :

وصف غير مؤثر فيلغى كما هو الشأن في تنقيح المناط . (٣)

---

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الجمع باب المحرم يموت يعرفه ج ٣ ص ٢٢

(٢) شرح منتهى الارادات ج ١ ص ٣٣١

(٣) وهو الغاء الاوصاف التي لا تأثير لها في العلة ، والاكتفاء بالوصف المؤثر .

لكن هذا :

قليل لا يفيد قاعدة .

ومثله :

قوله صلى الله عليه وسلم في شهادة أحد :

( زَمَلُوهُمْ بِكُلِّوْمِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَبْعَثُونَ )

يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا (١).

فانه يقاس عليهم في هذا الحكم :

كل من قتل في سبيل الله .

وقد نص الحنفية في فقههم على ذلك في باب الشهيد . (٢)

نعم ذكر في العبادات :

علل قاصرة

لكنها :

ليست عللا صالحة للقياس لعدم التعدى .

— كتعليل الرمل (٣) . في طواف القدوم

لاظهار قوة المسلمين :

لما قال أهل مكة في المهاجرين :

انهكتهم حمى يثرب . (٤)

---

(١) رواه احمد والحاكم وروى البخارى حديثا بمعناه . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ١ ص ٢٤٢

(٢) تبين الحقائق ج ١ ص ٢٤٧

(٣) الرمل : السرعة . انظر المصباح المنير مادة رمل

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ك الحج باب الرمل في الطواف ج ٩ ص ١٣

وكنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في طرفي النهار

لمشابهتها بفعل عباد الشمس

بقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا تَتَحَرَّوْا بِمَلَائِكَةِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا فَإِنَّهَا  
تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ) . (١)

حيث علل ذلك :

بأن الشمس تطلع بين قرني الشيطان في تلك الاوقات .

### الدليل الثالث :

ان العبادات : كفياتها ومعانيها :

غير مدركة بالعقل

بخلاف العادات

ولهذا :

لم يهتد اليها الانسان في أزمنة الفترة فتخط في عبادته

ولم يعرف الصواب منها الا بعد ارسال الرسل .

ومن هنا :

لم يعذب الله من ترك هذه العبادات .

كما قال تعالى :

( وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ) . (٢)

ولو كانت معللة :

لأدركت معانيها بالعقل كالعادات .

---

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع

الشمس ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) سورة الاسراء آية ١٥

### والحاصل :

ان الكثير الغالب في العبادات :

ان أحكامها غير معقولة

- كاعداد الركعات

- وأشواط الطواف

- والتيمم •

### وقد تعلل :

بعلل مناسبة قاصرة

لا تمكن من تعدية الحكم الى محل آخر

- كتعليل التمسك :

في طواف القدوم

لاظهار قوة المسلمين •

- وتعليل وجوب الوضوء بالحدث

لقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا تَقْبِلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى  
يَتَوَضَّأَ ) . (١)

- وتعليل النهي عن الصلاة بعد الطلوع وعند الاستواء وقبل الغروب

بان الشمس تطلع بين قرني شيطان •

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ك الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة ج ٣ ص ١٠٤

صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك الوضوء باب لا تقبل صلاة بغير طهور ج ١ ص ٢٣٤

وهذا هو رأى الجمهور وعلى رأسهم الامام مالك رحمه الله .

ولهذا :

اشترطوا النية فى رفع الاحداث

لقوله صلى الله عليه وسلم :

( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ) . (١)

ولم يشترطوها فى التطهير من النجس

ولم يكتفوا فى ازالة النجس بمجرد النظافة بالماء أو بأى مائع آخر مطهر

بل اشترطوا الماء المطلق .

**وخالف الحنفية :**

حيث أكثروا من التعليل فى العبادات بعلم متعددة

وظهر أثر هذا الخلاف :

عند الحنفية والجمهور :

فى أحكام كثيرة .

**فقال الجمهور :**

بشترط لفظ التكبير والسلام فى تحريم الصلاة وتسليمها

فلم يجيزوا افتتاح الصلاة :

بكل ما يدل على التعظيم

ولا ختمها :

بكل ما يدل على التحية

وكذلك لم يجيزوا دفع القيمة فى الزكاة .

---

(١) سبق تخريجه ١٠٤٠

وخالف أبو حنيفة :

حيث علل التكبير في افتتاح ١ لملة :

بالتعظيم

فأجازه بكل ما يدل عليه

وعلل الزكاة :

بأنها لقضاء حاجة المحتاجين

فأجاز دفع قيمة الواجب (١).

---

(١) تبين الحقائق ج ١ ص ١٠٩ ، ص ٢٢٠.

# المبحث الثاني

في

القسم الثاني من أقسام الفعل وهو العادات والعاملات



## المبحث الثاني

### العادات والمعاملات

#### فالعادات :

هى التصرفات التى يقصد بها الانسان قصدا أوليا مصلحته وحظه .

كالأكل والشرب واللباس والسكن . (١)

فخرج بقولنا مصلحته :

ما قصد به قصدا أوليا التقرب الى الله تعالى

وتعظيمه والانقياد له .

وقلنا قصدا أوليا :

اذ قد يقصد بالعبادة :

المصلحة قصدا ثانويا كالأضحية

ويقصد بالعبادة :

العبادة اذا نوى أنها لوجه الله تعالى

وتنقسم العادة الى :

- عادة بحتة :

وهى ما كانت المصلحة فيها خاصة بالانسان

وحده كما مثلت لها .

- ومعاملة :

وهى ما كانت المصلحة فيها تتحقق للانسان مع

غيره :

- كالبيع

- والاجارة

- والزواج

- والهبة

- والرهن

فان في كل منها مصلحة

لكنها :

لا تتحقق للا نسان الا مع غيره . (١)

ثم ان هذه المصلحة :

- اما خاصة كما مثلته .

- واما عامة لجميع المسلمين أو لفئة منهم :

- كالخلافة

- والوزارة

- والامارة

- والقضاء

فكل منها :

يطلق عليه اسم المعاملة في الفقه

**وهذه المعاملة :**

تنقسم الى أقسام عدة .

لأن التصرف ان كان محله المال :

سمى معاملة مالية

كالمعاوضات من :

- البيع
- الاجارة
- والقرض
- والصلح عن مال بمال

أو عن مال بمنفعة

وكالتبرعات من :

- الهبة
- والصدقة
- والوصية

وكعقود الشركة :

- كشركة العنان
- والمضاربة
- والمزارعة
- والمسافات

والعقود المقصود بها الأمانة :

- كالوديعة
- واللقطة
- والعارية

وان كان محلها الانسان لتحقق مصلحة مشتركة :

فهي أحكام الأسرة :

- كالزواج وفرقه

- والعدد

- وثبوت النسب

وان كان المقصود بها فصل الخصومات :

فهي القضاء والتحكيم

وتدخل فيها :

الدعوى واثباتها

- بالاقرار

- والشهادة

- واليمين

وان كان المقصود بها مصلحة عامة متعلقة بالراعى مع الرعية :

كالخلافة والوزارة :

فهي السياسة الشرعية

- الادارية

- أو المالية . (١)

**وأحكام المعاملات :**

الراجع أن الأمل فيها التعليل

وأنه لا بد من اقامة الدليل فيها على العلة .

---

(١) الاحكام السلطانية ، الباب الثالث ص ٣٠ ، الباب السادس ص ٦٥ ، الباب

السابع ص ٧٧ ، الباب الثامن ص ٩٦ ، النظريات العامة للمعاملات فى

الشريعة للدكتور احمد فهمى أبو سنة ص ٢٩ .

والحكم التعبدى فيها :

على خلاف الأصل

- فان اقترن الحكم بالعلة :

بالنصي أو بالا جماع وتوفرت شروطها :

أمكن اثباتات

الحكم فى غير الفعل المنصوص على حكمه :

- بالقياس : كقياس بيع العنب بالزبيب

على بيع الرطب بالتمر فى التحريم

لأن كل من العنب والرطب ينقص بالجفاف

وقد قال صلى الله عليه وسلم :

( عِنْدَ مَا سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْتَّمْرِ أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ  
إِذَا جَفَّ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَلَا إِذْنٌ ) . (١)

- أو اثباته بالمصلحة المرسلية :

كجمع القرآن الكريم لحفظ الدين .

- وإلا لم ينص معه على علة أو لم يجمع عليها :

بحث المجتهد عن علة .

بالاستنباط بمسلك من مسالك العلة :

- كالسبر

- والتقسيم

- والا خالة عند القائلين بها . (٢)

---

(١) أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح . انظر سنن الترمذى ك البيهقوع

باب النهى عن المحاقلة والمزينة ج ٢ ص ٣٤٨

(٢) طرق من طرق اثبات العلة .

قال بعض الفقهاء :

الأصل فيها التعبد

الا أن ينص على العلة فتكون معللة •

كقوله صلى الله عليه وسلم فى الهرة :

(إِنَّهَا لَيَمَسَّ بَنِيَّةٌ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ  
و الطَّوَافَاتِ) • (١)

فان لم ينص على العلة حُكِمَ بأن الحكم تعبدى •

استدل القائلون :

بأن الأصل هو التعليل :

بأن حجية القياس عامة فى جميع الأحكام

ومعنى القياس :

مساواة فرع لأصل فى حكم بعللة اجتهدية • (٢)

فالعلة :

لازمة للقياس أينما وجد وجدت

ثم انه لا يمكن التعليل بكل علة •

لأن العلل :

— منها ما هى قاصرة :

كالسفر فى جواز الافطار فى رمضان

— ومنها ما هى متعددة :

كالكيل والوزن مع اتحاد الجنس فى علة الربا •

---

(١) أخرجه الترمذى وقال عنه حديث حسن صحيح وان الامام مالك قد جوده •

انظر : الجامع الصحيح للترمذى باب ما جاء فى سور الهرة ج ١ ص ٦٢

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣، التيسير ج ٣ ص ٢٦٤

ومنها ما هي ظاهرة كما قدمت •

ومنها ما هي خفية كالرضا في العقود •

فلا بد من اقامة الدليل على العلة المألحة لتعديدية الحكم •

واستدل القائلون بأن الأصل هو التعبد •

بأن الحكم الشرعي الثابت بالنص

ثابت بميغته لا بعلمته •

فالمرجع اذا :

الى النص فان لم يكن معللا :

حكمنا بأنه : تعبدى

وأجيب :

بأن الحكم ثابت بالنص فى الأصل

وأما فى الفرع فهو ثابت بالعلة

أو يقال :

ان الحكم ثابت بالنص فى الأصل والفرع

فهو فى الأصل :

ثابت بأصل النص

وفى الفرع :

ثابت بعمومه

لأن العلة : دلت على أنه عام لها • (١)

---

(١) شرح التلويح ج ٢ ص ٦٤

والراجع :

هو القول الأول

ولا سيما في المعاملات كما قدمت من عموم حجية القياس

ولأن الاستقراء دَلٌّ على :

أن نصوص المعاملات معللة ولا عبارة بالنادر منها

وقد علل سبحانه وجوب القصاص بأن فيه ابقاء الحياة •

بقوله تعالى :

( وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ) . (١)

وعلل تحريم الخمر والميسر :

— بأن فيه المد عن ذكر الله

— وإيقاع العداوة والبغضاء بين الناس

فقال جل شأنه :

( إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي  
الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْمَلَاةِ ) . (٢)

وحرم الرشوة :

لأنها تفضي الى أكل أموال الناس بالباطل •

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ •

(٢) سورة المائدة آية ٩١



قال عز وجل :

( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ ) . (١)

وعلل حرمة الربا :

بالظلم لأن المرابي أخذ زيادة بغير حق من غير مقابل .

قال تعالى :

( وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ) . (٢)

وعلل صلى الله عليه وسلم بطلان القضاء عند تشويش بال القاضي

بقوله :

( لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمُ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ ) . (٣)

ونهى عن بيع الغرر :

لما فيه من الجهالة والا فضاء الى المنازعات

ونهى عن كل ما فيه ضرر :

فقال صلاة الله عليه وسلامه :

( لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ ) . (٤)

الى كثير وكثير ...

وكل هذا صريح في أن الأصل في النصوص التعليل ولا سيما في غير العبادات .

(١) سورة البقرة آية ١٨٨

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٩

(٣) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الاحكام باب لا يقضين الحاكم وهو غضبان ج ١٣ ص ١٣٦ .

(٤) قال ابن عبد البر : رواه الداراوردى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى موصولا ، واخرجه من هذا الطريق الدارقطنى والبيهقى ، ورواه ابن ماجة من حديث عباد بن الصامت ، وذكر ابو الفتوح ان الفقه يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها . انظر تنوير الحوالك على موطأ مالك ج ٣ ص ٢١٨ .

# المبحث الثالث

في  
القسم الثالث من أقسام الفعل وهو الجزائيات

### المبحث الثالث

فى القسم الثالث من أقسام الأفعال

وهو الجنائيات

الجنائيات :

جمع جنائسة .

وهى فى اللغة :

تطلق بمعنى الذنب وبمعنى التعدى . (١)

وفى الاصطلاح :

هى التعدى على الدين أو النفس أو العقل أو النسل

أو العرض أو المال .

وهذا التعريف :

لبعض المالكية . (٢)

وخصها بعض الفقهاء :

بالتعدى الواقع على نفس الإنسان أو أطرافه . (٣)

والمختار :

هو التعريف العام لشموله للتعدى على أحد الكليات الست .

ويظهر أثر الجنائية :

فى حكمها وهو العقوبة .

---

(١) المصباح المنير مادة جنى ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٢٦٧

(٢) القوانين الفقهية لابن جزى ص ٢٢٦ .

(٣) تبين الحقائق ج ٦ ص ٩٧ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٠٣

### وتنقسم العقوبة :

الى ثلاثة أقسام :

- الحدود
  - القصاص
  - التعزير
- ويمكن زيادة قسم رابع وهو القتل كفرا بسبب الردة •

### أما الحدود :

فهي جمع حد •

وهو عند الحنفية :

العقوبة المقدرة حقا لله تعالى

للزجر عن ارتكاب اسبابها :

- كحد الزنا
- والقذف
- والسرقه
- والحراة
- وشرب الخمر. (١)

وقولهم فى التعريف حقا لله تعالى :

لاخراج القصاص

فان الغالب فيه حق الانسان

وعرفه الشافعية :

بأنه عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى كالزنا •

أو لآدمى كالقذف والقصاص. (٢)

والعقوبات عندهم قسمان : الحد والتعزير •

---

(١) بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤١٤٩ •

(٢) حاشية القليوبى ج ٤ ص ١٨٤ •

### وعرفه الحنابلة :

بأنه عقوبة مقدرة شرعا في معصية لئلا تمنع من الوقوع في مثلها :

— كحد الزنا

— والقذف

— والشرب

— وقطع الطريق

— والسرقعة

والظاهر :

خروج القصاص عند هم أيضا

لأنهم لم يذكروه من المعاصي الموجبة للحد

والمعروف : أن من للبيان . (١)

وأما القصاص :

فهو عقوبة على القتل والجرح مقدرة حقا لله وللا نسان

وحق الانسان فيه غالب . (٢)

والتعزير :

عقوبة على معصية ليس فيها حد ولا كفارة ولا قصاص . (٣)

---

(١) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٣٣٦

(٢) بدائع المنافع ج ٩ ص ٤١٤٩

(٣) زيد في التعريف " ولا قصاص " لا خراجه عن التعزير اذ هو عقوبة مقدرة .

انظر المغنى ج ٩ ص ١٧٦

مفوضة لرأى القاضى :

- كالحبس
- والضرب
- وتغريم المال
- والنفى
- وتحديد الاقامة . (١)

فاسباب الحدود :

جنايات خمسة :

١ الزنا والقذف والسرقه والحراية وشرب الخمر .

وبعض الفقهاء :

اعتبر منها عمل قوم لوط . (٢)

وبعض :

اعتبره سببا من أسباب التعزير . (٣)

وسبب القصاص :

القتل أو الجرح إذا كان كل منهما عمدا وعدا .

- 
- (١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ١٧٥ ، ١٧٨ .
  - (٢) اعتبر الشافعية : عمل قوم لوط من الزنا فأوجبوا فيه حد الزنا . واعتبره المالكية : موجبا لحد خاص وهو الرجم واعتبره الحنفية : غير موجب للحد ، ولكن يعزر فاعله أى ان عقوبة فاعله مفوضة لرأى القاضى .
  - (٣) انظر : حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ج ٣ ص ٢٠٨ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٢٤٣ ، تفسير آيات الاحكام للمابونى ج ٢ ص ٤١ .

وسبب التعزير :

ارتكاب معصية ليست سببا :

— لحد

— أو كفارة

— أو قصاص

سواء أكانت فعلا كالا خلال بالأم قولاً مثل :

— الشتم

— النميمة

— البلاغ الكاذب<sup>(١)</sup>

وسواء أكانت حقاً لله كالا فطار في رمضان أو للانسان كإيزائه .

وحكمة شرع العقوبة سواء أكانت مفوضة أو غير مفوضة هي :

الزجر عن ارتكاب أمثالها

لكن :

اختلف الفقهاء في أنها معللة بعلّة تجوز القياس أو لا ؟

ومحل الخلاف هو :

— الحدود

— والكفارات

— والقصاص

---

(١) شرح منتهى الإرادات ج ٢ ص ٢٦١

### فقال الحنفية :

لا يجوز القياس فيها

### وقال الجمهور :

يجوز

استدل الحنفية بدليلين :

### الأول :

ان الشرط في القياس أن يكون حكم أصله معللاً بعلة معقولة

وهذا غير موجود في الحدود والقصاص .

لأنهما :

عقوبات مقدرة لا يدخلها الرأي :

- كجلد مائة في الزنا

- وثمانين في القذف

- وثمانين أو أربعين في الشرب

### الثاني :

ان القياس لا يثبت ما يدرأ بالشبهة : لما فيه من احوال الخطأ

في تعدية الحكم من الأصل الى الفرع .

والحدود والقصاص : تدرأ بالشبهات . (١)

لقوله صلى الله عليه وسلم :

( ادركوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ) (٢).

---

(١) انظر مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣١٧ ، التيسير ج ٤ ص ١٠٣

(٢) جزء من حديث أخرجه الترمذى . انظر سنن الترمذى ك الحدود باب ما جاء في درء الحدود ج ٢ ص ٤٣٩ .



وان كان بعضها يمكن أن يقال فيه :

انه معقول العلة كقطع اليد في السرقة

فانه يمكن أن يقال :

انه معلل بأن اليد هي : آلة السرقة .

لكن هذا الدليل :

شامل لجميعها . (١)

واستدل الجمهور بدليلين :

**الأول :**

أن الأدلة المثبتة لحجية القياس عامة في الحدود وغيرهـــــــــــــــــا

فكما يثبت القياس غير الحدوداً يثبت الحدود . (٢)

وأجاب الحنفية عن هذا الدليل :

بأن عموم الأدلة :

انما هو في القياس المستوفي

للشروط .

ومنها :

- أن يكون حكم الأصل معقول العلة .

- وألا يكون الحكم مما يندر بالشبهة .

فان كان هذا الحكم :

غير معقول العلة أو كان مما يندر رأ بالشبهة

لا تثبت الأدلة حجيته . (٣)

---

(١) انظر التيسير ج ٤ ص ١٠٣

(٢) الأحكام للآمدى ج ٤ ص ٨٢ ، المستصفى ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٥

(٣) التيسير ج ٤ ص ١٠٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ٣١٨

الدليل الثاني للجمهور :

ما روى أن الصحابة رضوان الله عليهم أثبتوا حد الشرب

ومقداره ثمانون جلد بالقياس على حد القذف .

لما روى أن علياً رضي الله عنه قال :

( ان شارب المسكر اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى

واذا هذى افتري ، أى قذف ، وحد المفترى ثمانون

جلدة ) (١)

فقد أثبت عليّ حد الخمر بالقياس على القذف الحاقاً لما هو مظنة للقذف

بالقذف في الحد ، وأجمع عليه الصحابة . (٢)

وأجاب الحنفية عن هذا الدليل

بأن أثر عليّ لا ينتهز دليلاً على اثبات الحدود بالقياس ،

الا اذا ثبت اجماع الصحابة على صحة هذا القياس .

ولم يقع اجماعهم :

- على صحته

- ولا على أن الدليل هو القياس

انما وقع اجماعهم :

على الحكم

وسند الاجماع هو :

السنة

وهي :

ما روى ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يضربون شارب الخمر على عهد

---

(١) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ج ٣ ص ٥٥

(٢) صحيح مسلم ك الحدود باب حد الخمر ج ١١ ص ٢١٨ ، الأحكام ج ٤ ص ٨٢

رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربعين ضربة بجريدتين أو بنعلين ، ففهموا  
من ذلك : أن شارب الخمر يضرب ، وإن مقدار الضرب ثمانون سوطاً (١)  
فالإجماع :

ليس على الإثبات بالقياس ، بل على مقدار الحد .  
وسنده السنة .

---

(١) صحيح مسلم ك الحدود باب حد الخمر ج ١١ ص ٢١٨ .

# المبىء الرابع

في  
القسم الرابع من أقسام الفعل وهو المحال والحرام

#### المبحث الرابع

فى القسم الرابع من أقسام الأفعال

وهو الحلال والحرام

الحلال:

الحلال: هو المباح أى المخير فى فعله وتركه

وهو فى اللغة :

اسم فاعل من حل ، ومنه حلت المرأة بعسده

ان لم تكن حلا لا:

أى زال المناسع

الذى كانت متصفة به كإنقضاء العدة

ويتعدى بالهمزة ومنه قوله تعالى:

( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ) أى أباحه . (١)

وفى الشرع :

المخير فيه بين الفعل والترك . (٢)

ومن ذ لك قوله تعالى :

( وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ) . (٣)

ويعرف أيضا :

بأنه ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب . (٤)

---

(١) المصباح المنير مادة حل

(٢) الموافقات ج ١ ص ١٤٣

(٣) سورة البقرة آية ٢٥

(٤) تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٢٥٠

**والتخيير :**

اما أن يثبت بدليل من الشرع مثل قوله تعالى :

(أَحِلُّ لَكُمْ صُيُودُ الْيَحْرِ) (١)

واما بالحكم بالاباحة

لأنه لم يرد عن الشرع فيه دليل على الفعل أو الترك

فان عدم هذا الدليل :

دليل على الاباحة والحل . (٢)

كما تقدم في تعريف المباح . (٣)

---

(١) سورة المائدة آية ٩٦

(٢) انظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ٧٩ ، المستصفى ج ١ ص ٢٣٢ .

(٣) انظر ص من الرسالة

## الحرام :

### الحرام في اللغة :

الممنوع . (١)

### وفي الشرع :

ما يستحق العقاب على فعله . (٢)

وتقدم الكلام عنه مفصلاً :

في الفصل الأول في تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها .

هذا وأمر الحلال والحرام :

معروف في كل أمة من الأمم السابقة

وان اختلفوا في :

- أسباب المحرمات

- ونوعها

- ومقدارها . (٣)

وكان الكثير منها :

مرتبطا بالمعتقدات البدائية والخرافات والأساطير

---

(١) المصباح المنير مادة حرم

(٢) شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٥

(٣) الحلال والحرام في الاسلام للقرضاوى ص ١٢٠

كما فى تحريم :

- البحيرة (١)
- والسائبة . (٢)
- والوصيلة . (٣)
- والحام . (٤)

ثم جاءت الأديان السماوية :

بتشريعات ووصايا عن الحلال والحرام

- مناسبة لعصرها وبيئتها

- متطورة بتطور الانسان وتغير الاحوال

فعملت على رقى الانسان من ذلك المستوى الأول :

الى مستوى الانسان الراقى المتحضر .

---

(١) البحيرة : تطلقه على الناقة اذا ولدت خمسة أبطن اناثا فتشق أذنهـا

وتترك للالهة ، لا تنحر ، ولا يحمل عليها ، ويمنع ركوبهـا  
ولا يشرب لبنها .

(٢) السائبة : هى الناقة التى نتجت عشر أبطن اناثا ليس بينهن ذكر فيطلقهـا

صاحبها اذ قدم من سفر أو برى، من مرض ولها جميع ما للبحيرة .

(٣) الوصيلة : يطلق على الشاة اذا ولدت ذكرا وأنثى فيقال وصلت أخاها .

(٤) الحام : الفحل اذا القح ولد ولده يقال حمى ظهره فلا يركب ولا يحمل  
عليه .

انظر : الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٣٥ وما بعدها ، الحلا والحرام ص ٢٦ .



ولما جاء الاسلام :

ختم التشريع بتشريعاته الكاملة الشاملة الصالحة لكل زمان

ومكان .

كما قال جل شأنه :

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) . (١)

والحلال والحرام :

يدور في فلك التشريع على أساس جلب النفع للبشر

ودفع الضرر والحرَج . والعنت عنهم .

كما قال عز وجل :

(وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) . (٢)

حيث رد الحلال كله :

إلى الطيبات النافعة المرغوب فيها

والحرام كله :

إلى الخبائث الضارة المنفور منها .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة الاعراف آية ١٥٦ « ١٥٧

ود ستور الاسلام فى الحلال والحرام :

مجملى فى الآيتين التاليتين :

قال جل وعلا :

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ السَّرِّقِ  
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ  
نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ) . (١)

وقال جل شأنه :

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْإِثْمَ  
وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا ،  
وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ) . (٢)

فان النوع الأول جلسه :

— فيما يستر البدن ويتجمل به

— وفى الطيبات من المأكّل والمشارب وغيرها •

والنوع الثانى :

فى القبائح ما ظهر منها وما خفى •

ومن رحمة الله تعالى بعباده :

أنه جعل التحليل والتحريم فى غير العبادة

لعل معقولة راجعة لمصلحة البشر كما تبين فى الآيات السابقة •

فلم يحل سبحانه الا طيبا •

ولم يحرم الا خبيثا •

---

(١) سورة الاعراف آية ٣٢

(٢) سورة الاعراف آية ٣٣

### والحلال والحرام :

يقع في أقسام فعل المكلف من :

- العبادة
- والمعاملة
- والجنابة

لكن الكلام فيه

دأب الفقهاء على أن يكون في قسم العادات

### والمراد بالعادة :

الفعل الذي وضع لاستيفاء حظ من حظوظ الانسان النفسية :

التي قصد بها استيفاء المعاش

أو قصد بها هوى محظورا من أهواء الانسان . (١)

### فالأول :

- كالأكل
- والشرب
- والكسوة
- والسكن
- والتداوى
- والمتنزه
- وسماع الاصوات الجميلة
- ورؤية الصور الجميلة

---

(١) الموافقات ج ١ ص

## والثاني :

- كتناول المسكر الضار ببدن الانسان

- والنظر المحظور

- والغناء المحظور

- والتدخين

وهذه عادات :

من حيث ان الانسان الفها سواء أكان ذلك :

بالطبيعة

أو بالكسب

وأهل الشرع يتكلمون في هذا القسم :

من حيث اباحته أو حرمة

فيشمل الكلام فيه :

الاكل والشرب ، واللبس ، والغناء ، واللعب ، والسباحة ،

والفروسية ، والتصوير ، والنظر الى الغير ، واتخاذ الولائم

وكثير ....

ثم هو :

اما أن يكون من المنافع

واما أن يكون من المضار

فان كان من المنافع :

كالأكل والشرب والكلام مما يحتاج الناس اليه

فالأصل فيه الاباحة :

اذا لم يكن مالا مملوكا للغير

ولم يكن أمرا يتعلق باباحة النساء •

وقد جاء من الشرع ما يدل على هذا الأصل

كقوله عز وجل :

(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) . (١)

وقوله تبارك وتعالى :

(وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ) . (٢)

وقوله جل شأنه :

(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ) . (٣)

فان اللام في قوله تعالى (لكم) في الآيات الثلاث :

تدل على الإباحة

أي خلق لكم ما تنتفعون به وإباحه لكم .

والمراد بالمنافع :

ما يغلب التمتع به :

مما تعارفه الناس

ولم يحذر منه الطب

وقد ينص الشرع على حل البعض بخصوصه

مثل قوله تعالى :

(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ) . (٤)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٩

(٢) سورة الجاثية آية ١٣

(٣) سورة المائدة آية ٥

(٤) سورة المائدة آية ٩٦ .

وقوله تبارك وتعالى :

(وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ لَدُنْكُمْ) (١)

وقد يسكت الشارع هـ عن التصريح بحله •

فما سكت الشرع عن خله بنعيته وعلم أو ظن انه من المنافقين

حكمنا بحله لهذه الأدلة العامة .

كقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى الدارقطني (٢):

(إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضِعُّوهَُا

وَحَدَّ حَدٌّ وَلَا تَعْدُ وَهَآءُ ، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا ، وَكَتَبَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً  
بِكُمْ مِنْ غَيْرِ نَسِيَانٍ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا (٣) . أَيْ لِأَنَّهَا مَبَاحَةٌ .

ويؤيده الحدیث الآخر الذي رواه الترمذی (٤): (الْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ). (٥)

والمراد بالكتاب :

القرآن مع بيان السنة له

أى ما جاء في الكتاب والسنة •

(١) سورة المائدة آية (٥)

(٢) سبقت الترجمة له ص ١٣٣

(۳) سبق تخریجہ ص ۱۷۳

(٤) سبقت الترجمة له ص

(٥) قال أبو عيسى: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى عن

المغيرة وسفيان وغيره • و كأن الحديث الموقوف أصح • سنن الترمذي ،

باب ما جاء في لبس الفراء ج ٣ ص ١٣٤ ، تحفة الاحوزي شرح الترمذي ، ج ٥

وان كان من المضار :

فالأصل فيه التحريم

لقوله صلى الله عليه وسلم :

( لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ فِي الْإِسْلَامِ ) . (١)

فما علمنا غلبة الضرر فيه :

حرم علينا تعاطيه

ووجب علينا اجتنابه :

كالسم

والحشيشة المسكرة

وكثيرا ما ينص الشارع :

على تحريم أشياء منه

ولا سيما الأشياء التي يخفى على الناس ضررها كما

في الخنزير .

وقد قال الله تعالى :

( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ بِهِ لغير  
الله ) . (٢)

وقال عليه الصلاة والسلام :

( إِنْ أَلِفَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَالْأَصْنَامِ ) . (٣)

وعن ابن ثعلبة ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل ذي ناب من السباع ،

وكل ذي مخلب من الطير ) (٤)

(١) سبق تخريجه ٤١٧

(٢) سورة المائدة آية ٣

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك البيوع باب بيع الميتة والأصنام ج ٤ ص ٤٢٤ .

(٤) المرجع السابق ك الذبائح والصيد باب أكل كل ذي ناب ج ٩ ص ٦٥٧

**فإذا نص الشارع :**

- على حرمة شيء
- وعرفت علة التحريم
- ووجدت في غيره :

تعدى الحكم الى غيره :

بالعلة

إذا كانت مساوية أو أولوية •

**والمعارف :**

ان الفقهاء :

يتكلمون في قسم المعاملات :

عن صحة المعاملة وفسادها

وعن حلها وحرمتها •

ويتكلمون في قسم العادات :

عن حرمة بعض المعاملات وحلها

كالكلام عن :

غلاء الاسعار

وشراء بعض النجاسات

وبيع فضل الماء

والاحتكار ..... الخ

وان كان الحكم بالصحة والفساد في المعاملات :

يستلزم الحكم •



بالحل والحرمة :

لكنه :

يفهم هناك بطريق اللزوم

بخلاف ما هنا •

والله أعلم بأحكامه

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

المبعوث رحمة للعالمين •

---

# الخاتمة

## الخاتمة

قد فرغت من كتابة هذه الرسالة بحمد الله ، وها هي أهم النتائج التي انتهيت اليها بعد رحلة طويلة شاقة مع هذا البحث

### نتائج الباب الأول

#### الفتيجة الأولى :

ان التكليف هو الزام مقتضى خطاب الشارع أو طلب مقتضى خطابه على اختلاف التعريفين .

#### الثانية :

ان التكليف جزء من علم أصول الفقه .

#### الثالثة :

ان فعل المكلف امر مشترك بين الحكم والتكليف .

#### الرابعة :

ان الاباحة داخلية في التكليف على سبيل التغليب .

#### الخامسة :

ان التكليف اخص من الحكم الشرعى فى الما صدق ومساو للحكم التكليفى

#### السادسة :

ان التكليف ينقسم الى وجوب وندب واباحة وتحريم وكراهة كما ينقسم

الحكم التكليفى الى هذه الأقسام .

#### السابعة :

ان التكليف يساوى أهلية الوجوب الكاملة وهو أخص من مطلق الأهلية .

#### الثامنة :

ان الانسان قد تعرض له صفات تؤثر فى تكليفه اما باسقاط الحكم عنه واما

بمنع ثبوته عليه أو بتغير بعض الأحكام .

#### التاسعة :

ان المقصد العام للشارع من تشريع الاحكام والتكليف بها هو حفظ مصالح  
الخلق في الدنيا والآخرة .

#### العاشر :

ان الانسان لما كان عقله قاصرا عن الاهتداء به الى تنظيم الحياة على النحو  
الذي اراده الله تعالى اُمدّه بالشرائع المنظمة لجميع شئون هذه الحياة .

#### الحادية عشرة :

ان التكاليف بدأت منذ بدأ الخلق وما من أمة الا خلا فيها نذير .

#### الثانية عشرة :

ان شريعة الاسلام خاتمة الشرائع  
وان مقاصد الشارع التي جاءت لحفظ مصالح الخلق تنقسم الى ضرورة  
وحاجية وكمالية .

### نتائج الباب الثاني

#### النتيجة الأولى :

ان الملائكة والجن مكلفون بتكاليف خاصة  
ليس من شأن علماء الاصول البحث فيها ، بل محل ذلك علم الكلام .

#### الثانية :

أن التكليف لا يتعلق بالانسان الا بعد اكتمال الشروط اللازمة لتكليفه  
- فلا يكلف من لا عقل له كالصغير غير المميز والمجنون  
- بالأحكام التكليفية .  
- ولا يكلف ايضا من له قليل عقل كالمعتوه

- ولا المصبي المميز خلافا لأحمد في رواية عنه •
- ولا يكلف من لا يفهم الخطاب كالنائم والمغمى عليه حال النوم والاعماء •

#### الثالثة :

- ان للأصوليين والفقهاء تفصيل في تكليف الناسي •

#### الرابعة :

- ان السكران لا يكلف حال سكره اذا كان السكر بغير تعد منه ، ويكلف اذا سكر بحرام لتعديده بشرب المحرم •

#### الخامسة :

- ان تكليف الغافل تكليفا محالا لا تكليفا بالمحال •

#### السادسة :

- ان الخطأ غير مانع من التكليف لكن الشارع جعله
- عذرا مسقطا لللاثم الأخرى •
- وشبهة مسقطة للعقوبة الكاملة •

#### السابعة :

- ان الملجأ غير مكلف بالا اتفاق •

#### الثامنة :

- ان المكروه بالملجئ مختلف في تكليفه •
- والصحيح ان الاحكام معه تناط بالمكروه

#### التاسعة :

- ان المكروه بغير الملجئ مكلف بالاتفاق •

#### العاشر :

ان الخطاب بناء على تفسيره بالكلام النفسى القديم يتعلق بالموجودين  
والمعدومين الذين سيوجدون بشرائط التكليف

#### الحادية عشرة :

ان الكفار مخاطبون بالايمان وبالأفعال التى لا يشترط فى صحتها الايمان  
كالمعاملات والعقوبات بالاتفاق .  
أما الأفعال التى يكون الايمان شرطاً فى صحتها وهى العبادات ففيها  
أربعة مذاهب .  
الراجح منها انهم مخاطبون بها اعتقاداً وأداءً بمعنى أنهم يعاقبون على  
تركها .

#### نتائج الباب الثالث

#### النتيجة الأولى :

ان المكلف به لا بد أن يكون فعلاً ومنه الكف عن الفعل لأنه هو السدى  
تتعلق به قدرة المكلف ، ولا يكلف بالعدم .

#### الثانية :

ان القدرة المشروطة فى التكليف شرعاً  
هى السابقة على الفعل لا المقارنة له

#### الثالثة :

ان التكليف لا يكون الا بالفعل الممكن

#### الرابعة :

ان التكليف بالفعل المستحيل لذاته لا يقع فى الشريعة ولا يجوز عقلا  
على الرأى الصحيح .

#### الخامسة :

ان الا شعرى لم يقل بجواز التكليف بالمستحيل لذاته ولا بوقوعه وما قيل  
عنه منسوب اليه وليس قولاً له .

#### السادسة :

ان التكليف بالمستحيل لغيره واقع فى الشرع وجائز عقلا لان الاستحالة  
فيه ليست من ذاته ، بل هى عارضة له .

#### السابعة :

ان الشارع لم يكلف الانسان بالفعل الشاق انما كلفه بما يتحملة ويطيعه .

#### الثامنة :

ان الخطاب قد يتوجه الى أفعال لا تدخل تحت قدرة المكلف فى الظاهر  
لكن المراد بها اما اسبابها واما مسبباتها المقدورة ١٠١ أو أمور مقارنتها .

#### التاسعة :

ان القدرة المشروطة فى التكليف تنقسم الى قدرة ممكنة وقدرة ميسرة .  
والقدرة الممكنة هى :

ادنى ما يتمكن به المأمور من اداء المأمورية من غير

حرج غالباً

والقدرة الميسرة هى :

صفة توجب يسر اداء الواجب على المكلف بعد ما

ثبت التمكن منه بالقدرة الممكنة .

#### نتائج الباب الرابع

##### النتيجة الأولى :

ان الأفعال المكلف بها تنقسم الى واجب ومندوب ومباح ومكروه ومرام  
كما ينقسم الحكم التكليفي الى ايجاب وندب واباحه وتحريم وكراهة

##### الثانية :

ان العزيمة والرخصة قد جعلهما بعض الأصوليين قسمين للفعل ،  
وجعلهما البعض الآخر قسمين للحكم  
وجريت في رسالتي على الاصطلاح الثاني .

##### الثالثة :

ان العزيمة يختلف معناها باختلاف الاصطلاح عند كل من الشافعية  
والحنفية والشاطبي .  
والرخصة كذ لك وقد بينت الرسالة ذ لك كله .

##### الرابعة :

ان الأفعال تنقسم باعتبار المستحق لها الى :  
- حق خالص لله تعالى كالعبادات  
- حق خالص للانسان كالحقوق المتعلقة بالاموال  
- حق لهما معا وحق الانسان فيه غالب كالقصاص  
- حق لهما معا وحق الله غالب كحد القذف على اختلاف فيه .



#### الخامسة :

ان حق الله تعالى ينقسم الى :

- عبادة محضة
- عبادة فيها معنى المؤنة
- مؤنة فيها معنى العبادة
- عقوبات كاملة
- عقوبات قاصرة
- عقوبات فيها معنى العبادة

#### السادسة :

ان الافعال تنقسم من حيث احكامها الى تعبدية ومعللة والغالب في العبادات انها تعبدية لا تدرك عليها بالرأى ، واذا وردت معللة تكون المعللة قاصرة لا تمكن من تعبدية الحكم الى محل آخر والغالب في المعاملات ان احكامها معللة .

#### السابعة :

ان الجنايات يظهر أثرها في حكمها وهو العقوبة فقد تكون مقدرة وهي الحدود والقصاص والقتل كقراءة وقد تكون غير مقدرة وهي التعزير ومما توجبه الجناية الكفارات .

#### الثامنة :

اختلاف العلماء في جريان القياس في الحدود والكفارات

#### التاسعة :

ان الحلال والحرام يجريان في أقسام فعل المكلف من العبادات والمعاملات والجنايات .

### العاشرة :

إذا نص الشارع على حل شيء أو على حرمة وعرفت علة الحكم تعدى  
إلى الفعل الذي وجدت فيه العلة بالقياس •

### الحادية عشرة :

إن الأصل في المنافع الإباحة  
والأصل في المضار التحريم •

هذا ما أضرع إلى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالماً لوجهه الكريم وأن يجزيه  
عنه بقدر ما جاهدت في سبيل شريعة الإسلام •  
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	المفحة
المقدمة	٥
شكر وتقدير	١٧
الباب الأول : في تعريف التكليف وما يتصل به	١٩
- الفصل الأول : في تعريف التكليف	٢٠
المبحث الأول : تعريف التكليف في اللغة والا صطلاح	٢٢
المبحث الثاني : صلة التكليف بعلم أصول الفقه	٣٤
المبحث الثالث : صلة التكليف بالحكم الشرعى	٣٧
المبحث الرابع : صلة التكليف بالأهلية	٤٥
المبحث الخامس : عوارض الأهلية	٤٩
- الفصل الثانى : فى المقصد من التكليف	٥٣
المبحث الأول : تعريف المقصد	٥٥
المبحث الثانى : بيان الحاجة الى التكليف	٦٣
المبحث الثالث : بيان أن التكليف منذ بدء الخلق	٧١
تكليف الملائكة بالسجود لآدم	٧١
تكليف آدم عليه السلام	٧١
تكليف بنى آدم بالخلافة وعمارة الأرض	٧٢
وضع المجازاة على التكليف بالثواب والعقاب	٧٤
المبحث الرابع : التكليف بشريعة الاسلام	٨٠
المبحث الخامس : مقاصد الشارع الضرورية والحاجية والكمالية	٨٣

المفحة

الموضوع

- ٩٠ الباب الثاني : : في تعريف المكلف وشروطه .
- ٩١ - الفصل الأول : المكلف هو الانسان .
- ٩٤ المراد بالانسان الذي جعل تعريفا للمكلف .
- ٩٦ - الفصل الثاني : في تعريف العقل وضابطه .
- ٩٨ المبحث الأول : في تعريف العقل وبيان أن ضابطه البلوغ
- ٩٩ تعريف العقل
- ١٠٦ المبحث الثاني : في حكم تكليف المصبي والمجنون
- ١٠٨ - الفصل الثالث : في حكم تكليف المميز والمعتوه .
- ١١٠ المبحث الأول : تعريف المميز وبيان سن التمييز وحكم تكليفه
- ١٢٠ المبحث الثاني : تعريف العته وحكمه
- ١٢٤ - الفصل الرابع : في اشتراط الفهم والمراد به
- ١٢٨ المبحث الأول : تعريف النوم وحكمه .
- ١٣٠ المبحث الثاني : تعريف الانغماء وحكمه .
- ١٣٢ المبحث الثالث : تعريف النسيان وحكمه
- قول علماء الحنفية فيما اذا صدر من الناسي
- ١٣٣ أمر محظور مع قيام المذكر وعدم الداعي
- ١٣٦ سقوط الائم الاخرى بالنسيان تخفيفا على عباده
- ١٣٨ المبحث الرابع : تعريف السكر وحكمه .
- المبحث الخامس : تكليف الغافل من باب التكليف المحال
- ١٤١ لا من باب التكليف بالمحال

المفحة

الموضوع

- ١٤٦ - الفصل الخامس : فى اشتراط العلم .
- ١٤٧ حكم تكليف الجاهل
- ١٥٠ من لا يفهم العربية يمكن أن يفهم
- التكليف بأحد أمور ثلاث
- ١٥٠ الأمر الاول : ترجمة أدلة التكليف الى اللغات الأخرى
- ١٥١ الأمر الثانى : دعوة غير العرب لتعلم اللغة العربية
- الأمر الثالث : قيام طائفة من المسلمين بتعلم لغات
- ١٥١ الأمم الأخرى .
- ١٥٤ - الفصل السادس : فى اشتراط القصد فى التكليف
- ١٥٥ الأدلة على تكليف المخطئ فى الجملة
- جعل الله تعالى الخطأ عذراً فى سقوط الاثم الاخرى
- ١٥٦ وشبهة مسقطه للعقوبة الكاملة
- ١٥٨ الخلاف فى وقوع طلاق المخطئ
- ١٦٢ - الفصل السابع : فى اشتراط الاختيار
- ١٦٤ الاتفاق على عدم تكليف الملجأ
- ١٦٦ الاتفاق على تكليف المكروه بغير الملجأ
- ١٦٦ الخلاف فى تكليف المكروه بالملجأ
- ١٦٦ أدلة القائلين بتكليفه وهم الجمهور
- ١٦٨ أدلة القائلين بعدم تكليفه وهم المعتزلة
- ١٧٢ - الفصل الثامن : فى حكم تكليف المعدوم
- ١٧٣ أدلة القائلين بتكليفه
- ١٧٥ أدلة القائلين بعدم التكليف

المفحة

الموضوع

- ١٧٨ - الفصل التاسع : هل يشترط في التكليف بفروع الشريعة الايمان
- الخلاف في تكليف الكفار بفروع الشريعة
- ١٨٣ أدلة القائلين بعدم التكليف
- ١٨٥ أدلة القائلين بالتكليف
- ١٩٢ ما تفرع على القول بتكليفهم
- ١٩٤ الباب الثالث : في الفعل المكلف به وشروطه .
- ١٩٦ - الفصل الأول : لا تكليف الا بالفعل
- ٢٠٠ تعريف القادر
- ٢٠٣ - الفصل الثاني : في اشتراط القدرة في التكليف
- ٢٠٥ المبحث الأول : في تعريف القدرة
- ٢٠٦ تعريفها عند الحنفية
- ٢٠٦ تعريفها عند الاشعرى
- ٢١٠ اشتراطها في التكليف
- ٢١٣ المبحث الثاني: في تقسيم الفعل
- ٢١٣ حكم التكليف بالفعل الممكن
- ٢١٤ حكم التكليف بالفعل المستحيل لذاته
- ٢١٩ حكم التكليف بالفعل المستحيل لغيره
- ٢٢٦ - الفصل الثالث : التكليف بالافعال الجبلية
- الخطاب في الافعال الجبلية يتجه الى أسبابها
- ٢٢٦ {ومسبباتها
- ٢٢٧ أمثلة للافعال الجبلية
- ٢٣٥ أسباب محبة الله ومحبة الانسان
- ٢٣٦ أسباب البغض
- ٢٣٨ تعلق الحب والبغض باثواب والعقاب

الموضوع	المفحة
- الفصل الرابع : فى تقسيم القدرة .	٢٤٠
المبحث الأول : تعريف القدرة الممكنة .	٢٤٥
اشتراط القدرة الممكنة فى التكليف	٢٤٧
القدرة الممكنة لا يشترط بقاءها لبقاء التكليف	٢٥١
المبحث الثانى: القدرة الميسرة	٢٥٤
- الفصل الخامس : لا تكليف بالمقدور اذا كان شاقا	٢٥٩
تعريف المشقة فى اللغة والاصطلاح	٢٦٢
تفسير الوسع	٢٦٤
أقسام المشقة	٢٦٧
المشقة الزائدة	٢٦٧
النوع الذى شرعت من أجله الرخص	٢٦٧
النوع الذى شرع من أجله الرقق فى العمل	٢٦٨
المشقة المعتادة	٢٦٩
سبب تسميتها مشقة	٢٦٩
<u>الباب الرابع : فى تقسيم الأفعال .</u>	٢٧٤
- الفصل الأول : تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية .	٢٧٥
تعريف الحكم الشرعى .	٢٧٦
شرح تعريف الحكم التكليفى	٢٧٦
أقسام الحكم التكليفى	٢٧٨
المبحث الأول : فى تعريف الواجب .	٢٨٢
تعريف الواجب بالحد	٢٨٢
تعريف الواجب بالرسم	٢٨٢
عند أبى بكر الباقلانى	
شرح التعريف	٢٨٤



المفحة

الموضوع

اختلاف الأئمة في تفسير رأى القاضى أبى بكر

٢٨٧ الباقلانى فى أصحاب الا عذار .

٢٨٨ تعريف الرازى للواجب

٢٨٨ شرح التعريف

التعريفات الاخرى للواجب

٢٩٤ المبحث الثانى: الغرض والواجب

٢٩٥ بيان الفرق بينهما

٣٠٤ المبحث الثالث : فى تعريف المندوب

٣٠٥ تعريف المندوب لغة

٣٠٥ تعريف المندوب فى الاصطلاح

٣٠٥ بالحد والرسم

٣٠٦ دخول النذب تحت خطاب التكليف

الفرق بين السنة والمستحب أو المندوب

٣٠٨ عند الحنفية

٣١٠ المبحث الرابع : فى تعريف المباح

٣١١ تعريف المباح فى اللغة والاصطلاح

٣١٢ معنى قول الاصوليين فى الاباحة

انها اباحة اصلية

٣١٣ معنى الاباحة الاصلية بعد ورود الشرع

٣١٧ المبحث الخامس : الحرام أو المحرم

٣١٨ تعريف الحرام لغة

٣١٨ تعريفه اصطلاحا بالحد والرسم

٣٢١ الاعتراضات الواردة على تعريف الحرام والرد عليها

الموضوع	المفحة
المبحث السادس : فى تعريف المكروه	٣٢٧
تعريف المكروه فى اللغة	٣٢٨
تعريف المكروه اصطلاحا بالحد والرسم	٣٢٨
أقسام المكروه عند الحنفية	٣٢٩
المكروه تحريما	٣٢٩
المكروه تنزيها	٣٣٠
أقسام المكروه عند الشافعية	٣٣٢
الفرق بين المكروه تحريما والمكروه تنزيها	٣٣٣
عند الشافعية	
خلاف الأولى	٣٣٤
دخول الكراهة تحت التكليف	٣٣٧
الفصل الثانى : فى تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة	٣٣٨
الى عزيمة ورخصة .	
جعل الفخر الرازى العزيمة والرخصة	٣٤٢
قسمين للفعل	
جعلهما قسمان للحكم عند الحنفية والشافعية	٣٤٢
والشاطبى	
تعريف العزيمة لغة	٣٤٣
تعريفها فى اصطلاح الشافعية	٣٤٣
تعريفها فى اصطلاح الحنفية	٣٤٤
تعريفها عند الشاطبى	٣٤٦
تعريف الرخصة لغة	٣٤٩
تعريفها فى اصطلاح الشافعية	٣٤٩

الموضوع	الصفحة
حكم الرخصة عند الشافعية	٣٥١
تعريف الرخصة عند الحنفية	٣٥٢
حكم الرخصة عند الحنفية	٣٥٣
تعريف ر الرخصة عند الشاطبي	٣٥٨
حكم الرخصة عند الشاطبي	٣٦٢
تردد الشاطبي في حكم الرخصة	
جريان التكليف في العزيمة والرخصة	٣٦٩
- الفصل الثالث: في تقسيم الأفعال باعتبار المستحق لها	٣٧١
المبحث الأول : في أقسام الحق	٣٧٣
حق الله تعالى الخاص	٣٧٤
حق الانسان الخالص	٣٧٥
الحقان معا وحق الانسان غالب	٣٧٥
الحقان معا وحق الله غالب	٣٧٦
المبحث الثاني : فيما يشتمل عليه حق الله	٣٧٧
العبادات المحضة	٣٧٨
العبادة التي فيها معنى المؤنة	٣٧٨
النفقة التي فيها معنى العبادة	٣٧٩
العقوبة الكاملة	٣٧٩
العقوبة القاصرة	٣٨٠
العقوبة التي فيها معنى العبادة	٣٨١
ما يتداخل من الكفارات	٣٨٣
وما لا يتداخل ومذاهب الأئمة في ذلك .	

الموضوع	الصفحة
- الفصل الرابع : في تقسيم الأفعال المكلف بها من حيث	٣٨٦
أحكامها الى معلة وغير معلة	
المبحث الأول : في تعريف العبادات	٣٩٠
أقسام العبادة	٣٩٣
الغالب في أحكام العبادات أنها تعبدية	٣٩٥
أدلة الجمهور	٣٩٧
ما ورد فيه نص أو اجماع على العلة	٤٠١
ينتقل الحكم الى غيره اذا كان صالحا للانتقال	
المبحث الثاني: في العبادات والمعاملات	٤٠٨
تعريف العادات	٤٠٩
أقسامها	٤٠٩
تعريف المعاملة	٤٠٩
أقسامها	٤١٠
أحكام المعاملات	٤١٢
المبحث الثالث: في الجنايات	٤١٨
تعريف الجنايات	٤١٩
أقسام العقوبة	٤٢٠
تعريف الحد عند الحنفية	٤٢٠
تعريف الحد عند الشافعية	٤٢٠
تعريفه عند الحنابلة	٤٢١
تعريف القصاص	٤٢١
تعريف التعزير	٤٢١

المفحة	الموضوعات
٤٢٤	المبحث الرابع : فى تقسيم الأفعال الى حلال وحرام
٤٢٥	تعريف الحلال لغة وشرعا
٤٢٧	تعريف الحرام لغة وشرعا
٤٣٢	ما كان من المنافع يسمى حلا لا
٤٣٥	وما كان من المضار يسمى حراما

فهرس الآيات

ورتيته حسب ترتيب السور فى المصحف الشريف

الآية

سورة البقرة

رقمها رقم  
الصفحة

٣٩١، ١٨٦	٢١	" يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون "
٤٣٣، ٣١٢	٢٩	" هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا "
٧٢	٣٠	" واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة "
		" وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين "
٧١	٣١	" قلنا يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم انى أعلم غيب السموات والأرض "
٧١	٣٢	" يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيثما شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين "
٤٢٥، ٧١	٣٥	" فاما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "
٧٣	٣٨	" وأقيموا الصلاة "
١٩٧، ٢٦	٤٣	" أنأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم "
٦٠	٤٤	" وانها لكبيرة الا على الخاشعين "
٢٧٠	٤٥	" فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم "
٢٦١	٥٤	" فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين "
٢١٦	٦٥	" اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة "
٢٧٧، ٢٠٨	١١٠	" فلا تموتن الا وأنتم مسلمون "
١٤٩	١٤٣	" وما كان الله ليضيع إيمانكم ان الله بالناس لرؤوف رحيم "
		" ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما "
٣٦٣	١٥٨	" والذين آمنوا أشد حبا لله "
٢٣٣	١٦٥	" فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه "
٣٦٤، ٢٧٢	١٧٣	

رقم الصفحة	رقمها	آية
٤١٦، ٣٨٠	١٧٩	" ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون "
		" يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون "
٤٥٣، ٢٤٩، ٢٧	١٨٣	" أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر . "
٣٤٩، ٢٧١، ٢٦٨، ٢٠٨	١٨٤	" فمن شهد منكم الشهر فليصمه "
٣٨	١٨٥	" يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "
٢٦٤، ٢٦٠	١٨٥	" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون "
٤١٧	١٨٨	" وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر "
٢٧٩	١٨٧	" فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى "
٤٠١	١٩٦	" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم "
٣٦٤، ٣٦٣	١٩٨	" ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقننا عذاب النار "
٧٤	٢٠١	" ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين "
٣١١، ٢٩٥، ٢٣٧	٢٣٦	" لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة "
٢٩٥	٢٣٧	" فنصف ما فرضتم "
٣٣١، ٢٧٨، ٣٩	٢٨٢	" يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه "
٤١٧	٢٧٩	" وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون "
٢٢٢، ٢١٥، ٢١١، ٦٧	٢٢	" لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت "
٢٤٥		
٢٥٢	٢٨٦	" ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا "
٢٧٠، ٢٦٣، ٢٦١	٢٨٦	" ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا "
١٨٦		" ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا "
		<b>سورة آل عمران</b>
٢١٦	٤٧	" اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون "
		" قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا "
١٥١	٦٤	

## الآية

رقمها  
رقم الصفحة

- ٢٠٨ ٩٧ " ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ٠٠ الآية
- ٢٢٦ ١٠٢ " ولا تموتن الا وأنتم مسلمون "
- ١٥٢ ١٠٤ " ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون "
- ١٩٧ ١٣٠ " لا تأكلوا الربا "
- ٦٨ ١٥٩ " ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك "
- ٦٥ ١٦٤ " لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة "
- ٧٥ ١٩٥ " فاستجاب لهم ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض ٠٠٠ "

## سورة النساء

- ٧٨ ١٤ " ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين "
- ٢٧١، ٢٦٠ ٢٨ " يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا "
- ٣١٨ ٢٩ " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن عن تراض منكم ٠٠٠ "
- ١٤٢ ٤٣ " يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون "
- ٢٧١، ٢٦٨ ٤٣ " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا "
- ١٥٦ ٩٢ " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ٠٠ )
- ١٩٢ ١١٦ " ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ٠٠٠ "
- ٧٨ ١٤٦ " الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين ٠٠٠ "



سورة المائدة

آية

رقمها رقم الصفحة

٢	٢٧٩،٤٠	" واذا حللتم فاصطادوا "
٣	٣٢٣	" حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ... "
٣	٤٢٩	" اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً "
٥	٤٣٤،٤٣٣،٣١١	" اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم "
٥		" ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله "
٦	٢٠٧	" يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق "
٦	٢٧١، ٢٦٠	" ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم "
٢٨	٢٧٨	" والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم "
٤٧		" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون "
٤٨		" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ... "
٨٩		" فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ... "
٩٠	١٤٣	" يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والآنصاب والال زلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون "
٩١	١٤٦	" إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويمدكم عن ذكر الله ... "
٩٣	١٥١	" ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات "
٩٦	٤٣٣،٤٢٦،٣١١	" أحل لكم صيد البحر "
١٠١	٣١٤،٢٧٩،٤٠	" يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤوكم "

سورة الانعام

١٩	٢٨٠	" وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ ... "
١٢٢	١٠١	" أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ... "

## الآية

رقمها الصفحة	رقم	
٢٧٩، ٣٩	١٥١	" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق "
٧٧	١٦٢	" قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين "
٧٧	١٦٣	" لا شريك له وبذ لك أمرت وأنا أول المسلمين "
٣٦١	١٦٤	" ولا تزر وزارة وزر أخرى "
٧٢، ٥٩	١٦٥	" وهو الذى جعلكم خلائف الأرض "

## سورة الأعراف

٥٩، ٥٧	١٠	" ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معاش "
٤٣٠، ٣١٢	٣٢	" قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق "
		" قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والا ثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا "
٤٣٠	٣٣	" ويستخلفكم فى الأرض فينظر كيف تعملون "
٦	١٢٩	" ورحمتى وسعت كل شىء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة ،
٤٢٩	١٥٦	والذين هم بآياتنا يؤمنون ... "
		" الذين يتبعون الرسول النبى الأمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والاغلال التى كانت عليهم "
٤٢٩، ٧٠	١٥٧	
٢٢٠	١٥٨	" يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا "
		" واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا "
٧٦	١٧٢	" لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان
١٠٢	١٧٩	لا يسمعون بها أولئك كالأنعام ... "

### سورة الأنفال

#### الآية

رقمها  
المسححة

- " يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله ولرَسُوله إذا دعاكم لما يحييكم " ٢٤ ٧٣
- " قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " ٢٨ ١٨٣

### سورة التوبة

" هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كرهه

- المشركون " ٢٣ ٦٥
- " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " ٣٤ ٢٩٢

### سورة يونس

- " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بايمانهم " ٩ ٧٤
- " ثم قيل للذين ظلموا ذوقوا عذاب الخلد هل تجزون الا بما كنتم تكسبون " ٥٢ ٧٦

### سورة هود

- " وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن " ٣٦ ٢٢٤
- " ولا تخاطبني في الذين ظلموا نهم مغرقون " ٣٧ ٢٧٧
- " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " ٦١ (٧٢، ٥٩، ٦)

### سورة يوسف

- " قال أحدهما اني أراني أعصر خمرا " ٣٦ ١٤٤
- " وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين " ١٠٣ ٢١٩

### سورة الرعد

رقمها المفحة	رقم	آية
٢٨	٧٤	" الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب "

### سورة ابراهيم

١	٢٥٩	" آلر كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور "
٧	١٧	" لئن شكرتم لأزيد نكم "

### سورة النحل

٧	٢٦٢	" وتحمل أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الأنفس "
٣٦	٦٧	" ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت "
٧٨	٥٧ ، ٥١	" والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون "
٨٩	٣١٣	" ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء... "
٩٧	(١٨٥، ٧٤، ٧٣)	" من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "
١٠٦	٧٥	" الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان "
١١٢		" وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان "
١٢٥		" ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن "

### سورة الاسراء

١٥	٤٠٤	" وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا "
٣٣	٣٧١	" ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لويه سلطانا "

الآية	رقمها	رقم الصفحة
" قل كونوا حجارة أو حديد "	٥٠	٢١٦

#### سورة الكهف

" قال انك لن تستطيع معي صبرا "	٦٧	٢٠٧
--------------------------------	----	-----

#### سورة طه

" اذهب الى فرعون انه طغى "	٢٤	٦٤
----------------------------	----	----

" ان في ذلك لآيات لأولى النهى "	٥٤	٥٨
---------------------------------	----	----

" فقلنا يا آدم ان هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنة

فتشقى "	١١٧	٧٢
---------	-----	----

" ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى "	١١٨	٥٩
----------------------------------	-----	----

" وأنت لا تطماء ولا تضحى "	١١٩	٥٩
----------------------------	-----	----

" قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فاما يأتينكم منى هدى فمن

اتبع هداه فلا يضل ولا يشقى " الآية	١٢٣	٧٢
------------------------------------	-----	----

#### سورة الأنبياء

" وله من فى السموات ومن فى الأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته

ولا يستحسرون ، يسبحون الليل والنهار لا يفترون "	٢٠، ١٩	٧٧
---	--------	----

" وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون "	٢٥	٦٧
---	----	----

" بل عاد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون "	٢٧، ٢٦	٩١
--	--------	----

" خلق الانسان من عجل " . .	٣٧	٢٣٤
----------------------------	----	-----

" وما أرسلناك الا رحمة للعالمين "	١٠٧	٢٥٩
-----------------------------------	-----	-----

### سورة الحج

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢٩	٣٠٠	" وليطوفوا بالبيت العتيق "
٣٦	٢٨٣	" فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر "
٤٦		" افلم يسبروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ... "
٦٠	٢٩٢	" ان الله لعفور غفور "
٧٧	٣٠٠	" يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم ... "
٧٨	(٢٦٧، ٢٤٥، ٨٦)	" هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ... "

### سورة المؤمنون

٧١	٦٤	" ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن "
----	----	---

### سورة النور

١	٢٩٥	" سورة أنزلناها وفرضنا ... "
٥		" الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم "
٣٣		" والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايما نكم ... "
٣٧	٧٤	" يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والابصار "
		" ليجزيه الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء "
٣٨	٧٤	" بغير حساب "

### سورة الفرقان

٤٨	٣٩٦	" وانزلنا من السماء ماء طهورا "
----	-----	---------------------------------

## الْقَبَسَة

رقمها  
رقم  
المفحة

" والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله

الا بالحق ، ولا يزنون ... " ٦٨ ١٨٩

" يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا " ٦٩ ١٨٩

## سورة الشعراء

" بلسان عربي مبين " ١٩٥ ١٥٠

## سورة الروم

" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي

عملوا لعلهم يرجعون " ٤١ (٨٠، ٦٩)

## سورة السجدة

" أولم يروا أنا نسوق الماء الى الأرض الجرز فنخرج به زرعا تأكل منه

أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون " ٢٧ ٥٧

## سورة الأحزاب

" يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا " ٤٥ ٦٨

" انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها

واشفقن منها وحملها الانسان ... " ٢٢ ٧٨

## سورة سبأ

" وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا " ٢٨ ١٥٠

## سورة فاطر

" ولا تزر وازرة وزر أخرى " ١٨ ٣٦١

### سورة (ص)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
" أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار "	٢٨	٨١
" اذ قال ربك للملائكة اني خالق بشرا من طين " الآية	٧١	٧١
" قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين "	٨٦	٢٤

### سورة فصلت

" وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ... "	٦ ، ٧	١٨٧
" ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين "	١١	٧١
" فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسئمون " ٣٨	٣٨	٧٧

### سورة الشورى

" وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير "	٣٠	٧٥
" وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان "	٥٢	٧

### سورة الزخرف

" ونادوا يا مالک ليقض علينا ربك قال انکم ما کثون "	٧٧	٧٦
--	----	----

### سورة الجاثية

" وسخر لکم ما فی السموات وما فی الأرض جمیعا منه "	١٣	(٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠)
---	----	---



### سورة الأحقاف

الآية	رقمها	رقم الصفحة
" أولئك اصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون "	١٤	٧٥
" يا قومنا أجيئوا داعي الله وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب أليم ، ومن لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الأرض وليس له من دونه أولياء "	٣٢	٩١
سورة محمد		
" فاعلم أنه لا اله الا الله ... "	١٩	٢٢٩

### سورة الحجرات

" وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان "	٧	٢٣٧
" ان أكرمكم عند الله أتقاكم "	١٣	٦١

### سورة الذاريات

" وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون "	٥٦	( ٦ ، ٥٩ ، ٣٩١ )
--------------------------------------	----	------------------

### سورة النجم

" ولله ما في السموات وما في الأرض ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى "	٣١	٧٢
" وقوم نوح من قبل انهم كانوا هم أقلم واطفى "	٥٢	٦٤

### سورة الرحمن

" يا معشر الجن والانس ان استطعتم ان تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا ... "	٣٣	٢٠٧
--	----	-----

### سورة المجادلة

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٦٦	٤	" فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا "

### سورة الصف

٦٠	٢	" يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون "
٦٠	٣	" كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون "

### سورة التغابن

٢٥٣، ٢٢٩	٨	" فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا ... "
----------	---	--

### سورة الطلاق

٣٢٠	١	" ومن يتعدى حدود الله فقد ظلم نفسه "
٧٤	٢	" ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب "

### سورة الملك

٢٥٩	٢	" الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا "
٥٧	١٤	" الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير "

### سورة القلم

٨١	٣٥	" أفنجعل المسلمين كالمجرمين "
٨١	٣٦	" ما لكم كيف تحكمون "

### سورة الجن

رقمها	رقم الصفحة	آية
٩٢	١٤	" وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا "
٩٢	١٥	" وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً "
٣٠١	٢٠	سورة المزمل " نأقراؤا ما تيسر من القرآن "

### سورة المدثر

١٨٨	(٤٢، ٤٣)	" ما سلككم في سقر ، قالوا لم نك من المصلين "
١٨٨	٤٤	" ولم نك نطعم المسكين "

### سورة البلد

٥٨	١٠	" وهديناه النجدين "
----	----	---------------------

### سورة العلق

٦٤	٧، ٨	" كلا ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى "
٣٩١	٧	سورة البينة " وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين "

### سورة الزلزلة

٧٣	٧	" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره "
٧٣	٨	" ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره "

### سورة المسد

٢٢٣	٣	" سيصلى نارا ذات لهب "
-----	---	------------------------



## أحاديث الباب الثاني

رقم المسألة	الحديث
	" الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه "
٤٠٦، ٣٩٢، ١٠٤	قوله صلى الله عليه وسلم " مروا صبيانكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر .... "
١١٠	" قول النبي صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق "
١١٨، ١١٤	" من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة "
١١٧	" قوله صلى الله عليه وسلم " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها "
١٣٢	" قوله صلى الله عليه وسلم " صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين " ١٣٣
	" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه "
١٥٢، ١٣٣	صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العيشي اما الظهر واما العصر فسلم في ركعتين .... "
١٣٤	" عنه صلى الله عليه وسلم " ذبيحة المسلم حلال "
١٣٥	" وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول " قد فعلت "
١٣٦	" وفي الحديث أيضا " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان .... "
١٥٦، ١٣٦	" عن أنس رضي الله عنه قال " كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة فبزل تحريم الخمير ، فأمر مناديا ينادي ، فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ؟ قال : فخرجت فقلت : هذا مناد ينادي ألا أن الخمير قد حرمت ، فقال : اذهب فاهرقها "
١٤٧	

## الحدِيث

رقم  
الصفحة

- " بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال : رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة " ١٤٨
- " عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس  
سنة عشر شهرا ، أو سبعة عشر شهرا " ١٤٩
- " اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، واذا حكم فاجتهد فأخطأ  
فله أجر " ١٥٦
- " قوله صلى الله عليه وسلم " ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح  
والطلاق والرجعة " ١٥٩
- " ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب " ١٧٣
- " وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة " ١٧٣
- " الا سلام يجب ما قبله " ١٨٤ ، ١٩٠
- " نهيت عن قتل المصلين " ١٨٨
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذنا رضى الله عنه الى اليمن وقال له :  
ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله " ١٨٤

### أحاديث الباب الثالث

رقم المفحة	الحديث
٢٠٨	" لا زكاة الا عن ظهر غنى "
٢٢٧	" كن عبدالله المقتول ولا تكن عبدالله القاتل "
٢٢٧	" لا تمت وانت ظالم "
٢٣٢	" ان الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية "
٢٣١	" لا تغضب "
٢٣٣	" لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما "
٢٣٣	" وجبت محبتي للمتحابين فيّ "
٢٣٤	" لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه "
٢٣٤	" الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف "
٢٣٤	" العجلة من الشيطان "
٢٣٥	" ان فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والأناة "
٢٣٦	" ان من أحبكم اليّ وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا .. "
٢٣٦	" تهادوا تحابوا "
٢٣٦	" جبلت النفوس على حب من أحسن اليها "
٢٣٧	" وان من أبغضكم اليّ وأبعدكم مجلسا يوم القيامة الثرثارون المتفلقون "
٢٣٩	" ان الله كريم يحب الكرم ومعالي الأخلاق ويكره سفاسفها "
٢٤٩	" من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح .. "
٢٥٥	" لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول "
٢٦٦	" صل قائما ، فان لم تستطع فقاعدا ، فان لم تستطع فعلى جنب "
٢٦٨	" أكلفوا من الأعمال ما تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملوا "
٢٦٩	" القصد القصد تبلغوه "
٢٦٩	" اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم "
٢٧١	" بعثت بالحنفية السمحة "

## أحاديث الباب الرابع

الحدِيث	رقم الصفحة
" ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب "	٢٨٠
" اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن "	٣٠٠
" اذا حضت فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري "	٣٠١
" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "	٣٠١
" ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها .... "	٣١٤ ، ٤٣٤
" ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم . "	٣٢٦
" رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً "	٣٣١
" اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين "	٣٣٤
" كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء "	٣٣٥
" صوم عرفة يكفر السنة الماضية والسنة الباقية "	٣٣٥
" فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر "	٣٥٥
" اتقى المحارم تكن أعبد الناس "	٣٩٢
" اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تمسوه طيباً .... "	٤٠٢
" زملوهم بكلومهم فانهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دماً "	٤٠٣
" لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث ما لم يتوضأ "	٤٠٥
" لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني شيطان "	٤٠٤
" سها فسجد "	٤٠١
" سئل عن بيع الرطب بالتمر اينقص الرطب اذا جف ؟ قالوا نعم : قال فلا أذن "	٤١٣
" انها ليست بنجسه انها من الطوافين عليكم والطوافات "	٤١٤
" لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان "	٤١٧
" الحلال ما أجل الله في كتابه .... "	٤٣٤
" لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام "	٤١٧ ، ٤٣٥
" ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام "	٤٣٥



انها لنعمة عظيمة أنعم الله بها عليّ أن يسر لي مراجع هذا البحث

حيث زحرت مكتبتى المنزلية بمعظمها .

وان كان ما بها لا يعد شيئا بجانب ما ينبغي أن تكون عليه مكتبة طالب العلم

الا أن ما يسر لي الله اقتناؤه يعد نعمة من نعمه جل شأنه تستوجب

الشكر له سبحانه .

وقد بوبت مراجع هذا البحث على النحو التالي :

أولا : كتب التفسير .

ثانيا : كتب الحديث ورجاله وشروحه وتخریجه .

ثالثا : كتب الفقه :

" الحنفى ثم المالكى ثم الشافعى ثم الحنبلى "

رابعا : كتب أصول الفقه .

خامسا : كتب اللغة .

سادسا : كتب التاريخ والسير .

سابعا : ما عدا ذلك من الكتب بعنوان " كتب مختلفة " .

فهرس المراجع

أولا : القرآن الكريم وتفسيره :

(١) القرآن الكريم .

(٢) تفسير البيضاوى

للقاضى ناصر الدين البيضاوى

الناشر : مكتبة القاهرة لصاحبها على يوسف سليمان بمصر

(٣) جامع البيان فى تفسير القرآن

لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى

الطبعة : الثانية ١٣٧٣ - ١٩٥٤م

الناشر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر

(٤) الجامع لأحكام القرآن

لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبي

الطبعة : الثالثة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م

الناشر : دار الكتب المصرية بالقاهرة .

(٥) تفسير القرآن العظيم

للقافظ عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ، المتوفى

سنة ٧٧٤هـ .

تحقيق عبد العزيز غنيم - محمد أحمد عاشور - محمد ابراهيم البنا

الناشر : دار الشعب بالقاهرة .

(٦) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

لأبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي

الطبعة الأخيرة ١٢٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

الناشر : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(٧) تفسير النسخ المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل

للامام الجليل العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسخي

الناشر : دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٨) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن

وضعه محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر : دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان .

ثانيا : كتب الحديث وشروحه ورجاله وكتب التخریج :

(١) **الا ستيعاب في أسماء الأصحاب " بهامش الامامة " .**

تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي

طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

الناشر : دار الفكر - بيروت .

(٢) **الامامة في تمييز الصحابة .**

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد علي العسقلاني

من سنة ٧٧٣ - سنة ٨٥٢هـ .

طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

الناشر : دار الفكر - بيروت .

(٣) **بذل المجهود في حل أي داود**

للعلا مة المحدث الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ، المتوفى سنة ١٣٤٦هـ .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٤) **بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني .**

للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي .

الناشر : دار الشهاب - القاهرة .

(٥) **تحفة الأحوذى شرح الترمذى .**

(٦) **التعليق المغنى على الدارقطني " بذييل سنن الدارقطني " .**

تأليف العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم ابادى .

طبعة ١٢٨٦هـ / ١٩٦٦م .

الناشر دار المحاسن للطباعة - القاهرة .

(٢) **تقريب التهذيب •**

لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

حققه وعلق عليه : عبدالوهاب عبد اللطيف •

الناشر : محمد سلطان - المدينة المنورة •

(٨) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير •**

لخاتمة الحفاظ الامام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، المتوفى

سنة ٨٥٢هـ.

تصحيح وتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني

طبعة سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(٩) **تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك •**

للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي •

طبعة عام ١٩٧٣م

الناشر : دار الفكر - بيروت •

(١٠) **حاشية السندی علی سنن النسائی "بہامش السنن" •**

للامام أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندی • المتوفى سنة ١١٣٨هـ.

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م

الناشر : دار احياء التراث العربی - بيروت •

(١١) **دلیل القارئ الى مواضع الحديث في صحيح البخري •**

عبد الله بن محمد الغنيمان

توزيع الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

طبعة : دار الاصفهاني بجدة •

(١٢) **الدراية في تخريج أحاديث الهياية •**

لابن حجر - المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

طبعة عام ١٩٦٤م

الناشر : مطبعة الفجالة - القاهرة •

(١٣) سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح :

• للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى .  
من سنة ٢٠٩ هـ - ٢٧٩ هـ .

• حققه وصححه : عبد الوهاب عبد اللطيف .

• طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

• الناشر : دار الفكر - بيروت .

(١٤) سنن الدارقطنى " وبذيله التعليق المغنى " .

• للإمام الحافظ على بن عمر الدارقطنى ، المولود سنة ٣٠٦ هـ ، والمتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

• عنى بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه : السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى

• طبعة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

• الناشر : دار المحاسن للطباعة - القاهرة

(١٥) سنن النسائى " بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى " .

• للحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر النسائى ، المولود سنة ٢١٥ هـ . والمتوفى سنة ٣٠٢ هـ .

• الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .

(١٦) شرح السنة .

• لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى .

• تحقيق : زهير شاويش ، وشعيب الأرناؤوط .

• الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

• الناشر : المكتب الإسلامى - بيروت .

(١٧) شرح سنن النسائي .

• للحافظ جلال الدين السيوطي .

• مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م .

• الناشر : دار الفكر - بيروت .

(١٨) شرح معاني الآثار .

• لأبي جعفر الطحاوي

• تحقيق محمد زهدى النجار

• الناشر : مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة .

(١٩) صحيح البخارى بدون شرح .

• للإمام أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى . المولود سنة ١٩٤ هـ ،

• والمتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

• طبعة سنة ١٩٨١م .

• الناشر : المكتبة الاسلامية محمد أوزد مير - استانبول .

(٢٠) صحيح مسلم بشرح النووي .

• للحافظ الامام محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي .

• المولود سنة ٦٢١ هـ ، والمتوفى سنة ٦٧٦ هـ .

• الناشر : المطبعة المصرية ومكتبتها .

(٢١) كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس .

• للمفسر المحدث اسماعيل بن محمد العجلونى الجراح .

• المتوفى سنة ١١٦٢هـ .

• تصحيح وتعليق احمد القلاشى .

• الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

• الناشر : مؤسسة الرسالة .

(٢٢) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.**

• للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي التيمي القرشسي .

من سنة ٥١٠ هـ - سنة ٥٩٧ هـ .

• حققه وعلق عليه : الاستاذ ارشاد الحق الأثري .

الطبعة الثانية عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

• الناشر : ادارة العلوم الأثرية - فيصلأباد - باكستان .

(٢٣) **فتح الباري شرح صحيح البخري .**

• للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

من سنة ٧٧٣ هـ - سنة ٨٥٢ هـ .

• رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبدالباقي .

• قام باخراجه وتصحيحه : محب الدين الخطيب .

• الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(٢٤) **الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني .**

• للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي .

• الناشر : دار الشهاب - القاهرة .

(٢٥) **مختصر صحيح مسلم .**

• للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن سلامة المنذري الدمشقي .

• تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .

الطبعة الثالثة عام ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

• الناشر : المكتب الاسلامي .



(٢٦) مفتاح كنوز السنة •

نقله الى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي

طبعة عام ١٣٩١ هـ - ١٩٢١ م.

(٢٧) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى

تحقيق : أحمد شاکر ، ومحمد حامد الفقى

مطبوع مع معالم السنن للخطابى

عام ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر •

(٢٨) المستدرک على الصحيحين فى الحديث •

للحافظ أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى •

المتوفى سنة ٤٠٥ هـ •

مصور عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٤٤ هـ

(٢٩) مسند الامام أحمد بن حنبل " بهامشه كنز العمال فى سنن الأقوال

والأفعال "

الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

الناشر : المكتب الاسلامى •

(٣٠) معالم السنن للخطابى " بهامش سنن أبى داود " •

لأحمد بن ابراهيم بن الخطاب ، ولد سنة ٣١٩ هـ ، وتوفى سنة ٣٨٨ هـ •

الطبعة الأولى سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

الناشر : مطبعة انصار السنة المحمدية بمصر •

(٣١) **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى .**

عن الكتب الستة ، وعن مسند الدارمى ، وموطأ مالك ، ومسند أحمد  
ابن حنبل .

رتبه ونظمه : لفيف من المستشرقين .

الناشر : مكتبة بريل فى مدينة ليدن سنة ١٩٣٦م .

(٣٢) **ميزان الاعتدال فى نقد الرجال .**

لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . المتوفى سنة ٧٤٨ هـ

تحقيق : على محمد البجاوى

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م .

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(٣٣) **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار .**

للشيخ الامام المجتهد القاضى : محمد بن على بن محمد الشوكانى .

طبعة عام ١٩٧٣م .

الناشر : دار الجيل - بيروت .

(٣٤) **النهاية فى غريب الحديث والآثر .**

للامام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ، وابن الأثير .

تحقيق : محمود محمد الطناحي - طاهر أحمد الزولوى .

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

ثالثا : كتب الفقه :

( أ ) الفقه الحنفى

(١) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع •

للعامة الفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود - الكاسانى الحنفى •  
المتوفى سنة ٥٨٧هـ •

خرج أحاديثه الأستاذ أحمد مختار عثمان •  
الناشر : زكريا على يوسف •

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق •

للامام العلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى •  
الطبعة الأولى عام ١٣١٣هـ •  
الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر •

(٣) الهداية بفتح القدير •

لشيخ الاسلام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى  
المتوفى سنة ٥٩٣هـ •  
الطبعة الأولى عام ١٣١٥هـ •  
الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق - مصر •

(ب) الفقه المالكي

- (١) **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** .  
للشيخ الحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي .  
الناشر : دار الكتب الحديث بالقاهرة .
- (٢) **تقريرات الشيخ عليش** .  
محمد عليش المالكي .  
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٣) **تنوير الحوالك على موطأ مالك** .  
جلال الدين بن عبد الرحمن السيوفي .  
طبعة عام ١٩٧٣م .  
طبعة المكتبة الثقافية - بيروت .
- (٤) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** .  
للعالم شمس الدين الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي .  
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٥) **شرح الخرشي لمختصر خليل** .  
للشيخ محمد الخرشي المالكي .  
طبعة بالأوفست - دار صادر - بيروت .
- (٦) **حاشية الشيخ على العدوي " بهامش الخرشي "** .  
الناشر : دار صادر - بيروت .
- (٧) **الشرح الصغير " بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك "** .  
للقطب أحمد الدردير .  
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٨) **الشرح الكبير " بهامش حاشية الدسوقي "** .  
لأبي البركات سيدي أحمد الدردير .  
الناشر : دار الفكر - بيروت .

(ج) الفقه الشافعي

- (١) **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية.**  
تأليف : الامام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي . المتوفى سنة ٩١١هـ .  
الطبعة الأخيرة عام ١٢٧٨هـ - ١٩٥٩م .  
الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- (٢) **تحفة المحتاج بشرح المنهاج .**  
للعلا مة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي .
- (٣) **حاشية البجرمي المسمى التجيد لنفع العبيد .**  
لسليمان بن عمر بن محمد البجرمي الشافعي  
على شرح منهج الطلاب لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الانصاري .  
الطبعة الأخيرة ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م .  
الناشر : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - بمصر .
- (٤) **حاشية الشرواني على تحفة المحتاج .**  
للعلا مة الشيخ عبد الحميد الشرواني
- (٥) **حاشية العبادي على تحفة المحتاج .**  
للشيخ أحمد بن قاسم العبادي
- (٦) **حاشية عميرة على منهاج الطالبين .**  
لشهاب الدين أحمد الهرلسي الملقب بعميرة .  
المتوفى سنة ٨٦٤هـ .  
الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

(٧) حاشية القليوبي على منهاج الطالبين .

لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة .

المتوفى سنة ١٠٦٩هـ .

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

(٨) فتح الوهاب .

للشيخ زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٥هـ .

الناشر : مطبعة عيسى الحلبي - مصر .

(٩) القوانين الفقهية .

لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الغرناطى .

الناشر : عباس أحمد الباز - مكة .

(١٠) مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج .

شرح على متن منهاج الطالبين .

للشيخ محمد الخطيب الشربيني

الناشر : دار الفكر - بيروت - لبنان .

(د) الفقه الحنبلي

(١) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف .

تأليف مصحح المذهب ومنقحه : شيخ الاسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .

صححه وحققه : محمد حامد الفقي .

الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

الناشر : دار احياء التراث العربي

(٢) زوائد الكافي والمحزر على المقنع .

للشيخ عبد الرحمن بن عبيد ان الحنبلي الدمشقي .

من سنة ٦٧٥ هـ - ٧٣٤ هـ .

الطبعة الثانية .

منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض

(٣) الروض المربع لمنصور بن يونس البهوتي .

شرح زاد المستنقع - مختصر المقنع لشرف الدين أبي النجا موسى بن أحمد

الحجاري .

طبعة عام ١٢٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

الناشر : مكتبة السيد المؤيد الحسيني بالطائف .

(٤) شرح منتهى الارادات .

للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي . المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .

الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

(٥) الكافي .

تأليف شيخ الاسلام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي .

تحقيق زهير الشاويش .

الطبعة الثانية .

الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

(٦) كشف القناع عن متن الاقناع .

للشيخ منوصر بن يوسف بن ادريس البهوتي . المتوفى سنة ١٠٥١هـ .

طبعة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

الناشر : عالم الكتب - بيروت .

(٧) مجموع اقتاوى ابن تيمية .

جمع وترتيب عبد الرحمن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد .

تموير الطبعة الأولى عام ١٣٩٨هـ .

مراجع بأمر صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود .

(٨) المغنى .

تأليف : أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة . المتوفى سنة ٦٢٠هـ .

تحقيق : محمد عبد الوهاب فايد .

طبعة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

الناشر : مكتبة القاهرة .



رابعاً : كتب أصول الفقه :

(١) الاحكام في أصول الأحكام .

لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي .

طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

الناشر : دار الكتب العلمية .

(٢) ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول .

تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني . المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ .

الطبعة الأولى - ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

الناشر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(٣) أصول البرزوي " بهامش كشف الأسرار " .

لأبي الحسن علي بن محمد البرزدي .

طبعة بالأوفست - بيروت - عام ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

(٤) أصول السرخسي .

لأبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي . المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .

حققه : أبو الوفا الأفعاني .

طبعة سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

الناشر : دار المعرفة .

(٥) أصول الفقه .

لمحمد الخضرى بك

الطبعة السادسة عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

(٦) البرهان فى أصول الفقه .

لامام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عيد الله بن يوسف .

المتوفى سنة ٤٧٨هـ .

تحقيق : د . عبدهظيم الديب .

الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ .

طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر .

(٧) الابتهاج - شرح المنهاج على منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوى .

لعلى بن عبد الكافى السبكى وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٨) البلبيل فى أصول الفقه .

سليمان بن عبد القوى الطوفى المصرى .

الطبعة الأولى عام ١٣٨٣هـ .

الناشر : مؤسسة النور - الرياض .

(٩) التحرير " مع التيسير " .

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن

همام الدين الاسكندري الحنفي . المتوفى سنة ٨٦١ هـ .

طبعة سنة ١٣٥٠ هـ .

الناشر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(١٠) تسهيل الوصول الى علم الأصول .

محمد عبد الرحمن عيد الحلاوي الحنفي .

طبعة عام ١٣٤١ هـ .

الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

(١١) التقرير والتحبير .

شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج . المتوفى سنة ٨٧٩ هـ .

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٢) تقريرات الشيخ محمد علي المالكي على حاشة العطار علي جمع الجوامع .

لمحمد علي بن حسين المالكي

طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .

الناشر : دار البارز للنشر والتوزيع .

(١٤) تقرير الشربيني على شرح المحلى " بهامش جمع الجوامع " .

لعبد الرحمن الشربيني .

الناشر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٤) التمهيد فى تخريج القروع على الأصول .

جمال الدين بن أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى .

تحقيق : عمر حسن هيتو

الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١٥) تيسير التحرير .

لمحمد أمين المعروف بأمر باد شاه

طبعة سنة ١٣٥٠هـ .

الناشر : مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٦) تهذيب الفروق والقواعد الستية فى الأسرار الفقهية .

محمد على بن حسين المالكي .

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(١٧) التوضيح على التنقيح " بهامش التلويح على التوضيح " .

لمصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري . المتوفى سنة ٧٤٧هـ

الناشر : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

(١٨) جمع الجامع •

لابن السبكي

طبعة دار الكتب العلمية - بيروت •

الناشر : دار الباز للنشر والتوزيع

(١٩) حاشية سعد الدين علي المنتهى •

للعلامة سعد الدين التفتازاني • المتوفى سنة ٧٩١ هـ •

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م •

الناشر : دار الكتب العلمية •

(٢٠) حاشية البناني على شرح المحلي •

للشيخ محمد البناني •

الطبعة الثانية ١٢٥٦ هـ - ١٩٣٧ م

الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر •

(٢١) حاشية العطار على جمع الجوامع •

حسن العطار

طبعة دار الكتب العلمية - بيروت •

الناشر : دار الباز للنشر والتوزيع •

(٢٢) حاشية الهروى مع حاشية الجبني •

حسن الهروى •

الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

(٢٣) روضة الناظر وجنة المناظر .

للا مام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . المتوفى ٦٢٠هـ .  
الناشر : دار الندوة الجديدة - بيروت .

(٢٤) سلم الوصول الى علم الأصول " بهامش نهاية السؤل " .

لمحمد بخيت المطيعي  
طبع المطبعة السلفية ومكتبتها عام ١٩٨٢م  
عنيت بنشره : جمعية الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٤٥هـ .

(٢٥) شرح البد خشي " مناهج العقول " وهو في شرح منهاج الوصول الى علم

الأصول للبيضاوي .

لمحمد بن الحسن البد خشي  
طبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر .

(٢٦) شرح التلويح على التوضيح .

تصنيف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي . المتوفى سنة ٧٩٢هـ .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت  
توزيع : دار الباز بمكة .

(٢٧) شرح الاسنوى بهامش التقرير ، وهو شرح منهاج الوصول الى علم الأصول

للبيضاوي .

جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى  
دار الكتب العلمية - بيروت  
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .

(٢٨) شرح العضد على المنتهى " بهامشه حاشية السعد "

للقاضى عضد الملة والدين • المتوفى سنة ٧٥٦هـ •

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م •

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت •

(٢٩) شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير •

لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى • المعروف بابن النجار •

تحقيق : د • محمد الزحيلي - د • نزيه حماد •

طبعة عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م •

الناشر : دار الفكر بد مشسق •

(٣٠) شرح المحلى على جمع الجامع •

للا مام الجلال شمس الدين بن أحمد المحلى •

الناشر : دار الكتب العلمية •

(٣١) ضوابط المملحة فى الشريعة الاسلامية •

د • محمد سعيد رمضان البوطى

الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م •

الناشر : مؤسسة الرسالة •

(٣٢) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت •

للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى •

مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ •

الناشر : المطبعة الأميرية •

(٣٣) الفسوق •

لشهاب الدين أبي العباس المنهاجي المشهور بالقرافي

(٣٤) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى •

للامام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري • المتوفى سنة ٧٣٠ هـ •

طبعة سنة ١٣٩٤ هـ بالأوفست •

الناشر : دار الكتاب العربي •

(٣٥) اللمع في أصول الفقه •

للامام أبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي • المتوفى سنة ٤٧٦ هـ •

الطبعة الثالثة عام ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م •

(٣٦) المحصول في علم أصول الفقه •

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي • المتوفى سنة ٦٠٦ هـ •

دراسة وتحقيق : د • طه جابر فياض العلواني •

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م •

(٣٧) مسلم الثبوت " شرح فواتح الرحموت " •

للشيخ : محب الله بن عبد الشكور •

مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ هـ •

الناشر : المطبعة الأميرية •



(٣٨) المسودة في أصول الفقه .

تتابع على تصنيف هذا الكتاب ثلاثة من أئمة آل تيمية :

١ - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبدالله بن الخضر .

٢ - شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام .

٣ - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم .

جمعها شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الحراني . المتوفى سنة ٧٤٥هـ .

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

(٣٩) المستصفى من علم الأصول .

لحجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي .

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ .

الناشر : المطبعة الأميرية ببغداد .

(٤٠) المعتمد في أصول الفقه .

لأبي الحسين محمد بن علي بن ع الطيب البصري المعتزلي . المتوفى

سنة ٤٣٦هـ .

حققه : محمد حميد الله .

طبعة سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(٤١) المنتهى " منتهى الوصول والأمل ، في علمي الأصول والجدل " .

لجمال الدين أبي عمر وعثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب .

المتوفى سنة ٦٤٦هـ .

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ .

تصحیح : السيد محمد بدر الدين الحلبي .

الناشر : مطبعة دار السعادة بمصر .

(٤٢) **المنحول من تعليقات الأصول** .

ابو حامد محمد بن محمد الغزالي .

تحقيق محمد حسن هيتو .

الطبعة الأولى

(٤٣) **منهاج الوصول " بشرح نهاية السؤل "**

للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي . المتوفى سنة ٦٨٥هـ .

عنيت بنشره : جمعية نشر الكتب العربية ، ١٣٤٥هـ .

الناشر : عالم الكتب - بيروت عام ١٩٨٢م .

(٤٤) **المواقفات في أصول الشريعة** .

لأبي اسحاق الشاطبي ، وهو ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي .

المتوفى سنة ٧٩٠هـ .

بشرح وتعليق الشيخ - عبد الله د راز .

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(٤٥) **ميزان الاصول في نتائج العقول** .

للشيخ الامام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي

تحقيق : الدكتور محمد زكي عبد البر .

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

الناشر : ادارة احياء التراث الاسلامي - الدوحة - قطر .

(٤٦) نزهة المشتاق شرح اللمع

لأبي اسحاق الشيرازي

تأليف محمد يحيى بن الشيخ أمان

طبعة عام ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

الناشر : مطبعة حجازي بالقاهرة •

**خامساً : كتب اللغة :**

**(١) تاج العروس من جواهر القاموس •**

لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي •

الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦هـ •

الناشر : المطبعة الخيرية بمصر •

**(٢) الصحاح •**

لا سماعيل بن حماد الجوهري •

تحقيق: أحمد عبد الثقفور عطار •

الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ •

طبع على نفقة الشيخ حسن عباس الشربتلي •

**(٣) القاموس المحيط •**

للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي •

طبعة سنة ١٣٩٨هـ •

الناشر : دار الفكر - بيروت - لبنان •

**(٤) مختار الصحاح •**

تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي • المتوفى سنة ٦٦٦هـ •

الطبعة الأولى عام ١٩٦٧م •

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت •

(٥) المصباح العنبر في غريب الشرح الكبير للرافعي.

تأليف العلامة : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي .

صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية : مصطفى السقا .

دار الكتب العلمية - بيروت

طبعة عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٦) لسان العرب .

للامام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور .

الناشر : دار صادر - بيروت .

سادسا : كتب التاريخ والسير :

(١) الاعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء

من العرب والمستعمرين والمستشرقين .

لخير الدين الزركلي

الناشر : دار العلم للملايين - بيروت - لبنان .

(٢) تاريخ التشريع الاسلامي وأحكام الملكية والشفعة .

د . عبدالعظيم شرف الدين

الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م

(٣) تاريخ الاسلام في الهند .

د . عبدالمنعم النمر

الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م .

الناشر : دار العهد الجديد للطباعة والنشر .

(٤) الرسالة القشيرية

تحقيق د . عبدالحليم محمود بن الشريف

طبعة سنة ١٩٦٦م

الناشر : دار الكتب الحديثة .

(٥) طبقات الحنابلة .

للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى .

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى •

لشيخ الاسلام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي •

الطبعة الثانية

الناشر : دار المعرفة - بيروت •

(٧) الفتح المبين في طبقات الأصوليين •

تأليف : عبد الله مصطفى المراغي •

الطبعة الثانية عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م •

الناشر : محمد أمين دمج وشركاه - بيروت •

(٨) الفوائد البهية في تراجم الحنفية •

للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي •

الناشر : دار المعرفة - بيروت •

(٩) مأساة كشمير المسلمة •

المعنى عن حمل الأسفار في الأسفار •

زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي •

الناشر : دار المعرفة - بيروت •

(١٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان •

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان

المتوفى سنة ٦٨١هـ •

حققه : محمد محي الدين عبدالحميد •

الطبعة الأولى في سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م •

الناشر : مكتبة النهضة المصرية •

سابعاً : كتب مختلفة :

(١) **الأحكام السلطانية :**

لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي .

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

الطبعة الثالثة ١٢٩٣/١٩٧٣م

الناشر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

(٢) **أحياء علوم الدين .**

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي . المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

الناشر : دار المعارف - بيروت .

(٣) **التقنين والالزام ( فقه النوازل )**

تأليف بكر بن عبدالله أبو زيد

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

الناشر : مطابع دار الهلال بالرياض .

توزيع ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد

(٤) **الحلال والحرام في الاسلام .**

تأليف الدكتور يوسف القرضاوى

الطبعة الثانية عشرة - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

الناشر : المكتب الاسلامى - بيروت ١٠

(٥) **الذريعة الى مكارم الشريعة .**

للشيخ أبى القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الاصفهاني .

الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

الناشر : دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .



(٦) **العقل وفهم القرآن .**

مخطوط للحارث ابن أسد المحاسبي .

قام بتحقيقه : حسين القوتلى .

الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م

الناشر : دار الكندي - دار الفكر - بيروت .

(٧) **إغاثة اللهفان من مصاد الشيطان .**

لأبى عبدالله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية .

الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

الناشر : دار المعرفة - بيروت .

(٨) **النظريات العامة للمعاملات فى الشريعة الاسلامية**

تأليف الشيخ الدكتور أحمد فهمى أبو سنة .

طبعة عام ١٩٦٧م

الناشر : دار التأليف بالقاهرة .

(٩) **جامع العلوم والحكم .**

لابن رجب

الطبعة الثالثة عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م

الناشر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر

(١٠) **جاهلية القرن العشرين**

تأليف : محمد قطب .

طبعة عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

الناشر : دار الشروق - بيروت .

(١١) حجة الله البالغة •

للشيخ أحمد شاه ولي الله بن عبدالرحيم المحدث الدهلوي •

الناشر : دار المعرفة - بيروت •

(١٢) حد الا سلام وحقيقة الايمان •

للشيخ عبدالمجيد الشاذلي

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م •

الناشر : جامعة أم القرى كلية الشريعة - مركز البحث العلمي •

(١٣) دائرة المعارف الاسلامية

(١٤) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية •

لمصدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي •

تحقيق : أحمد شاكر

الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ •

الناشر : مكتبة الرياض الحديثة - الرياض •

(١٥) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين •

للشيخ أبو الحسين علي الحسيني الندوي

الطبعة السادسة - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م •

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت •

(١٦) مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد و اياك نستعين •

للامام السلفي العلامة ابن قيم الجوزية •

تحقيق : محمد حامد الفقي - طبعة عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م •

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان •

المفحة

١٣٥	٩ - سنعيد بن منصور
١١٤	١٠ - شمس الأئمة الحلواني
١١٣	١١ - شمس الأئمة السرخسي
١١٠	١٢ - عبدالملك بن الربيع الجهني
٩٣	١٣ - عبدالوهاب بن علي السبكي
١٣٤	١٤ - عمران بن حصين
٩٣	١٥ - علي بن عبدالكافي السبكي
١١٣	١٦ - فخر الاسلام البزدوي
١٧٤ ، ٩٩	١٧ - محمد بن محمد النزالي

الاعلام الوارد ذكرها في الباب الثالث

٢٦١	١ - ابن جرير الطبري
٢١٤	٢ - ابن دقيق العيد
٢٠٦	٣ - ابو الحسن الاشعري
٢٦٥	٤ - ابو القاسم الزمخشري
١٩٩	٥ - ابو هاشم الجبائي
٢٤٩	٦ - ابو يوسف صاحب أبي حنيفة
٢١٨	٧ - الجلال المحلي
٢٣٤	٨ - اشج. عبد القيس
٢٤٨	٩ - زفر
٢٦٤	١٠ - عبدالله بن عمر البيضاوي
٢٤٩	١١ - محمد صاحب أبي حنيفة

الاعلام الوارد ذكرها في الباب الرابع

المفحة

٣٠٨	١ - ابن عبد الشكور
٣٠٦	٢ - ابو اسحاق الاسفرايني
٣٤٦	٣ - ابو اسحاق الشاطبي
٣١٤	٤ - ابو ثعلبة الخشني
٤٣٤	٥ - أبو داود السجستاني
٣١٥	٦ - ابو عياض مسلم بن يزيد
٣١٥	٧ - ابو عيسى الترمذي
٤٣٤ ، ٣١٣	٨ - الدارقطني
٣٣٢	٩ - جمال الدين الاسنوي
٣٣	١٠ - سليمان بن عمر البجري
٣٦٦	١١ - علي بن محمد الآمدي
٣٤٢ ، ٢٨٤	١٢ - فخر الدين الرازي

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَتَوْفِيقًا